الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليـم العالـي و البحـث العلمـي الجمهوريـة
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المديريـة العامـة للبحـث العلمـي و التطويـر التكنولوجـي
Direction Générale de la Recherche Scientifique et du Développement Technologique

من أجل بحث مفيد

Rapport final de projet
التقرير العام لمشروع البحث

البرنامج الوطني للبحث في: PNR	الهيئة المشرفة Organisme pilote
économie 27	CREAD

مؤسسة توطين المشروع: Domiciliation du projet :

جامعة قسنطينة 2

عنوان المشروع : Intitulé du projet :

المقاولية وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : دراسة استقصائية مقارنة بولايتي قسنطينة وجيجل

الميدان: économie	Intitulé du domaine
المحور: المقاولية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	Intitulé de l'axe
الموضوع: انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	Intitulé du thème

رئيس المشروع Chef de projet

Nom et prénom اللقب و الاسم	Grade الرتبة	Etablissement de rattachement المؤسسة المستخدمة
بوخمخم عبد الفتاح	أ.ت. العالي	جامعة جيجل

أعضاء المشروع Equipe de recherche

Nom et prénom اللقب و الاسم	Grade الرتبة	Etablissement de rattachement المؤسسة المستخدمة	Observation الملاحظة
سايبي صندرة	أ.مساعد "أ"	جامعة قسنطينة 2	""
قريشي محمد الصالح	أ.مساعد "أ"	جامعة قسنطينة 2	""
بلعلى نسيمة فريال	أ.مساعد "أ"	جامعة قسنطينة 2	""
صالحي محمد	أ.مساعد "أ"	جامعة قسنطينة 2	""
بلميلي طارق	مدير	Directeur ANSEL Constantine	""

Déroulement du projet :

Rappeler brièvement les objectifs du projet et les taches prévues

تذكير مختصر بأهداف المشروع و المهام المسطرة :

الاهداف:

- دراسة الفكر المقاولي الذي يحلل المقاولية ومحاولة الاستفادة منها في تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- تحليل المقاولية وكذا آلية سير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائر
- تحليل المشاكل الراهنة التي تعترض إنشاء وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتوجهات الاستراتيجية الممكنة
- تحليل دور هيئات مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولايتي قسنطينة وجيجل
- استنباط نموذج خاص بالمقاولية في الجزائر في إطار الظروف التي يفرزها محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المهام المسطرة:

- **الدراسة النظرية**
- **الدراسة التطبيقية**

الجمهورية الجزائرية الديمـوقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليم العالي العالي و البحث العلمي

جـــــامعة منتوري قسنطينة

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

مخـبـــــر المغرب الكبير: الاقتصاد و المجتمع

عنوان المشـــروع

المقـــاولية و إستراتيجيـة تنميـــة المؤسســـات الصغيـرة و المتوسطة في الجزائر

دراسة استقصائية مقارنة بولايات قسنطينة و ميلة و جيجل

بحث مقدم في إطار البرنامج الوطني للبحثPNR، بالتعاون مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب قسنطينة ANSEJ

أكتوبر 2010

الفهـــــــــــرس

المقدمة 1
الفصل الأول: مقاربة نظرية حول تطور الفكر المقاولي 5
تمهيد 5
1. المعالم الأساسية لتطور نظريات المقاولية 5
2. تعريف و مواصفات المقاول 12
3. تعريف المقاولية 23
خلاصة الفصل 26
الفصل الثاني: أساسيات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 27
تمهيد 27
1. تطور و تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 27
2. التحليل الاقتصادي الجزئي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 34
3. التحليل الاقتصادي الكلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 40
4. إستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 45
خلاصة الفصل 50
الفصل الثالث: إستراتيجية تنمية المقاولية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 51
تمهيد 51
1.تطور تاريخ المقاول و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 52
2. إستراتيجية تنمية المقاولية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 59
3. دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر 73
خلاصة الفصل 76
الفصل الرابع: تحليل المقاولية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قسنطينة و جيجل و ميلة 77
تمهيد 77
1. بطاقة تقديمية لكل من ولاية قسنطينة و ميلة و جيجل 77
2. منهج الدراسة الميدانية و إجراءاتها 95
3. التحليل الوصفي للبيانات 105
خلاصة الفصل 128
الخـــــــــــــــــــــاتمة 128
المراجع 136

المقدمة

تعتبر المقاولية من أكثر المواضيع التي تثير جدالا واسعا عند المنظرين[1]، و قد وردت عبارة المقاولية بشكل أكبر عند أغلبية الكتاب المهتمين **بالاقتصاد التجديدي**. أما مفهوم المقاولية فقد دخل على النشاطات الاقتصادية في مطلع القرن الثامن عشر على يد ريتشـــارد كونتيون (Richard CANTILLON) وهو أول اقتصادي اهتم بالمعالجة النظرية للمقاول، و ذلك في سنة 1730 Essai sur la nature du commerce en générale . ثم جاءت فيما بعد اسهامات المدرسة الفرنسية لكل من " كوندياك" (CONDILLAC, 1776) و تورغـــــو Turgot,) ثم ساي say حيث ورد في كتـــابه Traité d'économie Politique الذي كتب سنة 1803 أن المقاول هو نواة السيرورة الاقتصادية[2]، كما يكون عادة مالكًا لرأس المال أو لجزء منه، الأمر الذي يضمن له عملية الانطلاق. كما شملـــــــت المـــدرســـــة الفرنسيـــة الأدبيـــــــات الخـــاصـــة بكـــــورســـــال – Courcelle) Seneuil,1855 و ترايد) (Trade,1890 [3]. و هذا ما يترجم الاهتمام الفعلي بالمقاول. ونجد أن موضوع المقاول كثيرا ما تم تناوله في المدرسة النمساوية، و هذا بفضل إسهامات نايت (Knight, 1921 و كذا ميزاس Mises,) (1949, 1985، و شامبيتر (Schumpeter, 1934) وهذا ما ضمن عدم نسيان المقـــاول و تجاهله ضمن العلوم الاقتصادية. أما أعمال كايرزنر (Kirzner, 1973) و بومول (Baumol, 1968) و كاسون (Casson, 1982) فقد عملت على تمديد النظريات الاقتصادية للمقاول و توجيهها إلى علوم التسيير، التي أصبحت اليوم العلوم الأساسية التي تهتم بدراسة المقاول، و نتائج أعماله وقراراته[4]

و رغم ثراء النظريات الاقتصادية الحالية إلا أنه لا توجد أي نظرية بعد عامة و شاملة تحيط بكل الجوانب التي ينبغي دراستها و المتعلقة بالمقاول. و بالتالي ينبغي القيام بتنظيم النظريات الاقتصادية و نظريات علوم التسيير كالتالي: يقود التخيل إلى المدرسة الشمبيترية، أما الحكم و القيادة الخاصة بالمقاول فقد تجلت عند ساي و ميزس. فمن المهم إذن فصل الخيال المجدِد للمقاول عن نوعية الحكم و اتخاذ القرارات.

غالبًـــا مـــــا نجد أن المقاولية و إنشاء المؤسسة مرتبط إلى حد كبير بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و التي أثارت بدورها جدالا في تصنيفها عند الاقتصاديين، و ذلك بسبب تعدد المعايير.[5] و مع أن معيار العمالة هو الأكثر استخدامـــاً إلا أنه اختلف في هذه الفترة عن الفترة الماضية، فالمؤسسة اليوم أصبحت تستخدم تكنولوجيات حديثة، لهذا أخذ حجم العمالة يتضاءل باستمرار بالمقارنة مع المؤسسة التي لا تستخدم هذه التكنولوجيا. إن الجزائـــــر اتبعـــــت التصنيف الذي قدمـــــه الاتحـــــاد الأوروبـــي، فالمؤسسة تعتبر صغيرة و متوسطة إذا قل فيها عدد العمال عن 250، و رقم أعمالها عن ملياري دينار، و تجاوزت حصيلتها السنوية خمسة مائة مليون دينار جزائري.[6]

---

(1) Thomas GREBEL and all, An Evolutionary approach to the theory of Entrepreneurship, cited in: http://www.wiwi.uni-augsburg.de/vwl/institut/paper/206.pdf . 19/12/2008.

(2) Jean-Baptiste SAY, Traité d'économie politique, éditions Calmann-Lévy, Paris, 1972, p.XII.

(3) Courcelle SENEUIL, « Profit», cité in: Dictionnaire de l'économie politique (II), 1852, pp.454-456.

(4) François FACCHINI, « L'entrepreneur comme homme prudent », cited in: La revue des sciences de gestion, N°226-227, Juillet/Octobre, 2007, p. 29.

(5) بلقاسم زايري، « تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة »، المؤتمر الدولي حول التسيير الجيد للمؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة (الورشة ج)، CREAD، الجزائر، 23- 25 جوان 2003، ص:13.

(6) المادة 04، و 05 و 06 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 77 الصادرة في 15 ديسمبر سنة 2001، ص ص: 05، 06.

وبالنسبة لمرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فتتعلق بتجنيد الهياكل و الاتصالات و الوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة، ومحاولة تكييفها مع ثقافة و شخصية المنشئ. و يمكن أن تأخذ المرافقة أشكالا متعددة حسب مصدرها، وطبيعتها و مستوى تدخلها، ومدتها و القطاع الذي تهتم به، ويمكن حصر أهم هيئات المرافقة في الدولة والهيئات المحلية، التنظيمات المالية، حاضنات المؤسسات، مشتلة المؤسسات، نزل المؤسســـات، المنظمات غير الحكومية، الإفراق (Essaimage)، و الامتياز التجاري.

وفي الجزائر جاءت مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي قوانين عديدة تشجع على الخوصصة و العمل الحر، و من بينها قوانين الاستثمار و القروض المصغرة... و غيرها، و هذا ما نتج عنه ظهور العديد من الهيئات التي تدعم عملية إنشاء المؤسسات و لا سيما الصغيرة منها، ومن أهم هذه الهيئات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية (ADS)، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، مشاتل المؤسسات، و مراكز التسهيل.

عرض الإشكالية

تعتبر المقاولية من أكثر المواضيع التي تثير جدالا واسعا لدى المنظرين، يعود ذلك لتعدد التخصصات التي تناولت مختلف الجوانب المفسرة لها، ولكون المقاولية ترتبط بإنشاء المؤسسات لا سيما الصغيرة والمتوسطة منها، فإنها تعد عامل مشجع لتطوير هذه المؤسسات في ظل سيرورة التحول للاقتصاد الجزائري، ما يؤدي إلى مساهمتها المتميزة في تحقيق النمو و التناسق الاجتماعي.

يرتكز اختيار الإشكالية على أن سيرورة التحـــول الاقتصادي للجزائر جعل من المـــقـــاولية مشجعة لتطوير أنشطة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مما يسهم في تحقيق النمو و التناسق الاجتماعي، و التنمية الاقتصادية، و لهذا سنحاول من خلال هذه البحث أن نجيب على التساؤل الجوهري الآتي:

فيما تتحدد العوامل المؤثرة على المقاولية و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟

و للإجابة عن هذا التساؤل سنحتاج إلى دراسة العديد من النقاط، يمكننا الإشارة إلى البعض منها من خلال طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- هل لمواصفات المقاول و الإمكانيات المتاحة تأثير على تنمية روح المقاولية؟
- هل هناك تفكير استراتيجي من طرف المقاول أو الحكومة يهدف إلى تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟
- ما مدى الاختلاف في الفكر المقاولي، و نمط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين ولايات قسنطينة و ميلة و جيجل؟
- هل ينبغي مراجعة مستوى تدخلات الحكومة عبر الهياكل و البرامج التي تهدف إلى تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

فرضيات البحث

قبل الانطلاق في عرض الأساليب و المناهج التي يمكن استعمالها من أجل الإجابة على التساؤلات السابقة، سنضع إطارا للدراسة من خلال تبني مجموعة من الفرضيات، هي:

1. يمتلك المقاول مواصفات استثنائية مقارنة مع باقي الأفراد.

2. تؤثر الظروف الاجتماعية من وضعية مهنية قبل إنشاء مؤسسة، و مهنة الوالدين، و المستوى الدراسي و غيرها على الدفع بالأفراد إلى إنشاء مؤسسة.
3. لهيئات مرافقة إنشاء و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هام في الدفع بإنشاء المؤسسة.
4. تتميز هيئات المرافقة بعدم كفاءة الخدمات المقدمة في مجال دعم المقاولية و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
5. يفتقد المقاولين الجزائريين للتفكير الاستراتيجي مما قد يحول دون نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
6. يختلف نموذج المقاول بين ولايات قسنطينة و ميلة و جيجل.

المنهجية

أساليب التحقيق وأدوات التحليل: قاعدة البيانات الإحصائية وأدوات القياس الاقتصادية.

من أجل الإجابة على مجمل التساؤلات المطروحة سابقًا سيتم وضع الإطار النظري لهذا البحث معتمدين على تحليل و دراسة أدبيات الموضوع، من خلال تحليل النظريات التي تعالج مفهوم المقاولية بشكل عام ، على رأسها الدرسات التي قدمها بها شامبيتر" **J.SCHUMPETER** " و دروكر "**P.DRUCKER** " و غارتنر "**W.GARTNER** "، و الدراسات الخاصة بالمقاولية في ظل الاقتصاديات الانتقالية خاصة، و كذا تلك الدراسات الخاصة باستراتيجيات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال الإطلاع على جملة من المراجع تتضمن بعض الكتب و البحوث و الدراسات العلمية و المواقع الالكترونية باللغتين الأجنبية و العربية. نعتمد أيضا في بحثنا على الدراسة الميدانية من أجل الإجابة على جزء الإشكالية المتعلق بواقع المقاولية واستراتيجيات تنميتها و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

مجتمع و عينة الدراسة

تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة بولايات قسنطينة و ميلة و جيجل مجتمعًا للدراسة الحالية (تم اختيار هاته الولايات لأنها من بين الولايات الأولى في الشرق الجزائري من حيث عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنشأة، أما العينة فيتم انتقاؤها حسب الخصائص السكانية و الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية و الجغرافية للمجتمع المدروس، كما أن العينة تشمل مجموعة من المؤسسات و التي تكون في مراحل مختلفة من حياتها حتى نتمكن من تحديد الاختلافات و الفروقات.

ب. أسلوب جمع البيانات و تحليلها

تقوم الدراسة على جمع البيانات من مصادرها الأولية في مجتمع البحث عن طريق استبيان، و ذلك على ضوء نتائج البحوث و الدراسات العلمية التي تناولت موضوع المقاولية و استراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ذلك محاولة منا لفهم لمحددات المقاولية و مدى اختلافها بين فئات المجتمع، و كذلك لتحديد مختلف المصاعب التي تواجهها المؤسسات الصغيرة من أجل تحقيق الاستمرار و النمو، و مدى اسهام تدخل مختلف الهيئات الداعمة و المرافقة الجزائرية في سبيل تحقيق ذلك. و بالتالي التمكن من المقارنة بين مستوى نمو هذه المؤسسات بين مختلف ولايات الجزائر محل الدراسة من جهة، و المقارنة بين

فئـــــــــات المؤسســـــــــات التي استفـــــــادت من دعـــــــم و التي لم تستفيـــــــد من جهة أخـــــــــــرى و بالتالي البحث في أسباب و سبل تحقيق النمو إن وجد من أجل تعميمها.

لذا سنعتمد في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج التي تتناسب و طبيعة الموضوع حيث سيتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي لعرض و تحليل مختلف المعلومات المتعلقة بالموضوع، في حين سيتم الاعتماد على المنهج الإحصائي و المقارن في تحليل البيـــانات المتعلقـــة بالجانب التطبيقي، إعتمادًا على نتائج التحليل الوصفي و التحليل العاملي المستخلصة من استخدام برنامج SPSS.

الفصل الأول: مقاربة نظرية حول تطور الفكر المقاولي

تمهيد

سنحاول من خلال هذا الفصل عرض مختلف الأدبيات النظرية و التطبيقية (التجريبية) التي تناولت مفهوم المقاولية و المقاول، و هذا ما يسمح بتحديد العوامل التي تؤدي إلى تنمية إقباله على روح المبادرة و المخاطرة و بالتالي إنشاء مؤسسة، و يمكن تقسيم هذه الأدبيات إلى ثلاثة عناصر.

يعالج العنصر الأول الجذور التاريخية لمصطلح المقاولية من منظور اقتصادي، انطلاقا من دراسة القدم منه و صولا إلى الأحدث، خلال العشرين قرنا ماضيا.

لذا قمنا بتجنيد عدد كبير من المراجع من أجل الإجابة عن تساؤل محوري في هذا الفصل و هو:

من هو المقاول ؟ و ما هي الأنشطة التي يتفوق فيها عن الآخرين ؟

أما العنصر الثاني فيعرض مختلف التعاريف التي أعطيت لكل من المقاولية و المقاول من الناحية اللغوية و المفاهيمية. في حين يغطي العنصر الثالث الدراسات التي قد أنجزت و التي ترتبط بنماذج عن المقاولية، سواء كانت هذه الدراسات تطبيقية أم نظرية على حد السواء، رغم أن الانطلاق من فكرة اكتشاف المواصفات الشخصية للمقاول هي معقدة حتى تقودنا للمقاولية، و الدراسات التي تناولت هذا الجانب هي جد حديثة فلا تعود سوى إلى الأربعون سنة ماضية، و كلها كانت تهدف لتبيان خصائص المقاول التي تم دراستها و التأكيد على قوة العلاقة التي تربط بين هذه الخصائص و روح المقاولة.

1. المعالم الأساسية لتطور نظريات المقاولية

تعتبر المقاولية من أكثر المواضيع التي تثير جدالا واسعا عند المنظرين[1]، و لقد خلصت أغلبية الأعمال المهتمة بها إلى أن المقاولية تحتاج إلى العديد من الأدبيات و التخصصات حتى يمكن جعلها قابلة للتجريب و الاختبار، و نجدها واردة بشكل أكبر عند أغلبية الكتاب المهتمين **بالاقتصاد التجديدي** (Innovation Economics)، و يمكن عرض أغلبها كما يلي:

1.1. المقاولية في العصور الوسطى

يمكن التفصيل وضعية المقاولية في العصور الوسطى، من خلال الرجوع إلى الأشكال التي أخذها المقاول خلال هذه الفترة، و التي تتمثل فيما يلي:

1.1.1. المقاول التاجر و المغامر

كان يقسم النشاط الاقتصادي في القديم إلى قسمين؛ الأفراد القائدين، و الأفراد التابعين، أما حاليا فتتحدد موهبة المقاول في القيادة.

كما أننا نجد المقاول إلى جانب صفة النبل التي يحملها فإنه ينحصر ضمن صف التجار و العسكريين، أي القائد العسكري الكفء، لأن الحروب عادة ما تقوم لأسباب اقتصادية، فالجنرال الذي يقوم بتحديد و تنفيذ إستراتيجية ناجحة في الحرب يتحمل مخاطر معتبر و يتوقع في نفس الوقت جني أرباح اقتصادية.

كما أن التجاريين القدامى يضعون أنفسهم في مجال الخطر الذي يشبه إلى حد كبري وضعية العسكريين، كما كانت وظيفة التاجر و المغامر تبرز لدى نفس الفرد. و هنا نجد أن أرسطو يحدد فعلا مكانة التاجر داخل المجتمع، لكن لا

---

[1] Thomas GREBEL and all, An Evolutionary approach to the theory of Entrepreneurship, june 2001, cité in: http://www.wiwi.uni-augsburg.de/vwl/institut/paper/206.pdf . 19/07/2012.

ينظر له على أنه له مكانة عالية، على العكس فينظر له على أنه فارًا من الخوف و من معاناة الشعب و انتقاداته و جشعه.[2]

2.1.1. الأشكال المبكرة للمنظمات التجارية

في أواخر القرن الثاني عشر كان الشكل الأكثر انتشارا للاستثمار التجاري يتجسد في القرض البحري (الشركات البحرية)، و التي تتمثل في اتفاقيات تعاونية بين المسافرين و المستثمرين في إطار شراكة تجمع بينهما، و هنا غالبا ما تكون الفوائد المسددة أكبر لأن أخطار الغرق و القرصنة تنشأ من المقرض بدلا من التاجر، و حسب رايموند روفر (Raymond Roover) فإن الشريك المسافر يشرع في سفر مخطر، فينجز أعماله و يخاطر بحياته مقابل تلقي الربع (4/1) فقط من نتيجة هذه الأعمال، في حين أن حصة الأسد أي الثلاثة أرباع (4/3) الأخرى تذهب للشريك المستثمر، و من خلال شرح ريموند روفر نجد أن الرأسماليين يتلقون عائد أكبر لأن الحياة كانت غير مكلفة (رخيصة) و رأسالمال نادر.[3]

فالكتاب الاقتصاديون الأولون في القرون الوسطى كانوا عبارة عن كهنة لاهوتيين بالكنيسة، و بهذا الصدد يرى دورفر (De Roover) أنه نتيجة لأخذ أبحاثهم الأخلاق في الحسبان و بجدية ، حصرت اهتماماتهم في بعض الإشكاليات ، نجد من بينها المقاولية.

3.1.1. حقوق الملكية و الوظيفة المقاولية

هناك عنصرين مفترقين متعلقين بالمقاولية يمكن استخلاصهما من خلال الرجوع إلى أدبيات العصور القديمة و العصور الوسطى، وهما:

أولا؛ اعتبار التاجر مغامرًا صفة جد مألوفة خلال القرون القديمة. أما العنصر الثاني فإن نجاحه يتوقف على كيفية قدرته على التغلب على المخاطر و العراقيل القانونية و الهيئية، و يعرض الكثير من هذه الكتب علاقة بين الخطر و المقاولية، لذا يتعين علينا الاشارة إلى شيء ما يرتبط بالعوامل الهيئية و القانونية.[4]

فالمقاولين (سواء حديثًا أم قديمًا) يعملون في ظل وجود محيط هيئي، و التي تمثل أحيانا شكل من جهود تحفيز المقاولية، و بالتالي يمكن القول أنه هناك «مقاول سياسي» لأنه هو من ينفق جهود من أجل تغيير هياكل الهيئات و الممارسات من أجل أن يستفيد منها هو بنفسه. كما ينبغي أن يكون المقاول مسؤولا أيضا على ضمان اكتساب شرعيته مثلما يستطيع و بالتالي فبعض ممارسات الهيئات على مستوى الاقتصاد الوطني قد تؤدي إلى تشجيع مستوى الأنشطة المقاولية، و خاصة منها ما يلي:[5]

1. وضع اقتصاد حر و مفتوح يسمح بالمساواة في القدرة على الفرص المقاولية.
2. ضمان الملكية فيما يخص الممتلكات المكتسبة قانونًا.
3. استقرار التطبيقات الخاصة بهذه الهيئات و التي تعمل على تجسيد كل من النقطة (1) و (2) السابقتين.

2.1. مدرسة كونتيون نايت و شامبيتر

---

[2] Bernard Fernandez, Olivier Monage, «L'Esprit d'entreprise version chinoise et indienne», cité in: Les Echos; L'Art d'Entreprendre, N° 19929, p.109, 31 mai 2007, consulté dans le site: http://www.lesechos.fr/formations/entreprendre/pdf/SUP_20070531.pdf. 23 mars 2011.

[3] Robert F Hébert, Albert N Link, A History of Entrepreneurship, Routledge, London, 2010, p.02.

[4] Ibid. p.04.

[5] Ibid. p.05.

يعتبر كل من كونتيون و شامبيتر من أهم المفكرين الاقتصاديين الذين اهتموا بمعاجلة المقاول و تحديد دوره في الاقتصاد، و يمكن تفصيل ذلك فيما يلي:

1.1.1. اللأكادة عند كونتيون

دخل مفهوم المقاولية على النشاطات الاقتصادية في مطلع القرن الثامن عشر على يد ريتشـــارد كونتيون (Richard CANTILLON) الذي يعتبر أول اقتصادي اهتم بالمعالجة النظرية للمقاول، و ذلك في سنة 1730. حيث أن هذا الرجل الايرلندي البنكي الذي عاش خلال القرن الثامن عشر، أول من أعطى تعريفـــا لمواصفـــات المقـــاول و مكـــانتـــه الاجتمـــاعية و وظيفتـــــــه في كتـــــــــــــابه Essai sur la nature du commerce en générale الذي كتبه بين سنتي 1716 و 1734 و نشر في سنة 1755[6].حيث خصص كل الفصل الثامن من هذا الكتاب لتحديد خصائص هذا المقاول.[7] و نشير إلى أن كونتيون ركز في معالجته على صورة التجارة ليعكس بذلك عنوان كتابه، على عكس الفيزيوقراط الذين ركزوا على الزراعة.

1.1.1. صورة المقاول المجازف عند نايت (Knight)

يأخذ نايت تعريف كونتيون في الحسبـــان، و يقدم بذلك نمطيـــن من الأفراد؛ أفراد يحبون مجابهة الخطر و آخرون يحبون معاداة الخطر.[8]

2.1.1. شامبيتر و صورة المقاول المجدد

نجد في النظرية الشمبيترية أن المقاول هو ليس مجابه للأخطار و لكنه مجدد، حيث يعرِف المقاول على أنه القائد و المحتوي، فهو إذن يختلف عن من هم محتوون أو التابعين، فهو له ميزة القائد و يضع نفسه في جو الفردية و العقلانية. كما يعمل على كسر الجمود و الخمول و التقليد و الروتين، و يعرفه شامبيتر أيضا بتبيان صفاته الخاصة.[9] و يؤكد على أن المقاول هو مصدر لتحريك الدورات الاقتصـــــادية، ويخلـــق ظروف تستوجب وضـــع سياسات على مستوى الاقتصاد الكلي تعمل على إحداث الاستقرار. و حسب شامبيتر دائما إن فكرة اعتبار المقاول فردًا مجددًا لا تنحصر على مستوى السوق فقط. بل أنه يؤثر حتى على صورة التاريخ و التحولات الاجتماعية و الثقافية[10]، و هو كذلك الفرد الذي يبـــــــــــــــــادر مهمـــــــــــــــا كان النظام الاقتصـــادي و السياسي الســـائد، سواءً كان النظام اشتراكيًـــــــــــا أو رأسمـــاليًا أو حتـــى عشـــــــــــــــــائري (قبلي).

و حتمًا تعود صورة القائد الفردي هذه إلى تطور الرأسمالية و التي تتحول تدريجيا بشكل أو بآخر إلى ما يعرف بتطور رأسمالية الدولة حيث نجد في كتابه Capitalisme Socialisme et Démocratie تنبؤ **بنهاية الرأسمالية التقليدية و ظهور نظرية الدولة المقاول.** فالدولة كمقاول ستقوم بثورة على مستوى الزراعة مثلا من خلال الدفع بعملية التحديث على مستوى السياسات الزراعية، و كذا التوسط على مستوى الصناعة من أجل توجيهها إلى التجديد أو مرافقتها من خلال إحداث سياسات استثمارية في البنى التحتية.

---

[6] Richard CANTILLON, Essai sur la nature du commerce en générale, Institut nationale d'étude démographique, Paris, 1952, pp. II-VII.

[7] Ibid. p.28.

[8] Philippe FONTAINE, « Classical political economy between two fires: Jean-Baptiste SAY and Frank.H NIGHT, cité in: History of political economy, Vol 31, Issue 1, Spring 1999, pp. 6-9 (PP -28)

[9] A. EBNER, « Institutions. entrepreneurship and the national government: an outline of the Schumpeterian theory of state », cite in : Journal of Economic Behavior and Organization, Vol 59, 2006, p.505 (pp: 497-515)

[10] A EBNER, Op.Cit, p.497.

2.1. ساي و خلفائه فيما بعد المقاول المسير للموارد

بعد النظريات السابقة أتت فيما بعد إسهامات المدرسة الفرنسية لكل من كوندياك (CONDILLAC) و تورغو (Turgot) ثم ساي ** (SAY) حيث أننا نجد ساي في كتابه Traité d'Economie Politique الذي كتب سنة 1803 يبرز أن المقاول هو نواة السيرورة الاقتصادية[11]، أو يرى أنه عادة ما يكون مالكًا لرأس المال أو لجزء منه، الأمر الذي يضمن له عملية الانطلاق.

إن نظرية ساي غالبا ما تكون مجتمعة مع صورة المسير للموارد، إذن فهي نظرية تعزز نظرية تورغو[12] التي تجعل من المقاول الفردي محور كل أنظمة الإنتاج و التوزيع، أو الذي يفضل تشغيل أمواله في الصناعة ليحصل على عائد أعلى مما لو أقرضها لفرد آخر مقابل الحصول على فوائد.[13]

و هذا الوصف في المدرسة الفرنسية يفسر دون شك أهمية أعمال كورسال الذي اتفق تماما مع ساي في مجال تسيير المؤسسة، حيث كتب أول معالجة تطبيقية لتسيير المؤسسة، و يكون بذلك أحد مؤسسي الإدارة الحديثة للمقاولين في منتصف القرن التاسع عشر.[14]

و في نفس الفكرة و حسب ساي دائمًا ينبغي على المقاول أن يعرف طبيعة المنتوج الذي يريد إنتاجه.[15] و في هذا الإطار يعتمد المقاول على خبرته الشخصية و كذا بالاعتماد على مهارات و معارف الباحثين و العلماء و المهندسين. ثم يقوم بالتنبؤ ليس بالإنتاج فقط، لكن حتى بالتمويل و المردودية.*[16] ثم ينبغي أن يقوم بالأمر و القيادة.**[17] و حتى وظيفة التنسيق لم تنس***.[18] و بالتالي فوظيفة المعرفة، و التنبؤ، و التنظيم، و الأمر، و التنسيق، و الرقابة...تنبهنا إلى أن هنري فايول (Henry FAYOLLE) هو مدين لساي.

3.1. نظرية نايت- ميزس Knight-Mises متأصلة من المدرسة الفرنسية

إن نظرية نايت و ميزس جد قريبة من المسلمة الفرنسية و تلك المواضيع المقترحة من طرف ساي، فهي تهتم إذن بتحديث النظرية الفرنسية، و تعميم نتائجها من خلال التعريف الفوري للمقاول على أنه فاعل، و ترفق نفس

** يعتبر ساي أول من أدخل عملية تدريس الاقتصاد في فرنسا و توفي سنة 1932.

[11] Jean-Baptiste SAY, Traité d'économie politique, éditions Calmann-Lévy, Paris. 1972. p.XII.

[12] M.Turgot, Mémoires sur le prêt à l'intérêt , Froullé librairie, Paris, 1789, p.67.

[13] FONTAINE et MARCO, « La gestion d'entreprise dans la pensé économique française », cité in: Revue d'économie politique, N° 103. Juillet/Août, 1993, p.580 (pp: 557-598)

[14] G. RIBEIL, « Courcelle-SENEUIL. fondateur du management moderne des entreprises au milieu du XIX siècle », cité in: J.P BOUILLON et B.P LECURY (eds), L'invention de la gestion: Histoire et pratique , l'Harmattan, Paris, 1994. p.33.

[15] Jean-Baptiste SAY, Traité d'économie politique, Op.Cit, p.138.

* ويشير ساي إلى ذلك بـــ:

« Il doit calculer les frais qu'occasionnera la fabrication…Il ne doit en entreprendre la fabrication …Que lorsqu'il peut raisonnablement espérer que sa valeur sera suffisante pour rembourser tous les frais de production »

[16] Jean-Baptiste SAY, Catéchisme d'économie politique, Op.Cit, p.18.

** إذ يذكر أن:

« Il doit enfin diriger les travaux des agents salariés. commis. ouvriers. qui la secondent dans la fabrication du produit »

[17] Ibid. p.18.

*** و يذكر في ذلك إلى:

« Le rassemblement des moyens d'exécution même »

[18] Ibid. p.18.

التحليل الخاص بالوظـــائف الثلاثة للمقاول، فهو يسير الأكادة "نايت"، و ينظم الإنتاج " ساي "، و يجدد " شامبيتر " . ثم تمدد ذلك للقول أن ساي و نظريته للحكم الجيد تعرف المقاول على أنه فرد يقظ.

و نجد أن ميزس في تقديمه للسوق يعرف المقاول على أنه محرك السوق و منشط له، و أن المستهلكين هم السادة الملاك، الذين يضمنون الأرباح للمقاولين تبعًا لتنبؤاتهم الجيدة بالأعمال.[19]

و حسب ميزس فإن العلوم الاقتصادية ليست لها نظرة فردية عن المقاول و إنما تنظر له على أنه وظيفة خاصة، و هذه الوظيفة ليست عبارة عن مواصفات خاصة لمجموعة معينة من الأفراد، بل إنها لا تفارق أي نشاط لأي فاعل. و لا يتوقف ميزس في نقده لرؤية النظرية الاقتصادية للمقاول عند ذلك بل يضرب لنا أمثلة عن المقاول يعطي فيها نظرة أوسع قد تخالف بشكل أو بآخر ما تم التطرق إليه مسبقًا، أو على الأقل تكمله. أي بالنسبة لـــميزس أي فرد يمتلك وسيلة من وسائل الإنتاج، سواء قام باستغلالها هو بذاته أو أي شخص آخر فهو مقاول.

و بالنسبة لنا نجد أن ميزس قد أفضى بالكثير من التعميم الذي قد يسيء بشكل أو بآخر أو يقلل من شأن نشاط المقاول، و بالتالي تحريف نظرية تورغو و كذا شامبيتر، مما يقلل من شأن نظرية المقاول في إطار النظرية العامة للنشاط الاقتصادي. و مع هذا فلا يمكن تلافي أن نظرية ميزس قد أشارت لفكرة أن المقاول هو فرد يقظ و هو ما تركز عليه النظرية الراهنة للمقاول، حيث هو دائمًا متفطن لفرص الأرباح غير المستغلة من طرف الفاعلين و هو الحال بالنسبة للمقاول المجدد عند شامبيتر.

و بهذا الخصوص يجتمع كل من كونتيون و ساي و نايت و كورسال على أن النشاط المقاولي لا يكون في عالم تسوده المخاطر، و إنما في عالم يسوده عدم الأكادة.

4.1. المقاول و اليقظة Alterness

تعرف نظرية اليقظة المقاول على أنه ذلك الفرد الذي لديه سرعة في انتهاز فرص الربح التي لم تشتغل بعد على مستوى السوق. حيث بالرجوع إلى التطور الزمني نجد أن المقاول عند شامبيتر الذي يُعرف بتقديمه لتكنولوجيا جديدة أو تطور تقني جديد هو عبارة عن فرد استغل فرصة لم تنتهز من قبل الآخرين قبل كل شيء، و إن كان شامبيتر قد قلص معرفة المقاول إلى معرفة تقنية نجد أن ميزس و نايت قد قاما بتحديد هذه المعرفة في المعرفة المكتسبة مع الوقت. و بسبب أن هذه المعرفة قد تكون متوفرة لدى الجميع و لهم القدرة على اكتسابها، فإن المقاول ليس له شيء استثنائي يقدمه، فهو فقط فرد يرى ما لا يمكن للآخرين رؤيته في فرصة ما.[20]

5.1. المقاول في ظل النظريات الحديثة (بيتر دروكر، كاسون، ماكليلاند)

إذا ما عدنا إلى كل الاقتصاديين المعاصرين نجد أن شامبيتر هو الوحيد الذي ركز على دور المؤسسة في الاقتصاد. و رغم أن كل الاقتصاديين يعلمون جيدًا مدى أهمية الدور الذي يلعبه المقاول في الاقتصاد، إلا أنهم يعتبرون أن روح المقاولة هي ظاهرة " ما فوق اقتصادية " (Méta-économique) و التي تؤثر بعمق على الحياة الاقتصادية دون أن تشكل جزءًا منها، و هؤلاء الاقتصاديون يتبنون نفس الموقف تجاه التكنولوجيا. و ذلك ما جعلهم لا يمتلكون أية وسيلة لشرح ظهور روح المقاولة عندما ظهرت في القرن الثامن عشر، و التي تعاود الظهور اليوم أيضا. و كذا سبب حصر بروز هذه الظاهرة في بلد معين أو ثقافة معينة، و الظواهر التي تفسر كون روح المقاولة هي ليست بالدرجة

[19] Ludwig VON MISES, Abrégé de l'action humaine: Traité d'économie, traduction de Garard DREAN, Edition des Belle lettres, Paris, 2004, p.22.

[20] S.Ven Kartarama, « The distinctive domain of entrepreneurship research », cité in: Advances in entrepreneurship – Firm emergence and growth, Vol 3, 1997, pp.118-119.

الأولى ظاهرة اقتصادية. فالأسباب الحقيقية تعود إلى التغيرات في القيم، و الرؤى، و المواقف، و كذا التغيـــرات الديمـــوغرافيـــة و الهيئية (مثلا إنشاء بنك الأعمال بألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1870. و من هذا المنطلق سنعرض أهم النظريات الحديثة التي تناولت تفسير روح المقاولة لدى الأفراد.

1.5.1. المقاول عند بيتر دروكر Peter DRUCKER

يعطي بيتر دروكر في مرحلة أولى تفسيرا لبروز روح المقاولة كنتيجة للتغيرات التي طرأت على التعليم. كما أن ظاهرة المقاولين تبرز كحدث ثقافي و نفساني أكثر مما هو حدث اقتصادي و تكنولوجي، و مع هذا و مهما كانت أسباب الظهور فتبقى التأثيرات اقتصادية بالدرجة الأولى و قبل أي شيء آخر.

و سبب حدوث هذه التغيرات في المواقف و القيم و فيما يليها كل التغيرات التي حدثت على مستوى السلوكات يعود إلى التكنولوجيا.[21] و هذا ما عبر عنه بيتر دروكر فيما بعد بالمناجمنت، حيث يعتبر أن بروز ظاهرة المقاول في الولايات المتحدة الأمريكية أصبح ممكنا بسبب تطبيقات المناجمنت:

- على مستوى المؤسسات الصغيرة، و ليس مثلما كان يعتقد من طرف الجميع خلال السنوات القليلة السابقة، أن المناجمنت هو مجند فقط للأعمال الكبيرة،
- على المؤسسات غير التجارية، مثل مجال الصحة، التعليم...حيث أن أغلبية المسؤولين يربطون كلمة مناجمنت بالأعمال فقط،
- بالأنشطة التي كانت و بكل بساطة لا تعتبر مؤسسات مثل مطاعم الأحياء،
- و كذا بالتجديد النظامي (Innovation Systématique)، أي البحث عن فرص جديدة و استغلالها، و التي تلبي متطلبات و حاجات الأفراد.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية غالبًا ما يعرف المقاول على أنه " الشخص الذي يخلق مؤسسة صغيرة ". و حسب دروكر هذا التعريف خاطئ، لأنه و حسب رأيه هل يمكن اعتبار الأشخاص الذين يقومون بفتح أو إنشاء مطعم بسيط مقاولين؟ و الجواب هو لا !!! لأنهم وعلى الرغم من تحملهم للمخاطر ، لكن تبقى هذه الأخيرة بسيطة، لأن النشاط تم تجريبه سابقًا، و العملية تتمثل فقط في تقليد ما تم تجريبه و التأكد من مردوديته سابقًا و تطبيقه فيما بعد، وبالتالي هل يمكن اعتبار هؤلاء فعلا مقاولين رغم أنهم قاموا فعلا بإنشاء مؤسسة جديدة؟ لكن إذا قام هذا المطعم بتطبيق آليات جديد للإنتاج و تحليل العمل...و غيرها، أي تطبيق المناجمنت، ففي هذه الحالة يعتبر صاحب هذا المطعم مقاولاً.[22]

فروح المقاولة لا تتجسد في المؤسسات الصغيرة و الجديدة فقط، بل نجدها متجلية أيضا في المؤسسات الكبيرة و القديمة على حد السواء. كما و لا يمكن اعتبار كل المؤسسات غير التجارية مجسدة لروح المقاولة، فالأقلية التي تعبر فعلا عن المقاول هي التي تشمل جميع المواصفات و تعلم مدى أهمية المشاكل التي تعترض المؤسسات الخدمية، فالشيء الذي يجعل من صاحبها مقاولاً هو شيء جد خاص و مختلف عن الآخرين. و إذا كان الأنجلوساكسون يعرفون روح المقـــاولة بالمؤسسات الصغيرة و الجديدة فالألمان يربطونها بالسلطة و الملكية و هو أمر أكثر تعقيدًا.

---

[21] Peter DRUCKER, Peter Drucker on the Profession of Management, Harvard Business School Press. Boston, 2003, p.53.

[22] Peter DRUCKER, Les entrepreneurs, traduit de l'américain par Patrice HOFFMAN. l'Expension, Hachette, Paris. 1985. p.47.

هذا و يضيف دروكر أن المقاول ليس عبارة عن " رأسمالي " رغم أنه بحاجة إلى رأسالمال مثلما تحتاجه جميع الأنشطة الاقتصادية، فهو من يجابه الخطر و بطريقة جد عادية، و المقاول ليس موظف بل قد يكون موظِّف، أو فرد ما يعمل بمفرده و لصالحه الخاص.

ثم يشير بيتر دروكر إلى أن روح المقاولة ليست عبارة عن ملامح و صفات خاصة بفرد ما أو هيئة ما. و من خلال خبرته خلال عشرون سنة في المجال المهني يورد دروكر أنه لم يلق شخصية واحدة للمقاول، بل أنه صادف أفراد ذوي شخصيات متنوعة جدًا تظهر خلال سيرورتهم المقاولية.[23]

كما ينبغي تحضير دليل لنظم التسيير، فالمؤسسة المتواجدة من قبل و المؤسسات الجديدة و المؤسسات التابعة للخدمات الحكومية لا تعاني من نفس المشاكل. فالمؤسسة القديمة تعرف كيف تسير و بالتالي تواجه صعوبات تكون أقل مما هو عليه بالنسبة للمؤسسات الجديدة، و لهذا يبقى عليها تعلم كيفية التجديد، و المؤسسة الجديدة أيضا ينبغي عليها أن تقوم بالتجديد لكن من الضروري لها أن تتعلم كيف تسير. أما بالنسبة لمؤسسات الخدمات الحكومية فتعاني من مشاكل و أخطاء من نوع آخر.

2.5.1. المقاول عند مارك كسون Mark CASSON

يشير مارك كاسون في بداية كتابه إلى أنه لحد يومنا هذا لا توجد أي نظرية ممتازة أعدت لتفسير ظاهرة المقاولية، أو حتى لتعطينا تعريفًا للمقاول، فقد تم التخلي عن هذا المجال من طرف الاقتصاديين لصالح علماء الاجتماع، و علماء النفس و المختصين في العلوم السياسية، و زيادة على ذلك نجد نظرية عن المقاول في كل مسار من العلوم الإنسانية عدا العلوم الاقتصادية.[24]

و يعود ذلك إلى فرضيتين رئيسيتين، تستند الأولى إلى فكرة الحصول على المعلومات المتبناة من العلوم الاقتصادية المستقيمة الرأي، أي المدرسة النيوكلاسيكية للفكر الاقتصادي، فالنموذج النيوكلاسيكي البسيط يفترض أن أي فرد يمكنه الحصول على المعلومات الضرورية لاتخـــاذ قراره. أما الفرضية الثانية فتشير إلى أن اتخاذ القرار هو تطبيق ميكانيكي بسيط للقواعد الرياضية المثالية، و هذا ما يجعل من اتخاذ القرار عملية تافهة و يحول دون تحليل دور المقاول في اتخاذ قرار استثنائي. و يركز كاسون على العوامل التالية:

- تحليل النظريات الاقتصادية،
- التنسيق،
- المعلومات و تكلفتها.

3.5.1. المقاول في المدرسة السلوكية

أول من يبرز في هذه المدرسة هو ماكس ويبر Max WEBER والذي قام بتحديد نظام القيمة كعامل أساسي يفسر سلوك المقاولين على أنه سلوك يقوم على أساس الاستقـــلالية و تملك السلطة، و هو مـــا يجعـــــل دورهم يختلف عن دور مدير المؤسسة و لكن و دون شـــك يعتبـــر مـــاكـــــليلاندMcCLELLAND أول من أعطى الدفع للعلوم السلوكية للولوج إلى عالم المقاول.

1.3.5.1. نظرة ماكليلاند للمقاول

[23] Ibid, p.51.

[24] Mark CASSON, L'entrepreneur, traduit par Pierre JENABLANC, Economica, Paris, 1991, p.09.

في سنة 1950 طرح إشكال في الاتحاد السوفياتي، و هو هل أن الفرد السوفياتي يمكن أن يكون بديل و خليفة للفرد الأمريكي؟ و هذا ما قاد ماكليلاند للعودة إلى التاريخ من أجل تفسير السؤال " لماذا " الذي يرتبط بالحضارات. وكنتيجة لذلك لاحظ من خلال هذه الدراسة التي أجراها في سنة 1961 وجود عدة عوامل تفسر ذلك، لكن الأهم هو بروز " الفرد البطل " في كل الأدبيات، ثم تأتي الأجيال اللاحقة و التي تعتبر هذا البطل كنموذج يؤثر على سلوكهم.[25] و لكن و رغم هذا فنجد أن ماكليلاند لا يعرف المقاول بنفس الطريقة التي يعرض بها أدبيات المدرسة السلوكية، و قدم التعريف التالي:

« المقاول هو فرد يسهر على مراقبة إنتاج غير موجه لاستهلاكه الشخصي، فمثلا يعتبر مسير وحدة إنتاجية للحديد في الاتحاد السوفياتي مقاولا ».[26]

في الواقع ركز ماكليلاند في دراسته على مسيري المؤسسات الكبيرة، و رغم أن دراسته مرتبطة بشكل كبير بالمقاولية فإن كتاباته لا توضح أي علاقة بين الرغبة في الإنجاز وتحقيق الذات، و الانطلاق و المضي قدما أو حتى إنشاء مؤسسة. و نشير إلى أن ماكليلاند قام أيضا بتحديد الرغبة في تملك السلطة كصفة من صفات المقاول، رغم أنه لم يعطيها أهمية كبرى مثل بقية العوامل الأخرى. كما أنه كانت هناك العديد من الأبحاث التي اهتمت بدراسة الرغبة في تحقيق الذات. و أنه لم يتم التوصل إلى نتائج فعلية يمكن أن تترجم علاقة هذا العامل بنجاح المقاول.

2.3.5.1. مدرسة الميزات و المواصفات

بعد ماكليلاند، سيطر السلوكيون على تخصص المقاولية لفترة عشرون سنة، أي إلى غاية بداية سنوات الثمانيات 1980، و قاموا بالبحث عمن هو المقاول؟ و ما هي صفاته؟

و اتسعت بذلك أفكار هؤلاء الباحثين في هذا المجال و ما ساعدهم في ذلك هو استعانتهم بالمناهج المعتمدة في التخصصات الأخرى، و التي تمنح صحة و موثوقية أكبر، و جاءت هذه الحركة كنتيجة للدراسات التي أجريت على العديد من المواضيع حول المقاولين، و هذا ما نتج عنه آلاف الأبحاث التي أعطت عدة مواصفات للمقاولين.[27]

2. تعريف و مواصفات المقاول

سنتناول من خلال هذا العنصر مختلف التعريف التي أعطيت للمقاول و كذا المواصفات المحددة لشخصيته.

1.2. تعريف المقاول

تطور مفهوم المقـــاول مع مرور الزمـــن، حيث تشابه في ذلك بتطور تعقد النشاط الاقتصادي. و بما أن المصطلح هو فرنسي الأصل فضلنا الرجوع إلى الجذور اللغوية له لتبيان معنى هذه المفردة.

1.1.2. تعريف المقاول في النظم الاقتصادية

أوردنا فيما سبق تطور مفهوم لمقاول ضمن أهم النظريات التي أسهمت بشكل كبير في ظهوره و وضع الأطر الأساسية له، و في هذا العنصر سنبرز نظرة بعض مفكري أهم النظم الاقتصادية الهامة لدوره ضمن الاقتصاد، على رأسها كارل ماركس، آدم سميث و كينز.

---

[25] Christos Kalantaridis, Understanding the entrepreneur: an institutionalist perspective, Ashgate Publishing Company, Burlington, 2004, p.53.

[26] Louis Jacques FILLION, « Le champ de l'entrepreneuriat : Historique, évolution, tendances », cité in : Revue internationale PME, presse de l'Université de Québec, Québec, Vol 10 N°2, 1997, p.136 (pp.129-172).

[27] Mirjam van Praag, Successful entrepreneurship: confronting economic theory with empirical practice, Edward Elgar, Cheltenham, 2005, p.105.

1.1.1.2. المقاول عند كارل ماركس Karl Marx

يعتبر كارل ماركس Karl MARX من بين أكبر البارعين الذين تطرقوا لإشكالية التكنولوجيا، و أول من أرَخ للتقنية فلم يتمكن من إدخال المقاول و روح المقاولة للنظام الاقتصادي بشكله الحالي. فبالنسبة لماركس كل التغيرات الاقتصادية تحدث نتيجة للتعديلات التي تمس مستوى العلاقات و السلطة و الملكية، أي تغيرات " سياسية " و التي تعتبر من وجهة نظره متأتية من خارج النظام الاقتصادي.[28]

إن تحليل ماركس يجعل المقاول يجمع بين صفتي المسير و حامل رأسالمال، فالمنافسة بين الرأسماليين تجعلهم يدخلون في دوامة منطق أن « تنمية الإنتاج الرأسمالي تتطلب التوسيع المستمر في رأسمال المؤسسة، و المنافسة المفروضة من الإنتاج الرأسمالي مثل القانون القسري الخارجي لكل فرد رأسمالي الذي لا يسمح له بالاحتفاظ برأسماله دون تنميته ». و يرى كارل ماركس أيضا أن المقاول شخص متعصب يسعى دائما للزيادة في حجم الإنتاج على حساب الآخرين، و المنطق الذي يعمل به هو الإنتاج و الإنتاج...، التكديس و التكديس...و اعتبر أن فوائد المساهم المقرض لرأسالمال و أرباح المقاول لا تدخل ضمن مصاريف الانتاج.

كما ورد مصطلح المقاول في التحليلات الاقتصادية له كالتالي: « إن التكديس الاجتماعي مركز بشكل مستمر على مستوى أيدي المقاولين الخواص ». حيث أخذ المقاول الرأسمالي على صفة الروح التي لا تفنى، لأن قدراته على المبادرة تتوقف على القانون القسري للسوق.[29]

2.1.1.2. المقاول عند آدم سميث Adam SMITH

يعتبر آدم سميث أب الاقتصاد الغربي، و أشار إلى المقاول في كتبه الكلاسيكية ككتاب ثروة الأمم على أنه فرد رأسمالي[30]، و ما يمكن ملاحظته أيضا عند آدم سميث هو غياب شخصية المقاول بشكل خاص و المؤسسة بشكل عام عن تحليلاته الاقتصادية، و ركز على أهمية حرية الفرد، في حين قلل من أهمية الهياكل و الهيئات التي تستثمر فيها هذه الحرية.[31] و ما يؤخذ عليه هو إعطاء الرأسمالي أهمية كبرى في تحليله على حساب المقاول سما صفة تحمل المخاطر التي أسندها للرأسمالي.

3.1.1.2. المقاول عند كينز JM KEYNES

يبدو أن كينز لم يعط أهمية كبيرة للمقاول بعينه، و هذا ما يجعله يتفق كثيرا مع نظرة ماركس و سميث، و اهتم في تحليله بالجانب الكلي و أهمل إلى حد ما الجانب الجزئي، و استعمل كينز في نظريته « النظرية العامة للعمل، و الفائدة و النقود » مصطلح المقاول للدلالة على المنتج و المستثمر، كما يربط نظرية المقاول بالاستثمار، كما أن اهتماماته قصيرة المدى لأنه كان يبحث عن العوامل التي تحدد الاستثمار أي مستوى التشغيل. و حسب كينز لا يقدم المقاول على الاستثمار إلا إذا كان يتوقع أنه سينمي أرباحه، إذ يصفه على أنه عون اقتصادي يجند أموال معلومة

---

28 Peter DRUCKER, Les entrepreneurs, Op.Cit, p.52.

29 Pierre MORIDE, le produit net des physiocrates et la plus-value de Karl Marx 1908, Kessinger Publishing, Paris, 2009, p.88.

30 Bruce A Mc DANIEL, Entrepreneurship and innovation, ME Sharpe, New York, 2002, p.32.

31 Daniel BACHET, les fondements de l'entreprise, les éditions de l'atelier, Paris, 2007, p.129.

بهدف الحصول على أرباح غير أكيدة، وهما نجده يركز على جانب الأكادة.[32] كما ركز كينز على الدور الهام الذي يلعبه المقاول في اقتصاد السوق، فهو يحفز الطلب و يحدد مستوى.[33]

2.1.2. تعريف المقاول ضمن المعاجم و القواميس

سنعتمد من خلال هذه المقاربة على القواميس و المعاجم التي ظهرت نهاية القرن السابع عشر و نهاية القرن الثامن عشر، و التي أسهمت بشكل كبير في تحديد مفهوم مصطلحي المؤسسة Entreprise و المقاول Entrepreneur المشتقة من كلمة.Entreprendre*

و من هذا المنطلق يعتبر قاموس لوفوتوريارLe FURETIERE الفرنسي القاموس الأثر، و الذي يسمح لنا بمعالجة القواميس الأخرى، حيث يعطي تعاريف عامة و متسلسلة حسب التدرج التالي:

- الأول: تحت لواء المؤسسة
- الثاني: تحت لواء القصر.
- الثالث: يهتم بالكهنة.
- الرابع: يحمل مصطلح الحرب.
- الخامس: تحت مصطلح الصيد.

حيث كانت هناك طبعات متتالية حملت أولاها معنى مصطلح المقاول على أنه " الشخص الذي يمتلك قرار شجاع لفعل شيء ما ". و يبرز لنا هذا القاموس الأمر الأهم في سلوك المقاول و هو فعل شيء ما، أو قيادة أمر ما داخل المؤسسة،[34] و أي كان القرار الذي تم اتخاذه فإنه يعبر عن حالة من الخيار، و هو ما يشير بدوره إلى إجراء عدد من المداولات الفكرية الأولية التي تقود إلى اتخاذ و التجند لتنفيذه، و ما يميز هذا القرار هو ضرورة توافر الشجاعة و الإقدام و الحماسة.

و بالعودة إلى قاموس لوفوريتيار Le FURETIERE نجد أن هذا التعريف يعطي للمؤسسة مرادفا مرتبط بالشجاعة، حيث يعرف المقاول بالشخص الذي يقاولEntreprendre أي الفرد الذي يتكفل بنجاح الأعمال، أو قضية ما – على اعتبار أنه قاضي–، أو بناء معماري، أو شق طرقات، مثل البناءات التي تم تشيدها في عمارات بابل، ما يمكن أن يعبر نصطلح المقاول هنا على الحروب التي يخوضها فرد ما مثل ألكسندر، أو الجهود التي يبذلها الملك من أجل الدفاع عن مملكته و حمايتها.

و بالتالي عبر هذا الفعل في معناه الأول عن المعماريين الذين يتعهدون ببناء عمارات بشكل جزافي، ثم تم إثراؤه ليرتبط بمهنة البحار، ليتسع فيما بعد إلى كل الأسواق التي يتم فيها البيع بأسعار غير معلومة، كم عبر المقاول آنذاك على كل الأنشطة التي يقوم بها من أجل تزويد الجيش بالمؤن و المواد الغذائية و الذخيرة.

أما قاموس الأكاديمية الفرنسية Le dictionnaire de l'académie française الذي صدر في طبعته الأولى في سنة 1694 فيقترح التعريف التالي: «هو المعماري الذي يتعهد بناء عمارة أو بناية مقابل ثمن معين، كم يطلق على

---

[32] Frank Van De VELDE, L'entrepreneur chez Keynes, l'Harmattan, Paris, 2000, p.07.

[33] Eric KERMARREC, problème économique contemporain – les grandes thèmes, l'Harmattan, Paris, 2008, p.44.

* يشير الباحثين إلى أن كلمة Entreprendre مقسمة إلى جزئين هما Prendre و Entre ويعني الأخذ بين اليدين، أي أخذ فرصة بين اليدين.

[34] Antoine Furetière, Dictionnaire Universel, Tome I, Arnot, Reinier, Paris, 1690, consulté dans le site : http://books.google.fr/books?id=4FU_AAAAcAAJ&printsec=frontcover#v=onepage&q&f=false, 20/07/2013.

الأفراد الذين يتعهدون بإنجاز الأشغال العمومية كأرصفة شوارع المدينة مثلا، و التشجير...وغيرها». و الطبعة الخامسة التي صدرت سنة 1798 حملت نفس التعريف، و أعطت التعريف التالي للمقاولة Entreprendre: « تتمثل المقاولة في اتخاذ قرار فعل شيء ما، أو نشاط ما. أي مقاولة مهمة، أو سفر، أو عمارة، أو حرب. و تعبر أيضا عن التجنيد لشيء ما في ظل ظروف ما. أو القيام ببيع الحصص بسعر معين، كقول مقاولة مهندس معماري ما لعمارة ما مقابل ثمن ما». [35]

أما في القاموس العـــــالمي للتجارة، الذي نشر ببـــــاريس عـــــــــام 1723، فقـــــــد أعطى لكلمة « المقاول » و « روح المقاولة » التعريف التالي:[36]

- **روح المقاولة:** تتكفل بنجاح الأعمال، أو مفاوضة، أو معمل، أو بناء...
- **المقـــاول:** هو الذي يلتزم بشيء ما، نقول « مقـــاول معمل أو بناء » من أجل قول « معملي » أو « رئيس البناءين ».

في الموسوعة قام كل من Alembert و Diderot خلال سنة 1755 بتعريف المقاول على أنه الشخص الذي يتكفل بإنجاز عمل ما، مقتول مصنع، مقاول بناء.

كما أعطى القاموس الفرنسي ليتري Littré الذي نشر سنة 1889 المقاول تعريفا جد غامض، و المتمثل في: « هو الذي يقاول شيء ما ».[37]

و في قاموس لاروس Larousse الذي صدرت أول طبعة له سنة 1854 عرفت المقاولة بأنها البدء في تنفيذ عمل ما، أو من يحاول إقناع و إغراء شخص بشيء ما.[38]

و بالنسبة لبوتي روبار Petit Robert الذي صدر في أول نسخة له سنة 1976، فقد أعطى ثلاث تعاريف لكلمة المقاول:

1. التعريف الأول هو نفسه الذي ورد في قاموس اللغة الفرنسية.
2. الثاني يرى في المقاول أنه الفرد الذي يكلف بتنفيذ عمل ما.
3. و في الأخير، و بمنظور أكثـــر اقتصـــادي، المقاول هو كل فرد يدير مؤسسة لحســـابه الخاص و الذي يجند مختلف عوامل الإنتاج (الأعوان الطبيعيين، رأس المال، العمل..) بهدف بيع منتجات سلعية أو خدمات.

هذه هي أهم التعاريف الاصطلاحية و اللغوية للمقاول في اللغة الفرنسية، أما بالنسبة **للغة الانجليزية** التي تبنت هذا المفهوم و طورت منه كثيرا فلم يختلف فيها الأمر كثير، و هنا يمكن أن نورد أن هذا المصطلح ظهر في انجلترا على إثر الثورة الصناعية في الفترة ما بين القرن التاسع عشر 19 و القرن الثامن عشر 18، أين كانت كلمة Undertaker هي الكلمة المرادفة للمقاول، و كانت تعني في بعض الأحيان المغامرة (Adventure).

و تدريجيا بدأ المصطلح يأخذ معنى آخر أكثر دقة، ففي قاموس جونسون (Johnson's Dictionary) الذي نشر سنة 1755، دلت كلمة (Adventure) على « الفرد الذي يبحث عن الاستفادة من فرص عشوائية، و هو من يحمل خطته

---

[35] Dictionnaire de l'académie française, 5ème édition, édition eBooksFrance, Paris, 1798, p.1182, Consulté dans le site : http://www.ebooksgratuits.com/ebooksfrance/dictionnaire_academie_francaise_5eme_edition.pdf, 17/07/2012.

[36] Sophie BOUTILLIER, Dimitri UZUNIDIS, L'entrepreneur : une analyse socio-économique, ECONOMICA, Paris, 1995, p.08.

[37] Consulté le site : http://littre.reverso.net/dictionnaire-francais/definition/entrepreneur, 18/07/2012.

[38] Le petit larousse, édition 2008, p.375.

بيده». و بالتالي فالمقاول يعبر عن الفرد الذي يسير و يراقب تجسيد الأعمال، و بالخصوص هذا الفرد الذي يملك المهارات اللازمة لتجسيد العقد الذي حصل عليه من الملك.

ويبدو أنه هناك تفرقة بين الرأسمالي و المسير الذي ظهر لاحقا، و أيضا في سنة 1729 فرق بيرنارد دوبيلدور (Bernard F de Belidor) في علوم الهندسة بين المقاول و المهندس عند تجسيد الأعمال الكبيرة كبناء قلعة، ووفقا لمصطلحات العقد فالمقاول مكلف بتأمين كل الموارد اللازمة لتجسيد المشروعات أما المهندس فهو مكلف بالجوانب التقنية، و بعبارة أخرى يتكفل المقاول بالعمليات التجارية، و المهندس بالجوانب التقنية.[39]

في أواسط القرن الثامن عشر عبرت كلمة المقاول في انجلترا عن رجل الأعمال مهما كانت طبيعة نشاطه، ثم استبدل تدريجيا بالرأسمالي، و هذا ما قاد أغلبية الاقتصاديون في هذه الفترة و إلى غاية القرن التاسع عشر 19 إلى الخلط بين المقاول و الرأسمالي. أما قاموس أوكسفورد الأمريكي (Oxford Dictionary) فقد عرف المقاول على أنه المغامر، و المغامر هو من يجابه الخطر أو تجربة خطرة.[40]

أما عن تعريف المقاول في قاموس أوكسفورد الاقتصادي (Oxford Dictionary of Economics) فهو كالتالي: « هو الفرد المسؤول بشكل عام عن اتخاذ القرارات في المؤسسة، مقابل تلقي أربح أو تحمل خسارة. و لا يساهم بالضرورة في رأسمال المؤسسة، فقد يحصل على الأموال من أطراف أخرى، و لكن يجب أن يضمن القروض التي يحصل عليها، إذ أنه المسؤول عن الخسائر المحتمل وقوعها ».[41]

و في اللغة العربية و في القواميس العامة، نجد أن مصطلح المقاول*مشتق من الفعل قاول، يقاول، مقاولة الرجل في الأمر فاوضه و جادله – أعطاه العمل مقاولة أي تعهد منه بالقيام به.[42] أما تعريف المقاول ضمن المعاجم فكان كالتالي:

في معجم المنجد للغة العربية الذي صدر سنة 1908، ووردت كلمة مقاول في طبعته التاسعة عشر 19، التعريف التالي « قاول مقاولة في الأمر باحثه و جادله، و المقاولة أن يتعهد اثنان أو أكثر على عمل أمر ما، كبناء دار أو القيام بتجارة ما و نحوهما، قيل لها كذلك لما فيها من المجادلة و المفاضلة ». [43]

أما في معجم الوسيط، يقال فلان قاول فلانا في الأمر بمعنى فاوضه و جادله و أعطاه العمل مقاولة على تعهد منه بالقيام به. تقاولوا في الأمر أي تفاوضوا.و المقاول هو من يتعهد بالقيام بعمل معين مستكمل الشروط خاصة كبناء

---

[39] Sophie BOUTILLIER, Dimitri UZUNIDISM, Op.Cit, p.09.

[40] Oxford Learner's Pocket Dictionary, Third Edition, Oxford University Press, New York, 2009, p.06.

[41] Oxford Dictionary of Economics, Fourth Edition, Oxford University Press, New York, 2012, p.75.

* و في اللغة العربية تغيرت الترجمة العربية (**Entrepreneur**) ثلاث مرات خلال العقود الماضية، فقد كانت **منظم** ثم **مقاول** ثم تحولت إلى **ريادة**، فترجم علماء الاقتصاد الأوائل المصطلح إلى المنظم لكونهم ركزوا على مهارة التنظيم و في إقامة الشركة، ثم ترجم إلى مقاول الذي كان يعني آنذاك مؤسسي شركات البناء، ثم لاحظوا أن المواصفات التي يحملها هؤلاء الفرد لا تنطبق على قطاع البناء فقط بل نشمل الأفراد الذين يقدمون على إنشاء شركات في جميع القطاعات، و الذين يحملون صفات خاصة، فأطلقوا عليهم اسم رائد أو ريادي أعمال. و بالنسبة إلينا سنحتفظ بكلمة المقاول كترجمة سليمة وصالحة لكل الأزمنة، فالاقتصاديين العرب ركزوا على الترجمة و أهملوا المعنى، فالمنظم هو المنظم و رائد الأعمال يحمل صفة فقط من صفات المقاول و هي الريادة، لكن المقاول هو من يحمل كلا من هاتين الصفتين، و ينبغي أن نحتفظ به كما تم الاحتفاظ بمصطلح Entrepreneur باللغتين الفرنسية و الانجليزية، و في كل مرة كان المعنى هو الذي يتطور مع متطلبات الاقتصاد و ليست الترجمة، أو إدراج مصطلحات جديدة. كما أننا سنلاحظ من خلال التعاريف اللغوية العربية أن المقاول هو الأنسب، و لم نجد أي تعريف لغوي لمصطلح رائد الأعمال ضمن القواميس.

[42] علي بن هداية و آخرون، القاموس الجديد، الطبعة السابعة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991، ص.808.

[43] لويس معلوف، معجم المنجد في الأدب و اللغة و العلوم، الطبعة التاسعة عشر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1956، ص.663.

بيت أو إصلاح طريق، و توضح التفصيلات له في عقد يوقعه المتعاقدان.أما المقاولة فهي اتفاق بين طرفين يتعهد أحدهما بأن يقوم لآخر بعمل معين بأجر محدود في مدة زمنية معينة.[44]

في حين في معجم اللغة العربية المعاصرة و رد عن المقاولب أنه هو اسم فاعل مشتق من الفعل قاول يقاول مقاولة فهو مقاول، و المفعول مقاولة. قاول فلانا في الأمر بمعنى باحثه و جادله، فاوضه فيه « قاول الناقد الكاتب ».

قاول بناء: أعطاه العمل مقاولة على تعهد منه بالقيام به، قاوله على عشرين ألف ليبني له بيتا.

إذن مصطلح المقاول يدل على من يتعهد بالقيام بعمل معين مستكمل الشروط خاصة نظير مال معلوم، كبناء بيت أو إصلاح طريق، و توضح التفصيلات في عقد يوقعه المتعاقدان «مقاولي بناء. المقاولون العرب » مقاول من الباطن: يعمل من خلال مقاول آخر، مقاول يأخذ بشكل تبعي قسما من أعمال مقاول أصلي أو هو مقاول يحل محل مقاول تعهد عملا ».

مقاولة: مصدر قاول، اتفاق بين طرفين يتعهد أحدهما بأن يقوم للآخر بعمل معين باجر محدود في مدة معينة. مقاولة البناء- لجنة المقاولات.[45] كما نشير أنه من خلال إطلاعنا على بعض القواميس و المعاجم للغة العربية الشهيرة أمثال معجم لسان العرب[46]، تاج العروس[47]، و المعجم المفصل في فقه اللغة[48]، و معجم المصطلحات في اللغة و الأدب العربي[49] لاحظنا عدم ورود أي تعريف لغوي أو إصطلاحي للمقاول.

من خلال التعاريف اللغوية السابقة نلاحظ أنه هناك شبه إجماع من اللغويين على أن المقاول هو اسم فاعل مشتق من الفعل قاول، و الذي يعني المفاوضة، أما المقاولة فهي عبارة عن اسم مفعول يعني اتفاق و تعهد بين طرفين على انجاز عمل ما، غالبا ما يتعلق الأمر ببناء منزل أو شق طريق...أو غيرها، وهذه التعاريف تجتمع مع تلك التعاريف التي أعطيت للمقاول في القرون الوسطى و بدايات ظهور هذا المصطلح في اللغة الفرنسية. و رغم التطورات التي عرفها المقاول فيما بعد إلى أننا نجد أنه هناك غياب شبه تام لتعريف المقاول ضمن القواميس و المعاجم باللغة العربية بمفهومه الحالي الذي عرفناه في قواميس اللغة الفرنسية.

و إذا كانت التعاريف التي أعطيت للمقاول مع مرور الزمن ليست جد دقيقة، فلا يبقى لنا أقل من شيء واحد ثابت يمكن الاحتفاظ به، و هو أن المقاول و تحمل المخاطر هما مرتبطان لحد كبير.

3.1.2. مواصفات و أنماط و دوافع المقاول

يمكن استخراج عدة مواصفات للمقاول، حتى ولو لم تكون خاصة به هو فقط، كما يكن إبراز تواجد عدة أنماط من المقاولين الذين يلعبون أدوارا مختلفة في عملية التغيير. و معالجة هاته النقاط ستسمح لنا بتطوير نموذج للمقاول يتيح لنا فيما بعد تفسير السيرورة المقاولية.

1.3.1.2. مواصفات المقاول

هناك العديد من الدراسات التي حاولت تحديد مواصفات المقاول و التي حاولت التنبؤ بطبيعة الأفراد المستعدين للولوج في النشاط المقاولي، و من بين هذه الدراسات نقترح ما يلي:

---

[44] مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2003، ص.767.

[45] أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الأولى، المجلد الثالث، عالم الكتب، القاهرة، 2008، ص ص. 1872-1873.

[46] ابن المنظور، معجم لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، دون سنة نشر.

[47] محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس،الجزء الثاث عشر، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، 1974.

[48] مشتاق عباس معن، فقه اللغة، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001.

[49] مجدي وهبة، كامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة و الأدب ، مكتبة لبنان، بيروت، 1984.

1) مواصفات المقاول تبعا لجوليان (Julien) و ماركيزني (Marchesney)

قدم الأدب الاقتصادي المقاول تحت أشكال متعددة، و محاولة لإعطاء ملخص عما سبق نستعيد التعريف الذي قدمه لجوليان (Julien) و ماركيزني (Marchesney) فحسب رأيهما يتصف المقـــاول بمجموعة من الخصائص الأساسية « فالمقاول، هو الذي يتخيل الجديد، و لديه ثقة كبيرة في نفسه، المتحمس و الصلب، الذي يحب حل المشاكل، و يحب التسيير، الذي يصارع الروتين و يرفض المصاعب و العقبات، هو الذي يخلق معلومة هامة أولا من خلال وجهة نظر اقتصادية أم لا (يجدد على مستوى المنتجات أو على المستوى المحلي، أو في سيرورة الإنتاج، أو التسويق...) أو الذي يقدم هذه المعلومة بشكل مغاير قبل الآخرين. هو الذي يجمع و يعرف كيف ينسق الموارد الاقتصادية من اجل إعطاء قيمة للمعلومة التي يجوز عليها و محاولة ترجمتها على أرض الواقع، و بشكل فعـــال، و ذلك بنـــاءًا على اعتبـــارات شخصية مثل النفوذ و الطموح و الاستقلالية و اللعبة و الربح، أو السلطة التي يمكنه ممارستها على نفسه و على الوضعية الاقتصادية ».[50]

كما تستخرج البعض من سمات المقاول من موقفه تجاه المحيط السوسيو اقتصادي، فنلاحظ مثلا أن المقولين في بحث دائم عن الاستقلالية، فيفضلون العمل لحسابهم الخاص حتى و لو كسبوا القليل من المال، و بالتالي تشكل الاستقلالية دافع كبير لهم.

كما يلاحظ امتلاك المقاولون لثقة كبيرة في أنفسهم، كما يكونوا في العادة متفائلين، و يسعون لتطبيق الرقابة الذاتية على أنفسهم، و يعملون على تطوير مشاريعهم الخاصة سواء كانت على مستوى حياتهم الشخصية أو على مستوى مؤسساتهم.

كما أن المقاولين هم أفراد جد مثابرين، و متيقنين أن النجاح لا يأتي في الحين، بل ينبغي تجنيد الكثير من الطاقات حتى يبلغون غاياتهم، و ينبغي أن يلعبون مع الزمن.

و نؤكد مرة أخرى أن هذا الصفة لا يتسم بها المقاول فقط بل يمكن أن نشمل كل فرد من أفراد المجتمع، و هذا ما لا يسمح لنا بتحديد من بينهم المقاول الفعلي.

كما أجريت عدة دراسات في علم النفس و الخاصة بتحديد ملامح المقاول، فكانت هناك من وصفته بالفرد الذي يتمتع بروح مسؤولية عالية، و ذهبت دراسات أخرى لتحاول إثبات أن الفرد البكر أي أول طفل في الأسرة له حظوظ أكبر ليصبح مقاول لأنه يتعلم بسرعة كيف يتكفل بالآخرين، أو أنه مسؤول عن استعادة نشاط مؤسسة العائلة، كما أشارت دراسات أخرى إلى أن التكوين في مجالات تعليمية قريبة من عالم الأعمال تشجع روح المبادرة. و لكن وصلت أغلبية هذه الدراسات إلى طرق دون منفذ بسبب كون عينات الدراسة المختارة لم تكن معبرة فعلا عن المجتمع المدروس.

أ. المقاول هو منتهز للفرص

اتضح لنا مما سبق علم المقاول بكيفية تحديد فرص الأعمال الاقتصادية التي تستجيب بشكل جيد لمتطلبات السوق، أو تفتح أسواق جديدة، و بالتالي فهو انتهازي، كمن ينصب كمين للفجوات الجديدة التي تظهر على مستوى السوق.

ب. المقاول هو منظم

يتقن المقاول تنظيم الموارد التي عادة ما تكون محدودة، حيث يقوم بتجميع الموارد ثم يقوم بتنظيمها بطريقة تسمح بتطوير و تسويق منتجات جديدة. و عادة ما يكون التنظيم هو العائق الكبر الذي يواجه المقاول و الذي قد يحول دون

[50] Pierre-André JULIE, Michel Marchesney, l'entrepreneuriat, Economica, Paris, 1996, p.51.

تحويل الفكرة إلى تجسيدها على أرض الواقع، و في هذه الحالة قد يلجأ إلى إدخال شريك يساعده على التنظيم و بالتالي خلق مؤسسته، أو قد يوظف مسيرين.

ج. المقاول هو لاعب

يعتبر المقاول لاعب أيضا فرد يحب التحدي لأجل التحدي فقط، و لقد أعتقد و لزمن طويل أن الخطر صفة متلاسقة مع السلوك المقاولي، و أن تحمل الخطر هو الصفة الأولى التي يحملها و لكن و في نفس الوقت لم نتمكن من تقييم هذا الخطر و لا بتمييز المقاول عن بقية أفراد المجتمع.

و تشك عملية التفرقة بيت الخطر و اللأكادة الصعوبة الأساسية التي تواجه هذا التحليل. فرغم أن المقاول لا يضمن الحصول على النجاح، لكنه يؤمن دائما به، و يبقى الإشكال هو تقيم الخطر الذي يمكن أن يتحمله.

د. المقاول هو فرد محفز

إذن يعتبر التحدي في حد ذاته هدف المقاول، و في هذه الحالة يعتبر تحقيق النجاح في شكل أرباح دليل على الاختيار الأمثل، و إلا فإن القرارات الجيدة التي اتخذت من أجل مجابهة المصاعب. و العكس لا يمكن اعتبار الحصول على أرباح هدف المقاولية مثلما سعت النظريات الاقتصادية لإثباته، بل هو صعوبة، فمن جهة ينبغي أن يغطي و يسترد التكاليف ليضمن النجاح فيما بعد، و من جهة أخرى ستشكل هذه الأرباح تحديات جديدة مثل دعم نمو المؤسسة، و بالتالي استثمارات جديدة. لكن هناك أهداف و دوافع أخرى لبعث روح المقاولة. ومن بين المحفزات الأخرى نجد الطموح، و ضرورة إيجاد أو خلق عمل يضمن الحصول على دخل، أو خلق عمل لأفراد مجتمعه في المنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها، أو ليحسن من وضعيته الاجتماعية.و تتميز هذه العوامل باستمرارها و تعقيدها و تكاملها، و هي متأصلة في المقاول و مطابقة لشخصيته و لمصلحته.

2) **مواصفات المقاول تبعا لجانسون** (Frank JANSSEN)

حاول جانسون (Frank JANSSEN) تجميع معظم الدراسات التي اهتمت بدراسة مختلف الصفات التي يحملها المقاول، و التي لخصها كما يلي:[51]

أ. المواصفات الديموغرافية

ذهبت بعض الأبحاث إلى رسم العلاقة بين المواصفات الديموغرافية للفرد مثل الجنس، الحالة العائلية، و الميل للسلوك المقاولي و اختياره كمسار مهني. فيجتمع السن مثلا مع سلوك التحفظ الذي يدفع الفرد لاختيار مسار مهني يضمن له الأجر و العمل, أما الجنس فيمكن أن يساهم في تحديد فرص العمل و تحديد شبكة العمل التي يمكن الالتحاق بها، فقد تصادف النساء الكثير من العراقيل عند إقبالهم على إنشاء مؤسسة، بمستوى يتجاوز تلك العراقيل التي يمكن أن تواجه الرجال الذين يقدمون على إنشاء مؤسسة، و يرجع ذلك إلى طبيعة المجتمعات و التربية و التقاليد و التعليم و العائلة و المحيط المهني.

كما يمكن أن تشكل المقاولية عامل يساعد على الإدماج المهني أو الاجتماعي أو الثقافي. و مع ذلك لم تتمكن هذه الأبحاث من إعداد رابط رياضي أو تقني يلخص العلاقة بين الوظيفة المقاولية و كل الخصائص السابقة الذكر.

ب. المواصفات السيكولوجية

هناك دراسات أخرى اهتمت بشخصية المقاولين، و التي درست المواصفات السيكولوجية و النفسية لهم، أو الملامح التي يمكن أن تميز المقاولين عن غيرهم، و يمكن أن تعرَف الملامح الشخصية على أنها الصفات الدائمة للشخصية و

[51] Frank JANSSEN, Entreprendre, de boek, Bruxelles, 2009, p.39.

التي يمكن أن تبرز في شكل سلوك ثابت في ظل ظهور وضعيات متغيرة، و بالتالي تهدف دراسة الملامح الأساسية للشخصية إلى تحديد العوامل التي تقود فرد ما لاختيار المسار المقاولي، الأمر الذي يسمح بتحديد المواصفات السيكولوجية التي تسمح بالتنبؤ بالسلوك المقاولي.

و حددت هذه الدراسات المواصفات التالية التي تنبئ بشكل أو بآخر بالسلوك المقاولي: الحاجة للكمال، مجابهة الخطر، روح الاختراع، الاستقلالية، الثقة في النفس، و يمكن تفصيل ذلك كما يلي:

- **الحاجة للكمال**

تهدف الأبحاث حول السمات إلى إبراز أن الحاجة للكمال هي أحد أهم المواصفات الأساسية للسلوك المقاولي، أي الحاجة للتفوق و الحصول على هدف ما من أجل تحقيق الكمال الشخصي (ماكليلاند) و تبرز هذه الحاجة بشكل كبير لدى الأفراد الذين يفضلون القيام بأعمال تحمل التحدي على الأعمال الروتينية، كما يتحملون مسؤوليات تتناسب م كفاءاتهم و قدراتهم، و لهم طموح لعرض خدماتهم و البحث عن إمكانيات جديدة من أجل تحسين أدائهم، فهناك علاقة سببية بين الحاجة للكمال و القيام بإدارة أو امتلاك مؤسسة لم يكن بإمكانه تجربة قيادتها من قبل.[52]

- **مجابهة المخاطر (ماكليلاند)**

يبرز ماكليلاند أن للمقاول استعداد لتحمل المخاطر يمكن أن يبرز عند قيامه بإنشاء مؤسسة، خلال مراحل اختيار و متابعة فكرة إنشاء مؤسسة تكون فيها احتمالات النجاح ضعيفة، و قد يبتعد بعض الأفراد عن الأخطار بشكل أكبر مقارنة مع أفراد آخرين، و بالتالي فإنشاء مؤسسة سيخص الأفراد الذين يكون لهم نفور قليل من الخطر. و الملاحظ هو غياب إجماع الباحثين الذين اهتموا بهذا العنصر، و هناك من يرفضه تماما، و هناك من يعتبر أن المقاولي يتعرض لخطر متوسط، و هناك من يعتبر أن الميل لمجابهة الخطر هو جوهر النشاط المقاولي.[53]

- **روح الاختراع**

يتعلق الأمر بإدخال طرق جديدة للتفاعل مع المحيط، و في مجال إنشاء المؤسسة قد يؤدي ذلك إلى طرح منتوج جديد أو خدمات جديدة أو أسواق جديدة أو تكنولوجيا جديدة.

- **الاستقلالية**

تظهر الحاجة للاستقلالية لدى الأفراد الذين يفضلون تحديد أهدافهم بأنفسهم، حيث يضعون مخطط نشاطهم و يقومون لمراقبة تجسيد الأهداف بأنفسهم، فيرفضون التقييد و الإملاءات و الواجبات التي تفرضها عليهم أرباب العمل، و يفضلون إقامة نشاط مستقل. و يبرز الأفراد درجة عالية من الاستقلالية عند ممارسة النشاط المقاولي، ويذهب الكتاب إلى الجمع بين مواصفات المنحرفين و الحاجة للاستقلالية (Kets De Vries)، حيث يصبح للمقاول شخصية تشبه شخصية الفرد المنحرف عندما لا يتمكن من الخضوع لسلطة الآخرين و التكيف مع الهياكل التنظيمية للمؤسسة التي يعمل بها، و هذا ما يدفع بالمقاول إلى إنشاء مؤسسته الخاصة، و التي تعمل حسب قواعده الخاصة.

- **الثقة في النفس**

يتعلق الأمر بالثقة في القدرة على تجسد بعض الأنشطة بفعالية، لكن الأفراد الأكثر ثقة بالنفس هم الأكثر تحفظا حينما تطرأ مشاكل تتطلب القيام برد فعل، و يكون لديهم حدس كبير، و أمل كبير في النجاح.

---

[52] Isabelle DJANOU, «L'entrepreneuriat : Un chapm fertile à la recherche de son unité», Cité in : La revue française de gestion, Volume28, N° 138, Avril/Juin, Hermes Sciences Publication-Lavoisier, Paris, 2002, p.112. (PP :109-125)

[53] Herron LANNY, The effect of characteristics of the entrepreneur on new venture performance, Doctor of philosophy in the college of business administration, University of south Callifornia, Xerographic process, Michigan, 1999, p.24.

و في الأخير نشير إلى أن المواصفات المشار إليها سابقا لا تعتبر إلا جزء بسيط من الصفات التي يمكن إعطاؤها للمقاول. خلال سنوات 1980 كانت هناك محاولات عديدة لتحديد الملامح الشاملة للمقاول النموذج.

و لحد الآن لم يتم التمكن من الوصول إلى نقطة يمكن من خلالها تقييم الأفراد و التأكيد على إذا إمكانية أن يصبحوا مقاولين في المستقبل أم لا. لكن و مع هذا يمكننا القول أنه إذا كان فرد ما يمتلك مواصفات و كفاءات خاصة جدًا فهو عبارة عن فرد مقاول، حتى لو لم يتم التمكن من تحضير نموذج علمي خاص بمواصفات المقاول، حيث حدد الباحثون المعالم الأساسية التي لا يمكن تلافيها و التي تبين من هم الأفراد الذين من المحتمل أن يصبحوا مقاولين و تمييزهم عن غيرهم. وسمحت بذلك هذه الأبحاث التي أجريت حول المقاول على الحث على تمرينه لاكتساب المواصفات التي تجعله مقاولا ناجحا، و جعلته بذلك يأخذ أشكالا و أنماطا مختلفة.

2.3.1.2. أنماط المقاول

يلاحظ تزايد الاهتمام حول دراسة المقاول ضمن الأبحاث الأكاديمية، و يعتبر آرثر كول (Arthur H COLE) من بين الرواد الذين اقترحوا تصنيفا للمقاولين، و كان ذلك في جامعة هارفرد سنة 1940، حيث اقترح أربعة أنماط للمقاول:

- المقاول العملي
- المقاول المعتمد على الرياضيات
- المقاول الذي يمتلك المعلومة
- المقاول المتطور

و سنقوم بعرض أكثر الأنماط تداولا في الأدبيات المقاولية، مركزين على صفاتهم و ملامحهم.

1) أنماط المقاولون تبعا لظروف الإنشاء: التقليديون، الحرفيون، و المنتهزون للفرص

بعد دراسة قام بها نورمان سميث (Normane SMITH) خلال سنوات 1980 على مجتمع يضم منشئي المؤسسات في قطاع نشاط معين قي الولايات المتحدة الأمريكية، اقترح ترتيب مشهور ليفرق بين المقاول الحرفي و المقاول المنتهز للفرص. فحسب رأيه يقوم المقاول الحرفي بإنشاء مؤسسة دون أن تكون له خبرة كبيرة في مجالات عديدة و بالأخص مجال التسيير، فهو لديه مهارات تقنية أكثر، و يركز على نشاط ذات تجديد ضعيف. أما المقاول المنتهز للفرص فيكون سنه أكبر و ذو خبرة كبيرة خاصة في مجال التسيير (بإمكانه أن يكون إطار أو مهندس).

2) أنماط المقاولون تبعا لمواصفات المسيرين و التقنيين و المدراء

يمتد هذا التصنيف من سابقه، حيث يعطي اهتمام بالغ لأسلوب إدارة الأعمال. إذ يهتم التقنيون في المستوى الأول بظروف تصنيع المنتوج، و في هذا الإطار يعون لتثمين مهاراتهم المهنية و حرفتهم، لذلك مجدهم يقتربون من نمط المقاول الحرفي عند سميث. أما بالنسبة للمدراء و كنتيجة لطبيعة تكوينهم (امتلاكه لشهادات في محال التسيير) و/أو خبرتهم المهنية، نجدهم يركزون على طرق و أشكال تسيير الموارد، فهم يقظين في مجال تدنية التكاليف، و الاقتصاد في الموارد، و الاستثمار خارج الإنتاج (مثلا نظام المعلومات). [54]

3) أنماط المقاولين تبعا لظروف التجديد

يعتبر كل من الاقتصاديين الأمريكيين ميلز (Miles) و سناو (Snow) صاحبي هذا التصنيف، حيث قاما بدراسة العلاقة بين المقاولية و التجديد، و قاما بالتفرقة بين أربعة أنماط من المقاولين:

[54] Frank JANSSEN, Op.Cit, p.37.

أ. المقاول الباحث عن التجديد

يمكن اعتبار هذا النمط من المقاول كمجدد بحث، حيث يبحث الفرد هنا عن التجديد الدائم (في المنتوج، إجراءات الإنتاج...)، رغم عدم تأكده التام من قدرته على تجسيده على أرض الواقع، لذا يقوم بتنظيمها أولا ثم يطرحها على مستوى السوق، ليتمكن من خلق مؤسسة من خلالها. و يتلاءم هذا النمط من المقاول مع النشاطات ذات التكنولوجيا العالية (البيوتكنولوجيا مثلا)، و التي تكون فيها إمكانيات الاستثمار و التصنيع و التسويق تتجاوز القدرات الفردية، لذا تشترى هذه الأفكار و المشاريع من قبل المجمعات الصناعية الكبرى التي ترغب في خلق فرع جديد.

ب. المقاول المجدد

يمتلك هذا النمط من المقاولين ميل كبير للسيرورة المقاولية، حيث يبحث عن التجديد بشكل نظامي الذي يستغله هو بنفسه من خلال الاستثمار فيه و تحويله إلى مؤسسة، و يمتلك هذا الفرد درجة عالية من اليقظة للتكنولوجيا و المنافسة، و هذا ما يفترض امتلاكه ميزانية عالية تجند في البحث و التطوير، التي تضمن تنمية عملية التجديد.

ج. المقاول المتتبع للتجديد

هو المقاول الذي يتابع التجديد الذي يظهر على مستوى السوق بطريقة نظامية و استباقية دائمة، و هو النمط السائد لدى اليابانيين و المؤسسات اليابانية. و في هذا الإطار يقوم المجددون بفتح مجالات جديدة لأنشطة و منتوجات مختلفة، أما المتتبعون فيقومون بإدخال تحسينات على مستوى التجديد، الذي قد يمس التسيير و تخفيض التكلفة، و تعتبر هذه الإستراتيجية أصعب من التجديد في ذاته، و ذات تكلفة أكبر.[55]

د. المقاول المتفاعل مع التجديد

يتبنى هذا النمط من المقاولين إستراتيجية تنمية ناتجة عن رد فعل، حيث يتكيف مع الوقائع التي تحدث، و يبدي لها ردود أفعال تتلاءم و الأفعال التي تحدث. و قد يحمل هذا الموقف الانتهازي خطرا يرتبط بالتزعزعات التي يمكن أن تطرأ على القطاع، و ضعف درجة استجابة الزبائن للتجديد نتيجة لوفائهم لمنتجاتهم أو مؤسساتهم المفضلة.

4) أنماط المقاولون تبعا لمنطق النشاط PIC و CAP

أقترح هذا التصنيف من طرف جوليان و ماركزني (Julien et Marchesney) انطلاقا من مبدأ تواجد ثلاث مبتغيات سوسيو اقتصادية للمقاولية و هي:[56]

- استمرارية المؤسسة (Pérennité): أي أمل استمرار المؤسسة عبر الزمن حتى لو أضطر المقاول لبيعها لأفراد آخرين أو لأحد أفراد العائلة أو لمؤسسات أخرى.
- الاستقلالية (L'idépendance): يملك المقاول مستوى عالي من الأنا، و يرغب دائما في الحصول على الاستقلالية فيما يخص امتلاك رأسالمال و/أو مستقل فيما يخص اتخاذ القرار.
- النمو (La croissance): و الذي يشبه إلى حد ما الرغبة في القوة و السلطة.

و من خلال هذه العناصر الثلاثة قام الباحثين باستخلاص نمطين هامين من المقاولين، و هما:

[55] Pierre-André JULIEN, Les PME : bilan et perspectives, Economica, Paris, p.111.

[56] Pierre-André JULIE, Michel Marchesney, Op.Cit, p.58.

أ. الفرد الذي يعمل تبعا للمنطق الوراثي (PIC)

يبحث المقاول في ظل هذا النمط عن تكديس الثروة قبل كل شيء، و التي قد تكون في شكل ممتلكات ذات قيم استعمالية، كما يعطي الأولوية لاستمرارية المؤسسة. كما يطمح للحفاظ على استقلالية ذمته المالية، فيرفض إدخال شركاء أو مقرضين خارجيين، وهنا قد يتنافى هدف نمو المؤسسة مع فكرة الاستقلالية المالية.

و ينتشر هذا النمط بشكل كبير على مستوى المؤسسات العائلية، التي يرغب المقاول فيها بتوسيع استثمارات عائلته، و يظهر بشكل في استثمارات البناء و الزراعة. كما أن الفرد في هذا النمط لا يثق في إخراج الأنشطة الاستثمارية المعنوية (التكوين، التجديد، البيع...).

ب. الفرد الذي يعمل تبعا لمنطق الفعل المقاولي (CAP)

انطلاقا من منطق تكديس الثروة يمكن اقتراح منطق آخر ألا و هو منطق رأسالمال، و يتعلق هذا الأمر بالأنشطة الخدماتية خاصة، و التي قد تظهر قدرة عالية على النمو و بالتالي ستكون ذات مردودية عالية، لكن و في حالة ما تم التخلي عن هذه المؤسسة فستكون قيمة التخلي عنها شبه معدومة.

و المقاول ضمن هذا النمط يبحثون عن الأنشطة ذات النمو القوي (Croissance)، فلا يولون إهتماما كبيرا بالقيمة المادية للمؤسسة، ويتجهون نحو المشاريع المخطرة (في حين أن مقاولو نموذج PIC يحاولون تفادي الخطر)، و هم في بحث دائم عن الاستقلالية في اتخاذ القرار (Autonomie) دون الاهتمام بمسألة الاستقلالية في رأسالمال، الأمر الذي قد يجعله يلجأ للبحث عن أموال خارجية، و التي قد تؤدي إلى استقلالية فروع المؤسسة، مع بقائه هو سيد المؤسسة، في حين لا يأبه كثيرا لاستمرارية (Pérennité) مؤسسته، فيمكن تغيير النشاط بسهولة ما عدا في بعض الحالات الاستثنائية، و يطلق على هذا النوع من المقاولين (CAP). فـــالمقاول من نوع (CAP) يتموقع ضمن أنشطة متزعزعة، و متطورة و في توسع و له ميل لإخراج البعض من وظائفها، و يعطي الأولوية للاستثمارات المعنوية مثل البحث و التطوير، و الإشهار و الاتصال و تكوين الأفراد، و يفضل الهياكل المرنة و القادرة على التكيف مع المحيط.

3.3.1.2. دوافع المقاول

قد يتبادر إلى أذهاننا تساؤل حول الدوافع التي تدفع بالمقاول لمجابهة المخاطر عند اختيار المسار المقاولي، و ما يحمله من احتمالات الفشل. و رغم بروز رغبة الكثير من الأفراد لإنشاء مؤسسة و الذين لديهم مصادر مالية، إلا أن القيل منهم من يقرر فعلا إطلاق مشروعه، و تشير الدراسات إلى أن أخد أهم الأسباب الدافعة بالفرد للخوض في مجال المقاولية هي الاستقلالية، و عدم الرغبة بالعمل لدى أي فرد و هذا هو أهم سبب على المستوى العالمي الذي يجعل الأفراد يتحملون كل المخاطر الاجتماعية، النفسيـــــــــــة، و المالية و العمل لعدة ساعات بدلا من الوظيفة أو غيرها. كما توجد عوامل أخرى تشمل الرغبة في الحصول على أموال في مستوى أقل، و البحث عن الرضا الوظيفي، الرغبة في الانجاز، و البحث عن الفرصة.[57]

3. تعريف المقاولية

إن التطور الذي عرفته المقاولية منذ سنة 1980 تعد من بين الأهم. فالمصطلح تنقل من الوضعية الفردية إلى أشكال مختلفة من المقاولية اليوم، التي تمزج بين مستويات الأفراد و الهيئات التنظيمية.

[57] Donald F KURATKO, Entrepreneurship, South-Western College Pub, Québec, 2007, p.67.

و لا يختلف تعريف المقاولية عن نظيره تعريف المقاول من حيث التعقيد و عدم التجانس، حيث نجد أن بيرانجار (Beranger.DESHAMP) و آخرون يعرفون المقاولية المرتكزة على إنشاء و تنمية أنشطة: « هي كالعديد من التخصصات التي تكون نشاط مهني معرف بوضوح كالطب، كيمياء...» فالمقاولية يمكن أن تعرف بطريقتين:[58]

- **أولا: على أساس أنها نشاط:** أو مجموعة من الأنشطة و السيرورات تدمج إنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط.
- **على أساس أنها تخصص جامعي:** أي علم يوضح المحيط و سيرورة خلق ثروة و تكوين اجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي.

أما آلان فايول (Alain FAYOLLE) فيعرفها كما يلي: « يمكن تعريف المقاولية ببساطة، بأنها حالة خاصة، يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية و اجتماعية، لها خصائص تتصف بعدم الأكادة، أي تواجد الخطر، و التي يدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير و أخطار مشتركة، و الأخذ بالمبادرة و التدخل الفردي »، و هذه الحالات يمكن أن ترتبط بـ:

- إنشاء مؤسسة أو نشاط من طرف أفراد مستقلين أو من طرف مؤسسات.
- استعادة نشاط أو مؤسسة، تكون في صحة جيدة " سليمة " أو تواجه صعوبات من طرف أفراد مستقلين أو من طرف مؤسسات.
- تطوير و إدارة بعض المشاريع المخطرة في مؤسسات.
- القيام بتسيير بعض الوظائف أو المسؤوليات داخل المؤسسات.

أما بالنسبة للأنجلوساكسون و خاصة الأمريكيون، غالبا ما يستعملون المصطلح منذ سنوات التسعينات، إذ نجد أن البروفيسور هوارد ستيفنسون (Howard STEVENSON) بجامعة هارفارد (Harvard) يوضح بأن: « المقاولية عبارة عن مصطلح يغطي التعرف على فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات و متابعتها وتجسيدها ».[59]

و عرفها فايز جمعة صالح النجار و عبد الستار محمد العلي على أنها عملية إنشاء شيء ذو قيمة، و تخصيص الجهد و الوقت و المال اللازم للمشروع، و تحمل المخاطر المصاحبة، و استقبال المكافأة الناتجة، إنها عملية ديناميكية لتأمين تراكم الثروة، و هذه الثروة تقدم عن طريق الأفراد الذين يتخذون المخاطر في رؤوس أموالهم، و الالتزام بالتطبيق لكي يضيفوا قيمة إلى بعض المنتجات أو الخدمات، التي قد تكون جديدة و فريدة أو أنها عادية، و لكن يجب أن يضيف لها المقاول قيمة من خلال تخصيص الموارد و المهارات الضرورية.[60]

و عرفها ميشال كوستار (Michel COSTER) على أنها ظاهرة نشأة و استغلال فرص جديدة تخلق قيمة اقتصادية أو اجتماعية، يدفعها للتجسيد مبادرة و حركية و تجديد و حب التغيير التي يمتلكها الفرد المقاول من خلال تفاعله مع محيطه. و المحور الأساسي للظاهرة هو السيرورة الإبداعية التي تحرك و تهيكل حركية الفرد/مشروع من أجل تدريبه على امتلاك مظهر مقاولي من شأنه أن يسمح باستغلال الفرصة المستهدفة بنجاح.

ويرافق هذه السيرورة ثلاث تحولات:

---

[58] Alain FAYOLLE, Le métier de créateur d'entreprise, Edition d'organisation, Paris, 2003, p.16.

[59] Ibid. p.17.

[60] فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص ص.05-06.

- تحول حامل المشروع إلى مقاول حيوي و منطق فردي و ذوي هوية.
- تحويل فكرة إلى فرصة تجارية و إلى نموذج أعمال في ظل حركية و منطق اقتصادي.
- تحويل مجموعة أفراد مختلفين إلى تنظيم مقاولي فعلي، حسب حركية ومنطق العمل الجماعي.

و تؤدي هذه التحويلات إلى الحصول على مخطط نهائي جد متناغم و هي المؤسسة.[61]

1.3. التيارات الفكرية التي تناولت تعريف المقاولية

يقترح آلان فايول و تيري فيرسترات (Thierry VERSTRAETE)[62] تصنيفا لمختلف التعاريف ضمن أربعة تيارات فكرية تبعا لآراء مختلف المفكرين:

1.1.3. تيار فرصة الأعمال

تعرف المقاولية من هذا المنظور على أنها القدرة على خلق أو تحديد فرص و استغلالها، و هذا ما يجعلها قد تجتمع مع مصطلحات أرى مثل القدرة على تجميع الموارد من أجل متابعة فرصة. فهي تهتم بموارد الفرص، و سيرورة اكتشافها، و تقييمها و استغلالها و كذا الأفراد الذين يكتشفونها و يقيمونها و يستغلونها.

2.1.3. تيار خلق منظمة

يعرف هذا التيار الفكري المقاولية على أنها خلق منظمة من طرف فرد أو عدة أفراد من رواده ويليام غارتنر (Wiliam GARTNER)، و تم التأكيد هنا على مصطلح منظمة و ليس مؤسسة، و في هذا الإطار قام بإجراء استبيان وجهه لعينة تشمل 890 مؤسسة، هدف من خلاله إلى معرفة العوامل التي أدت بهم إلى إنشاء منظمة جديدة، و لخصها في الشكل التالي:

شكل (01): العوامل المؤدية لإنشاء مؤسسة حسب غارتنر

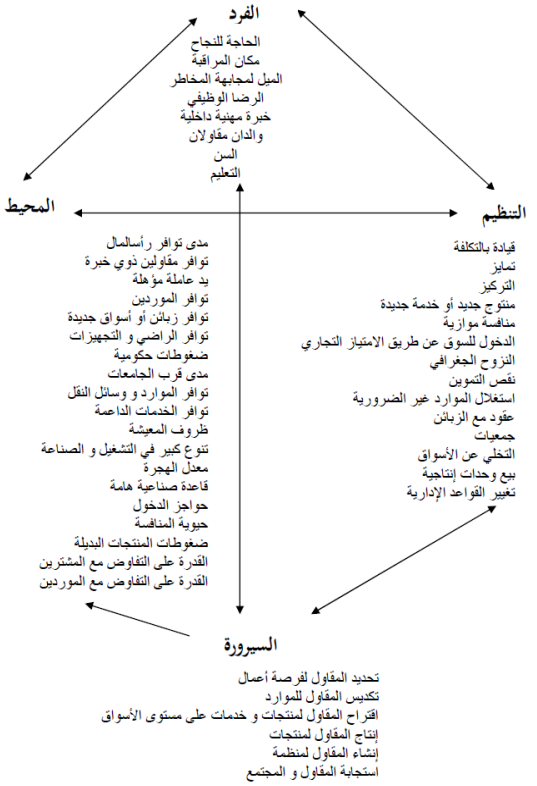

[61] Michel COSTER, Entrepreneuriat, Pearson Education, Paris, 2009, p.X.

[62] Frank JANSSEN, Entreprendre – Introduction à l'entrepreneuriat, De Boeck, Bruxelles, 2009, p.26.

المصدر :. Emile-MICHEL HERNANDEZ, le processus entrepreneurial, l'Harmattan, Paris,1999, p.49

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن غارتنر حاول تحديد العوامل الأساسية التي تتيح للمقاول إنشاء منظمة، و التي تعود بالدرجة الأولى لجملة العوامل التي يحملها له المحيط، و كذا المهارات و سنوات الدراسة، و الخبرات السابقة و الخلفية المهنية للوالدين...، و التي تدفع بالمقاول لاتخذ قرار إنشاء مؤسسة أم لا تحت ضغط من أطراف متعددة كالدولة و متطلبات المجتمع...وغيرها. [63]

3.1.3. تيار خلق القيمة

تعرف المقاولية حسب هذه المقاربة على أنها ظاهرة أو سيرورة خلق قيمة، مهما كانت طبيعة هذه القيمة شخصية، اجتماعية، أو اقتصادية. و عملت الأبحاث التي تخص هذا التيار على الربط بين المقاولية و النمو الاقتصادي.

4.1.3. تيار التجديد

ينحدر هذا التيار من أعمال و أفكار شامبيتر و أتباعه (DRUCKER,MARCHESNEY, JULIEN)، و الذي يعطي أهمية كبيرة للتجديد في تعريف المقاولية، و حسب رأيه يتيح التجديد أيضا الفصل بين المقاولية و ملاك و مسيري لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2.3. المفاهيم الأساسية للمقاولية

من خلال ما سبق يمكن استخراج أربعة مفاهيم أساسية متواجدة في أغلبية التعاريف السابقة، وهي:

1.2.3. المقاول

تبعا للمقاربات لمتعددة، يمكن أن يكون المقاول هو منشئ منظمات جديدة، أو من يقوم باستعادة نشاط مؤسسة متواجدة من قبل، أو موظف يطور مشروعات جديدة في منظمة، و في هذه الحالة نطلق عليه مصطلح المقاول الداخلي (Intrapreneur) و المقاولية الداخلية (Intrapreneuriat).

2.2.3. الموارد المجندة

عادة ما تكون الموارد المجندة محدودة، لذا ينبغي على المقاول أن يحسن إدارتها و تسييرها حتى يبلغ أهدافه.

3.2.3. القيمة

يفترض أن خلق أي ثروة (نقود، استقلالية، سلطة، تقدير الذات) ليس تابع للمؤسسة فحسب، ولكن يمس بالموازاة المقاول و المجتمع إجمالا، فعبارة "قيمة" تابعة لنظرة و تطلعات المقاول و دوافعه التي تحفزه على المقاولة.

4.2.3. الفرصة

ظتعتبر مفهوم مركزي للمقاولية، و هي الشيء الذي يبحث المقاول عن اقتناصه و الذي يغذي حوافزه و يمثل انتظاراته. فحسب شامبيتر، يعتبر المقاول هو الفرد الذي يعي بأهمية التغيرات التي تطرأ على محيطه و تحديدها و استغلالها كفرص.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم عرضه سابقا يتضح أن للمقاول و المقاولية جذور تايخية عميقة، عرفا بها تطورات عديدة تماشت مع التطورات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية....للمجتمعات. و لكن ثبت الأمر نوعا ما عند بيتر دروكر في نقطة جدة هامة و هو الارتباط الكبير بين السلوك المقاولي و المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، أكده و لكن لم يعممه، حيث

[63] Wiliam B GARTNER et all, «Finding the entrepreneur in the entrepreneurship», cite in: Entrepreneurship theory and practice, Baylor University, Spring 1994, p.06. (pp.05-09).

أكد على إمكانية تجلي صورة المقالول على مستوى المؤسسات الكبرى، و مع هذه يعود و يحلل و يتعمق في التحليل لنستشف من ذلك أن النسبة الأكبر من السلوك المقاولي تتموضع و تتجسد على مستوى المؤسسات الصغيرة التي تبرز فيها بالفعل المبادرة الشخصية و المخاطرة و غيرها من الصفات التي يحملها المقاول، لذا ارتأينا ربط هذه الظاهرة بهذا النمط من المؤسسات متبعين وجهة نظر دروكر و لو بشكل جزئي. وهنا يتطلب منا الأمر أن نقوم بتحليل طبيعة هذه المؤسسات، و هو ما سنقوم به في الفصل الثاني.

الفصل الثاني: أساسيات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد

لقد أخذت أفكار العلماء المؤيدة للمقاولية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أمثال بيرش (Birch) عام 1980 تجد قبولا واسعا حيث يفترض أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المقاولية تجد قبولا واسعا حيث يفترض أنها العناصر الأولى التي تستحدث ثروة و قيمة على كافة المستويات، الفردية، و المؤسستية و الإقليمية و الوطنية، فحينما ينجح المقاولون فإن النتائج الاقتصادية سواء كانت ثروة شخصية أو نمو للمؤسسة أو استحداث وظائف جديدة تحقق المنفعة الاقتصادية لكافة المجتمع. و هو ما أدى إلى ازدهار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصاديات العالم، فما طبيعة هذه المؤسسات؟ و كيف يمكن تنميتها؟ و ما مدى إسهامها في عملية التنمية الاقتصادية؟

1. تطور و تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إذن يتضح جليا أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عرفت تطورا كبيرا عبر الزمن، تترجم إلى تنوع و تعدد في التعاريف التي قدمت لها تختلف باختلاف الهيئات التي تعرفها و الغرض من هذا التعريف.

1.1. نظرة تاريخية حول تطور الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يمكن إبراز التطور التاريخي للاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال ما يلي:

1.1.1. مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد العالمي على مدى التاريخ

منذ قيام المجتمعات و الجماعات في العالم، قامت في كل جماعة متاجر وحرف و مزارع تبيع (أو تقايض) السلع و الخدمات التي تحتاجها الجماعة، و كانت كل هذه الأعمال صغيرة الحجم، و ذات طابع عائلي تنشئوها العائلات كمصدر رئيسي لدخلها، و التي غالبا ما تنتج ما تحتاجه العائلة من سلعة أو خدمة و تقايض أو تبيع الفائض للآخرين. [64] و في حالة الاستيراد و/أو التصدير كانت تتعاون جماعة من الأفراد لتنفيذ صفقة أو سفر تجاري واحد، في ظل عدد محدود من الشركاء. و هذا ما جعل من هذه المؤسسات أساس الاقتصاد العالمي التقليدي.

و على الرغم من ذلك ساد هذا النوع من المشاريع نوعا من الشبهة و التشكيك في سمعتها، إذ كان ينظر أغلبية الزبائن لمديرها بالمستغل و المخادع، لذا انصب اهتمام الحكومات منذ أن بدأت بتشريع القوانين، على وضع قواعد لحماية الزبائن من الغش و التقصير و الاستغلال: فمثلا، تضمنت شريعة حمو رابي (و هي أول تشريع في تاريخ العالم) عددا من المواد التي تتعلق بحقوق الزبائن، و العقوبات التي يتعرض لها العمل إذا صدر عنه غش أو استغلال، و قد فعلت الشيء ذاته التشريعات التي تبعتها.

2.1.1. أثر الثورة الصناعية في الدول التي تأخرت في التصنيع

[64] سعاد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص.45.

إن سلسلة التغيرات الاقتصادية العالمية حصلت بشكل أساسي في الدول التي توسعت فيها عملية التصنيع مما اضطرها لتحديث اقتصادها و تطوير جهازها الحكومي، فالوضع لم يتغير في الدول التي تقيم مصانع كبير (فبقيت دول نصفها كنامية)، ففي هذه الدول، بقيت المؤسسات الصغيرة تشكل الوحدة الأساسية التي يتكون منها اقتصادها، و بالرجوع إلى اقتصاد الدول العربية قبل استقلال كل منها، نجد بأن هذا الاقتصاد كان يتكون من أعداد كبيرة جدا من المؤسسات الصغيرة المنتشرة في القرى و التجمعات السكنية الصغيرة، و لم يبدأ ظهور المؤسسات الكبيرة في أية دولة عربية إلا عندما بدأت بالتصنيع و الذي استدعى أيضا تحديث اقتصادها، و قد حصل ذلك أولا في مصر منذ بداية القرن العشرين، في حين تأخر في دول الخليج لغاية اكتشاف الثروة النفطية.

و انشغل علماء الاقتصاد الأوائل بالمؤسسات الكبيرة، لأنها بدأت تولد مشاكل و تستحدث فرصا و تحديات جديدة تستدعي تحديث الاقتصاد، و رغم اهتمامهم بكل الوحدات التي يتكون منها الاقتصاد، إلا أن الذي شغلهم هو المشاكل و التحديات التي ولدتها الأعمال الكبيرة، و عندما بدأ العلماء يجمعون البيانات و يطرحون الإحصائيات عن حالة الاقتصاد، بدءوا بالأعمال الكبيرة التي يسهل جمع البيانات عنها، و حتى عند بدء ظهور الإحصائيات الاقتصادية لم يتم التمييز بينها على أساس الحجم لذلك و عند بدء ظهور الإحصائيات التقليدية لم تقم الدول بمقارنة أعداد المؤسسات على أساس حجمها و احتساب مساهمة كل منها، و امتد الشيء ذاته إلى جهاز الدولة فانصب الاهتمام بالمؤسسات الكبيرة.[65]

3.1.1. من التعتيم إلى بدء الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يعتبر التركيز على التصنيع الذي أدى إلى الاهتمام بالمؤسسات الكبيرة، من أهم العوامل التي أدت إلى إهمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التعتيم عليها، كما يولد الانطباع بأهمية المؤسسات الكبيرة بأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غير مهمة، و أنها ستختفي نتيجة لهيمنة المؤسسات الكبيرة.

في حين بدأ الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول الصناعية الغربية، في النصف الأول من القرن العشرين. و جاء هذا الاهتمام بمستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قبل علماء الاقتصاد الليبيراليين في الدول الرأسمالية، خاصة الولايات المتحدة، و يرجع ذلك لسببين: السبب الأول هو إديولوجي يتعلق بافتراضاتهم حول النمو السليم للاقتصاد: فهم يفترضون بأن أفضل طريقة لنمو اقتصاد دولة ما يحصل عندما يسود التنافس الحر و يخضع الاقتصاد لقوى السوق و عوامل العرض و الطلب، دون تدخل الدولة، فهم يفترضون بأن هذا يضمن توجيه للمستثمرين لتلبية حاجات السكان، كما يدفع التنافس إلى تقديم سلعهم و خدماتهم بأقل سعر ممكن، و عليه يرون بأن النمو الاقتصادي يتطلب سوق تنافسي لا تهيمن عليه مؤسسات احتكارية، لذا ينصب اهتمامهم بحالة التنافس و يعتبرون الاحتكار حالة سلبية تعطل عمل السوق.[66] و أدت الأسباب السابقة إلى تخوف العلماء و الحكومات إلى إجراء دراسات علمية لتحديد كيف و لماذا و متى يحصل هذا الابتلاع، و ما هي اتجاهاته.

و بالفعل بدأت دراسات علمية جادة لمتابعة هذه الظاهرة. حيث أسفرت هذه الدراسات عن النتائج التالية:

1. انتشار و إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛ فقد فوجئ العلماء بمدى انتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فقد أظهرت الدراسات و الإحصائيات بأن أعدادها تتجاوز كثيرا ما كانوا يعتقدون، أي أنها نبهت إلى مدى التعتيم عليها.

---

[65] Gille LECOINTRE, le grand livre de l'économie PME, Gualino textenso édition, Paris, 2009, p.37.

[66] Olivier FERRIER, les très petites entreprises, de boeck, Bruxelles, 2002, pp.15-16.

2. وجود تيارين في الاقتصاد المعاصر: المؤسسات الكبيرة تبتلع الصغيرة و لكنها تولد طلبا عليها؛ أظهرت الدراسات أيضا تواجد تيارين في الاقتصاد الغربي الحر، فقد تبتلع مؤسسة كبيرة مؤسسات صغيرة تنافسها في نفس النشاط، و لكنه في نفس الوقت يولد طلب على عدد كبير جدا من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تحتاجها لخدمتها.

3. ديمومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و استحالة انقراضها؛ ألقت نفس الدراسة العالمية الضوء على خطأ الاعتقاد بأن هيمنة المؤسسات الكبيرة سيؤدي تدريجيا إلى القضاء على المؤسسات الصغيرة و أنه ليس لها مكانا في الاقتصاد المعاصر؛ فقد كشفت عن مجموعة من الاتجاهات تبين بأنها ليس فقط باقية، بل أنها في تنامي.

4. تميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن المؤسسات الكبيرة؛ النتيجة الأخرى المهمة لهذه الدراسات العلمية هي أنه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خصوصيات و سمات خاصة بها، أي أن ما يصلح للمؤسسات الكبيرة لا يصلح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هذا يعني بأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحاجة إلى مساعدة فنية و إدارية خاصة تختلف عما تحتاجه المؤسسات الكبيرة.

5. بداية الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و حاجاتها؛ فقد أدى ذلك إلى اهتمام كل من علماء الاقتصاد و الحكومات بالمؤسسات الصغيرة و بخصوصيتها. [67]

هذه أهم النتائج التي أظهرتها الدراسات العلمية، و التي أدت تغير جذري في اهتمامات كل من علماء الاقتصاد و التسيير و الحكومات بها.

2.1. تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تستحوذ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اليوم على اهتمام جميع الفاعلين، من هيئات محلية، و باحثين...و هذا ما جعلها تشهد نوعا من الاختلاف في تحديد تعريف لها، و يمكن تحديد أسباب الاهتمام بوضع تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و مختلف التعاريف التي أعطيت لها كما يلي:[68]

2.2.1. أسباب الاهتمام بوضع تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يتفق العالم السياسي اليوم على ضرورة دعم و مساعدة و تشجيع و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد، و هذا سعيا للإجابة عن تساؤلين جوهريين و هما «كيف» و «لماذا»، و هذا ما يفرض في مرحلة أولى وضع تعريف لها يسهل فيما بعد تطبيق مختلف البرامج الحكومية. [69]

3.1. الأبعاد الكيفية لتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ترتبط المقاربة الكيفية الوضعية السوسيو اقتصادية التي تتواجد بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الأمر الذي يجعلها تضع تعاريف كيفية متعددة لها، تختلف من حيث مواصفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي يمكن أن تأخذها.

2.3.1. تقرير بولتون (Bolton)

ظهرت محاولات و أعمال في المملكة البريطانية المتحدة تسعى إلى توضيح مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها وحدة سوسيو اقتصادية، ففي إطار التخفيض من عدد الأفراد في المؤسسات الصغيرة الذي لوحظ في

---

[67] سعاد نائف برنوطي، مرجع سابق، ص.55.

[68] Robert WTTERWULGHE, La PME : une entreprise humaine, De Boeck Université, Bruxelles, 1998, p.14.

[69] Gilles LECOINTRE, La PME, l'entreprise de l'avenir, Gualino éditeur, Paris, 2006, p.90.

سنوات الستينات الذهبية، قامت السلطات البريطانية بتشكيل لجنة برآسة بولتون (J.E.BOLTON) بتحليل إشكالية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المملكة البريطانية.

و في إطار ذلك تم إعداد تقرير يستند إلى تحليل النتائج التي تم التوصل إليها، و تم في ظله إعطاء تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و الذي يستند إلى الثلاثة معايير التالية:

- هل أن المؤسسة تسير من طرف ملاكها و بطريقة مسؤولة؟
- حصة سوقية ضيقة.
- الاستقلالية عن المؤسسات الكبرى.

كما أشار تقرير بولتون، و أصر على تحديد العناصر المرتبطة بشخصية مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. أي أن تنظيم هذا النوع من المؤسسات يخضع لطبيعة شخصية المسير و هذا ما يعطيها هيكلة تسيرية تتسم بالتنظيم السطحي المختلف عن نظيره في المؤسسات كبيرة الحجم.[70] مع إمكانية استعانة المقاول بآراء إطارات مؤسسته.

و من جهة أخرى يشير تقرير بولتون إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تملك من الجانب الاقتصادي إلا حصة سوقية صغيرة، أي بعبارة أخرى سيواجه هذا النمط من المؤسسات عدد كبير من المنافسين، و بالتالي فهي لا تملك حصة سوقية كبيرة و التي تسمح لها بالتأثير بشكل كبير على سعر البيع و تعديل حجم إنتاجها في ظل المحيط الاقتصادي الذي تتفاعل معه.

3.3.1. المقاربات المتعددة المعايير

طورت المقاربة متعددة المعايير من خلال الدراسة المنجزة سنة 1966 من طرف واتران (M Woitrin) الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية برعاية من طرف المجلس الاقتصادي الأوروبي (CCE)[71]، و حسب هذه الدراسة هو أن لكل مؤسسة من هذه المؤسسات مقاولا يعتمد على مجموعة من الأفراد في إدارة مؤسسته، كما اهتمت هذه الدراسة أيضا بمعايير أخرى أكثر وصفية، لتحاول بذلك أن تعطي تعريف كيفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يشمل المعايير التالية:[72]

- المدير ليس متخصص بشكل كبير في مجال الإدارة.
- توجد علاقات بشرية ضيقة تجمع بين السلطة الإدارية العليا و العمال و الزبائن و الموردين و الملاك.
- الاندماج المحدود مع الهيئات المحلية التي يتبع لها الملاك و المدراء، و تواجد نوع من التبعية تجاه الأسواق و موارد التموين....
- استحالة تجميع الأموال من السوق النقدي و صعوبات الحصول على القروض و الأموال الاستثمارية أو حتى و لو كانت قصيرة الأجل، فغالبا ما يعتمد مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التمويل الذاتي. [73]

---

[70] Robert BLACKURN, «The SME market and implications for service provision», Research paper, Aliterature Review, Kingston University, London, 2012, p.05, consulté dans le site: http://www.acas.org.uk/media/pdf/2/6/Segmenting-the-SME-Market-and-Implications-for-service-provision-accessible-version.pdf, 15/06/2013.

[71] M. Woitrin, Enquête sur la situation des petites et moyennes entreprises industrielles dans les pays de la CEE , Bruxelles, 1966, consulté le site : http://aei.pitt.edu/40302/1/A4697.pdf, 15/06/2013.

[72] Joël Van Hoolandt, Knowledge management en PME, éditions le manuscrit, Paris, 2005, p.56.

[73] Coulibaly Aly Diadjiry, la défaillance des PME belges : analyse des déterminants et modélisation statestique, thèse de doctorat en sciences de gestion, université catholique de Louvain, 2004, p.09, consulté dans le site :

و إن كان ليس بمقدور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تنافس المؤسسات الكبيرة أو لدورها في التجديد، و حتى و إن كانت تفتقر إلى الأموال اللازمة فهي لا تساهم بشكل كبير في تجديد وسائل الإنتاج، و نتيجة لذلك فهي تسهم في إدخال تجديدات أساسية مختلفة على مستوى المنتجات المتواجدة على مستوى السوق.

و عكس ذلك فالمؤسسات الكبيرة غالبا ما تتبع إجراءات إنتاج نمطية، أي أنها تنتج منتجات نمطية أيضا. فالتجديد يشكل جانب محدد لسياسة التركيز المتبعة من طرف العديد من المؤسسات، و التي ترتكز على معايير أساسية تنتج عنها الأحجام الصغيرة التي تكون مرنة، في حين أن هذه السياسة تؤدي إلى تقليص درجة عدم الأكادة.[74]

و في دراسة ملخصة للتعاريف الكيفية الأكثر تعقيدا، هناك من يفرق بين أربع مجموعات كبيرة: «سواء تلك التي ترتكز على نمط أصلي أو ملكية المؤسسة، و المجموعة التي تأخذ بعين الاعتبار إستراتيجية و أهداف الإدارة، و الأخرى التي تستند على تطور و نمو المؤسسة، و الأخرى التي تمس بقطاع النشاط أو نمط السوق الذي تتطور فيه».[75]

4.1. التعريف الكمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تبدو المعايير الكيفية ليست عملية بالقدر الذي يسمح بتجسيد دراسة تجريبية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أو عند القيام بتطبيق تشريعات قانونية خاصة عند إعداد إطار للسياسات الصناعية أو الضريبية، كما أنه ليس من المفاجئ أن نجد أنفسنا مجبرين على اعتماد معايير كمية تتيح الإحاطة بسرعة و بسهولة بمعنى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. لذا جاءت أول الأبحاث من طرف المختصين في مجال المنظمات، على رأسها الأبحاث التي أجريت على مستوى مدرسة آستون (Aston) التي أخذت في عين الاعتبار أثر الحجم على هيكلة المنظمة و التي أحدثت فيما بعد منعرجا هاما في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كان له الأثر الواضح في التعريف الذي وضع من طرف المفوضية الأوروبية.[76].

1.4.1. معيار الحجم و استقلالية رأسالمال

يعتبر هذا المعيار الأكثر تجريبا و دراسة من قبل الباحثين، و يهدف هذا المعيار إلى رسم الحدود بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة. و يستند هذا التعريف إلى المفهوم القانوني للشخصية المعنوية التي تستند إلى صفات افتراضية تعتمد بشكل محدود على الاستقلالية الاقتصادية التي ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار من أجل تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.[77]

---

http://books.google.fr/books?id=QwFzYuP20woC&pg=PA9&dq=Wynarczyk)+pme&hl=fr&sa=X&ei=Cdy8UcflAoHQhAfq8oCABQ&ved=0CDoQ6AEwAg#v=onepage&q=Wynarczyk)%20pme&f=false, 15/06/2013.

[74] Sami BASLY, internationalisation de la PME familiale : Une analyse fondée sur l'apprentissage organisationnel et le développement de la connaissance, thèse de doctorat en sciences de gestion, Université Montesquieu Bordeaux IV, 2005, pp.15,40, consulté dans le site :
http://tel.archives-ouvertes.fr/docs/00/11/63/52/PDF/THESE_FINAL.pdf, 16/06/2013.

[75] Bertrand DUCHENEAUT, Enquête sur les PME française, Editions Maxima, Paris, 1995, p.30.

[76] Nadine LEVRATTO, «La PME objet frontière : analyse en termes de cohérence entre l'organisation interne et le marché», cité in : Les PME dans les sociétés contemporaines de 1880 à nos jours, colloque international, Université de Paris 1 Panthéon/Sorbonne, 20 et 21 janvier 2006, p.03, consulté dans le site :http://hal.archives-ouvertes.fr/docs/00/05/47/56/PDF/intervention_NL_V1.pdf, 16/06/2013.

[77] نبيل جواد، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المؤسسة الجامعية للدراسة و النشر و التوزيع، بيروت، 2007، ص.31.

و التعريف الكمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ينتج عن تقاطع لمعيار الحجم الذي يأخذ بعين الاعتبار رقم الأعمال و عدد العمال من جهة مع الاستقلالية القانونية من جهة أخرى.[78]

2.4.1. إدماج المعايير الكمية

قد يتم الاعتماد في هذا الإطار على معيارين محددين قد يتمثلان في الأرباح الخامة، القيمة المضافة، الربح الصافي الوحدوي، رأسالمال، الذمة المالية الصافية، القدرة الإنتاجية، عدد العمال، رقم الأعمال، الحصة السوقية، الاستثمارات، المساحات المستغلة، الأرباح الإجمالية، درجة اندماج المالك مع السلطة، التوزيع الجغرافي، الإنتاج السنوي...إلخ. أما المعايير الأكثر استعمالا فهي رقم الأعمال و حجم العمالة و لكن كل منها يحمل عيوبا كبيرة حيث نجد أن معيار رقم الأعمال كثير التأثر بالتضخم النقدي، أما معيار حجم العمالة فيطرح إشكالية حساب و تعداد العمال الذين قد يكونوا مؤقتين أو من أفراد العائلة غير المأجورين، كما يهمل هذا المعيار تأثير نوع القطاع على العلاقة التي تجمع بين حجم الاستثمارات و عدد العمال.[79]

لكن حتى و إن تم الجمع بين المعايير الكمية فهذا لا يسمح بتحديد حقيقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمستوى الذي لا يمكنها فيه إعطاء عدد قليل من المؤشرات التي تبرز مدى اختلاف هذا النمط من المؤسسات عن المؤسسات الأخرى.

4.4.1. تعريف الاتحاد الأوروبي

يعتبر التعريف الأكثر شيوعا هو ذلك المقترح من طرف المفوضية الأوروبية المتجه نحو تحديد تعريف موحد يشكل طريقة لتحسين تناسق المعايير المشجعة لهذه المؤسسات. و أولى التوصيات التي جاءت حول هذا الموضوع في سنة 1996 التي نتج عنها اتفاقية أخرى بتاريخ 06 ماي 2003، و التي لم تعدل من المعايير فقط و لكن قامت بتحسين العتبة المالية. و حسب هذه التوصيات الجديدة فإن فئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتشكل من المؤسسات التي تمتلك أقل من 250 فردا، و التي يقل رقم أعمالها عن 50 مليون يورو أو التي يكون مجموع إجمالي ميزانيتها السنوية أقل من 43 مليون يورو[80] (المادة 02 من ملحق التوصيات 2003/361/CE)، و يمكن تبيان ذلك كما يلي:

جدول(1 " عتبة تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

حسب المفوضية الأوروبية ماي 2003

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	إجمالي الميزانية	الاستقلالية
مؤسسة مصغرة	[01،09]	< 02 مليون €	< 02 مليون €	أقل من 25% من رأسالمال أو حقوق التصويت الممتلكة من طرف مؤسسة أخرى
مؤسسة صغيرة	[10،49]	و <10 مليون €	<10 مليون €	
مؤسسة متوسطة	[50،249]	و < 50 مليون €	<43 مليون €	
مؤسسة كبيرة	أكثر من 250	أكبر من 50 مليون €	أكبر من 43 مليون €	

المصدر: Article2, Journal officiel de l'Union européenne, L 124/40, 20/5/2003, p.39, Consulté dans le site : http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2003:124:0036:0041:FR:PDF, 11/04/2013.

[78] Nadine LEVRATTO, les PME : définition, rôle économique et politiques publiques, De boek, Bruxelles, 2009, p.22.

[79] Christian PAQUAY, PME et stratégie, edipro, Liège, 2005, p .18.

[80] Jean-François ECK, Michel PIERRE, PME et grandes entreprises en Europe du Nord-Ouest, XIX-XX siècle, les presses universitaires du septentrion, Villeneuve d'asq, 2012, p.36.

بالنسبة للمعايير المعتاد عليها الخاصة بمعيار الحجم نضيف عنصر الملكية، إذ أنه من غير الممكن اعتبار المؤسسة صغيرة و متوسطة إذا ما كانت فرع تابع لمجمع ما، لذا يجب أن تكون مستقلة (المادة 03 من توصيات 06 ماي المعدلة) في الحالتين التاليتين:[81]

– أن لا تملك أي مساهمات في شركات أخرى و ليست ممتلكة من طرف أي مؤسسة.

– أن تمتلك مساهمات أقل من 25% من رأسالمال أو حقوق التصويت في مؤسسة أخرى أو عدة مؤسسات و/أو شركاء يمتلكون 25% أو أكثر من رأسالمال أو حقوق التصويت في مؤسسة معينة. في حين أنه إذا ساهمت بنسبة أكبر من 25% و أقل من 50% تصبح المؤسسة الصغيرة و المتوسطة شريكة إما فيما أكبر من هذه العنبة ستصبح مرتبطة بها. ما عدا ذلك الذي يمس بالمساعدات العمومية، و هذا التعريف الأوروبي ليس مفروض على الدول الأعضاء التي تمتلك الحرية التامة في تطبيقه أم لا، فمثلا نجد أن القانون البلجيكي لا يعتبر المؤسسة صغيرة إذا تجاوز عدد العمال خمسون.

كما نجد أن المعهد الوطني للإحصاء و الدراسات الاقتصادية بفرنسا نتيجة لقانون تحديث الاقتصاد (LME) الذي صدر في 18 ديسمبر 2008، قد تبنى تعريف آخر يدرج طبقة جديدة من المؤسسات و التي تعرف بالمؤسسات ذات الجم الوسطي (ETI) و تكون بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الكبيرة، و يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول (2" معايير تصنيف المؤسسات حسب قانون تحديث الاقتصاد بفرنسا

نوع المؤسسة / المعيار	المصغرة Micro	الصغيرة و المتوسطة PME	المؤسسات ذات الحجم الوسطي ETI	المؤسسات الكبيرة
عدد العمال	< 10	< 250	< 5000	مؤسسات ساكنة غير مصنفة في الأنواع السابقة
رقم الأعمال	< 2 مليون €	< 50 مليون €	< 1,5 مليار €	
حجم الميزانية	< 2 مليون €	< 43 مليون €	< 2 مليار €	

المصدر:

Article3, Décret n° 2008-1354 du 18 décembre 2008 relatif aux critères permettant de déterminer la catégorie d'appartenance d'une entreprise pour les besoins de l'analyse statistique et économique, consulté dans le site : http://www.legifrance.gouv.fr/affichTexteArticle.do;jsessionid=92D5C440F9B8E34C123DDCD0B420083D.tpdjo07v_2?idArticle=LEGIARTI000019970722&cidTexte=LEGITEXT000019970719&dateTexte=20130625,26/06/2013.

و مع هذا نجد أن المفوضية الأوروبية و البنك الأوروبي للاستثمار تدعو هذه الدول لتطبيق هذا التعريف. ويمكننا فهم شرعية هذه المقاربة خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنه من الآن فصاعدا سيوضع تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحت تصرف الحكومة التي تعمل على توجيه مجهوداتها و مساعداتها لهذا النوع من المؤسسات و ذلك اعتمادا على معيار عدد العمال الذي يعتبر الأكثر بساطة من ناحية الاستخدام، الأمر الذي جعله يستعمل في مجالات و مستويات أوسع خاصة عند القيام بالمقارنة على المستوى الدولي.

5.4.1. تعريف البنك الدولي

يعرف البنك الدولي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها المؤسسات التي تسير من طرف ملاكها، أما المؤسسات المصغرة فهي التي يقلل عدد عمالها عن العشرة ، كما يستعمل البنك الدولي معايير أخرى لتصنيف المؤسسات يمكن تلخيصها من خلال الجدول التالي:[82]

[81] Nadine LEVRATTO, les PME : Définition, rôle économique et politiques publiques, De boek, Bruxelles, 2009, p.22.

جدول (3" البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	إجمالي حجم الموجودات	إجمالي حجم المبيعات السنوية
مؤسسات مصغرة	10 -1	$100.000>	$100.000>
مؤسسات صغيرة	50 - 11	$100.000< و $3000.000>	$100.000< و $3000.000>
مؤسسات متوسطة	300 - 51	$3000.000< و $15.000.000>	$3000.000< و $15.000.000>

المصدر:

World Bank Institute, Expanding Access to Finance: Good Practices and Policies for Micro, Small, and Medium Enterprises, Washington, DC, August 2006, p. 08, consulté dans le site:
http://info.worldbank.org/etools/docs/library/236032/SMEAccessToFinance_Final_083106.pdf,08/07/2013.

و قد اعتمد هذا التصنيف بشكل كبير على التعريف الذي وضع الاتحاد الأوروبي، و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية.

2. التحليل الاقتصادي الجزئي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يعد اهتمام الاقتصاديون بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أمرا جد حديث حيث تأخرت المذاهب الاقتصادية في تمييز هذا النمط من المؤسسات عن الأخرى. حيث كان كل من الإنتاج و المؤسسة يمثلان لب موضوع الاقتصاد الجزئي، خاصة المؤسسة التي كانت تدرج ضمن التحليل النيوكلاسيكي و التي كانت ترتكز على الحجم الكبير.

في حين أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بقيت تمثل معظم المؤسسات المتواجدة بالدول المصنعة، و قد مثل أداؤها و مقاومتها للأزمات دفعا قويا استدعى الأمر إدراجها ضمن التفكير الاقتصادي.

1.2. تحليل كارل ماركس و المنافسة غير الكاملة

تؤكد المقاربة النيوكلاسيكية أن مبدأ المنافسة يحدد حجم المؤسسة حيث تفرض قوى السوق على هذه المؤسسات العمل في مستويات مثالية، تدفع بالمؤسسات بالرفع من قدراتها شيئا فشيئا لتستفيد من الاقتصاد السلمي الذي يتصف بتقسيم العمل و الاستعمال المكثف لرأسالمال، و من خلال هذه الزاوية تقود المنافسة بالمؤسسات إلى أخذ المؤسسات للأحجام الكبيرة، و التي ينتج عنها تركز الصناعة على مستوى عدد محدود من المؤسسات، و بالتالي لم تكن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستقطب التحليل الاقتصادي إلا لكونها مرحلة من مراحل تطور المؤسسات، و بالتالي لم تحض بتحليل خاص.[83] و قد تنبأ كارل ماركس أيضا في دراسته للرأسمالية بسيطرة المؤسسات الكبيرة على الاقتصاد، و بالتالي تقع حرب المنافسة على مستوى الأسعار المنخفضة، و هذا الأمر يستدعي الزيادة في إنتاجية العمل التي تتحكم فيها المؤسسات الكبيرة بشكل جيد، و هو ما يجعل هذه المؤسسات تحارب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نتيجة لقدرتها على الاستفادة من قانون التكديس، الذي أدى يقود إلى نظرية نزع الملكية.[84]

و نجد من جهة أخرى أن ميل السيرورة الرأسمالية للرفع من حجم المصانع و وحدات المراقبة في ظل النظرية الماركسية جعلها كمعطيات أساسية للسيرورة الإجمالية التي أدت إلى هلاك الرأسمالية، و التي كشفت عن المرور إلى حقبة مهمة: «تبعا لفكرة التركيز أو نزع الملكية لعدة رأسماليين من طرف البعض منهم، و الذي تبع بتغطية من

---

[82] World Bank Institute, Expanding Access to Finance: Good Practices and Policies for Micro, Small, and Medium Enterprises, Washington, DC, August 2006, p. 07, consulté dans le site:
http://info.worldbank.org/etools/docs/library/236032/SMEAccessToFinance_Final_083106.pdf, 08/07/2013.

[83] John Stuart Mill, principe d'économie politique, Tome 2, second édition, Guiblaumin, Libraires, Paris, 1861, p.313.

[84] Karl Marx, le capital, livre 1, section VII, p.22, consulté dans le site :
http://classiques.uqac.ca/classiques/Marx_karl/capital/capital_livre_1/capital_livre_1_3/fichiers_MIA/Capital_1_1_s7.pdf, 29/04/2013.

طرف جميع الأمم في ظل شبكة السوق العالمية، و التي توبعت بدورها التأثير على خصائص دولية للحكومات الرأسمالية، و هو ما أدى إلى تقليص مستمر لعدد ملك رأسالمال الذين ينتهزون و يستفيدون من كل مزايا سيرورة تحويل رأسالمال، الأمر الذي زاد من ثقل عبء البؤس و الاضطهاد و العبودية و الانحدار و الانفجار على مستوى المجتمعات، لكن و في نفس الوقت ظهر نمو لطبقة البورجوازية تحتكر رأسالمال، مما شكل عائقا في وجه سيرورة و نمط الإنتاج.

و إذا أخطأ ماركس فيما يخص اختفاء النظام الرأسمالي على الأقل نتيجة لسيطرة المؤسسات كبيرة الحجم منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى، فإنه لا يمكن أن ننفي أنه هذا النمط من المؤسسات أدى إلى تطور سوق رأسالمال و تسهيل عملية نشوء مؤسسات صناعية كبيرة الحجم.[85]

2.2. نظرية شامبيتر

في الواقع بالنسبة لشامبيتر الأمر المهم ليس المنافسة حول الأسعار في الاتجاه الثابت للمنافسة، بل المنافسة الملازمة لظهور منتج جديد، أو تقنية جديدة أو مصدر جديد للتموين، أو نمط جديد للتنظيم، أي المنافسة التي ترتكز على تفوق مصيري يرتبط بتكلفة الإنتاج و نوعية المنتجات التي تستهدفها و ليس فقط هامش الأرباح و الإنتاج الهامشي للمؤسسات المتواجدة، بل تأسيسها و تواجدها، إن هذه السيرورة تستند إلى نمو دون توقف من داخل الهيكلة الاقتصادية بناءا على التدمير المستمر للعوامل القديمة المسنة و استحداث الجديد بشكل مستمر.

و حسب شامبير تقود هذه الأنماط من التجديد المقاولين الحركيين إلى العمل بطريقة احتكارية أكثر منها تنافسية، حيث يورد: «إن إدخال طرق جديدة للإنتاج و بضائع جديدة يصعب المحافظة عليه، لذا ينبغي على التجديدات أن تأخذ في الحسبان وضعية المنافسة التامة و السريعة بشكل تام» كما ينبغي أن تحقق هذه التجديدات أرباح قصوى مثل و التي تتحكم فيها في العادة طرف المؤسسات الكبيرة التي تعمل في إطار سوق احتكارية، و التي تشكل شرط هام حتى يتم مجابهة المخاطر الضرورية، تضمنها الاستثمارات المجندة في التجديد و التي ينتج عنها تطور تقني.

إن تناقض الفكر الرأسمالي يجعلنا نفكر بأن التقدم التقني قد يحد من مبادرة المقاول الديناميكي، كونه مصدر للتجديد الضروري لسيرورة التدمير الخلاق:« لا تقصي الوحدة الصناعية العملاقة بشكل تام المؤسسات ذات الحجم الصغير أو المتوسط فقط بل تقصي حتى المقاول في حد ذاته».

3.2. إلزامية الأحجام الكبيرة

أعطى بعض الاقتصاديون الكثير من الامتيازات للأحجام الكبيرة في فترة ما يعرف بـــــ «الستينات الذهبية» تحت تأثير ضغط النمو الاقتصادي الذي شهدته هذه الفترة، بل ذهبوا حتى إلى وصف المؤسسات الكبيرة بأنها تمتلك القدرة على التكيف مع التغيرات التي تطرأ على أذواق المستهلكين، و كذا قدرتها على تقدير الإنتاج المطلوب و تنظيمه و أيضا القدرة على مقاومة الأزمات الاقتصادية، و على هامش هذا الدفاع الذي تحظى به الوحدات الكبيرة فسرت قدرة بقاء و استمرارية المؤسسات الصغيرة على أنه احتكار القلة. كما أنه كان ينظر للمؤسسات الكبيرة على أنها قادرة على ضمان ديمومة العديد من المؤسسات الصغيرة من خلال الرغبة الكبيرة التي تبروها المؤسسات الكبيرة في الحفاظ على المؤسسات الصغيرة بهدف المصلحة الاقتصادية الكبيرة التي تلعبها في تشبع السوق و بالتالي الحد من بروز منافسين أقوياء على مستوى السوق. كما أن تواجد العديد من المؤسسات الصغيرة يمكن أن يحمي المؤسسات

---

[85] Jakob VINER, coste curves and supply curves, p.24, Consulté dans le site : http://www.rasmusen.org/zg601/readings/viner.pdf, 01/05/2013.

الكبيرة المهيمنة و التي تعمل على الحد من ظهور منافسين جدد و هو ما يشكل حاجز يحول للدخول في إطار السوق المدروس...و غم هذا و رغم الدور الهام الذي لعبته المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النمو الاقتصادي إلا أنها بقيت و إلى غاية نهاية الستينات بقيت شبه متجاهلة من طرف الاقتصاديين.

لكن أزمة البترول و الأزمة الاقتصادية و تطور البطالة و أيضا الثورة الصناعية الثالثة[86] قرعت الناقوس لنهاية أسطورة المؤسسات الكبيرة، حيث بدأت الكثير من الدراسات التطبيقية تطرح إشكال نظرية شامبيتر و فقدان مرونة المؤسسات الكبيرة تجاه المخاطر الخارجية ، و بالتالي عدم قدرتها على رد الفعل السريع لاغتنام الفرص التي قد تظهر نتيجة للتحولات التكنولوجية و الاقتصادية و الاجتماعية.

4.2. عودة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يتترجم هذا التطور بعودة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف الباحثين و الهيئات المحلية، حيث عنون شوماخر (Schumacher) كتابه الذي صدر سنة 1973 بـــــــــــــ «Small is beautiful» الذي كان وراء هذه النظرة الجديدة.[87] و منذ ذلك بدأت الأبحاث و الدراسات تتعدد حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى مختلف الدول الصناعية، و حظيت بذلك بتحليل شامل جعلها تتطور، و يفضل الباحثون دراسة الجوانب العامة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دون تحليل الوظائف الهامة التي تلعبها في الاقتصاد.

5.2. نظرية الاقتصاديات السلمية

اعتبرت التحليلات الاقتصادية التقليدية و لفترة زمنية طويلة أن الأحجام الكبيرة هي العامل الذي يضمن القدرة التنافسية لأي مؤسسة، و هذا ما قاد العديد من الباحثين إلى التصريح بمزايا الحجم الكبير ضمن ثلاثة مفاهيم:[88]

- الاقتصاديات السلمية.
- اقتصاديات حقل النشاط (التنوع).
- اقتصاديات التعلم أو التمهين.

في حين و حسب ماركزني يمكن عكس كل هذه التبريرات مقترحا وجهة نظر أخرى تستند إلى عدم تحقيق الاقتصاديات سلمية، و عدم تحقيق اقتصاديات حقل النشاط، و عدم تحقيق أثر التجربة.[89]

كما يمكن أن تظهر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كقوة دافعة للتغيير و التجديد، وترد هنا الصورة الرمزية للمقاول المجدد عند شامبيتر الرائدة في مجال المنافسة، و هو ما يجع من هذه المؤسسات الرائد في عملية التطور على مستوى السوق.[90]

6.2. المقاولة من الباطن و الشبكات

---

[86] لاطلاع أكثر، ارجع إلى : «طارق راشد، التكنولوجيا الرقمية.. وبزوغ فجر الثورة الصناعية الثالثة»، مجلة العربي العلمي، العدد السابع، يوليو 2012، الموقع الالكتروني: http://www.alarabimag.com/Arabi-Elmy/2012/Issues/Issue_7/Elmy008.htm, 08/05/2013

[87] E.F. SCHUMACHER, Small is beautiful, Blond & Briggs, London, 1973, p. , Consulté dans le site: http://ebookbrowse.com/gdoc.php?id=275258604&url=fc3f99a1018edefae042ef633589e302, 08/05/2013.

[88] Olivier TORRES, Les PME, p.13, Consulté dans le site : http://www.oliviertorres.net/travaux/pdf/pmetorres.pdf, 11/06/2013.

[89] Jean-Luc DAGUT, réussir la dissertation d'économie, 2ème édition, Studydrama, Paris, 2012, p.55.

[90] Olivier TORRES, les PME, Dominos Flammarion, Paris, 1999, p.46.

من ناحية أخرى قدم هولاندر (Hollander) شكلا آخر من الإثباتات ترتبط أيضا بتنظيم المؤسسة، و حسب هذا المؤلف يمكن أن تتخلص المؤسسة من عبء الاقتصاديات السلمية المانجريالية من خلال إخراجها في شكل عقود المقاولة من الباطن و اللجوء إلى خدمات الشركات المتخصصة المتواجدة على مستوى السوق. إن إخراج البعض من هذه الوظائف إلى مؤسسات أخرى متخصصة يمكن أن تتيح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تخفيض تكاليفها و تصبح أقل مقارنة مع نظيرتها تأتي تتحملها المؤسسات الكبيرة و التي تخص نفس طبيعة الوظائف داخل هذه المؤسسة. ما ينتج عنه من تقليص التكاليف الثابتة التي تتحملها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث يتحول هذا النمط من التكاليف إلى تكاليف متغيرة ترتبط و و فترة العقود التي تبرمها سواء كانت قصيرة أو متوسطة الآجال.

كما تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إستراتيجيات أخرى تمكنها من تعويض الامتيازات المرتبطة بحجمها، حيث تقود استراتيجياتها إلى الانضمام إلى شبكات أخرى لتحصل على المؤن و كذا لتوزيع منتجاتها أو البحث عن المعلومات.، حيث أن هذه الشبكات تسمح بتقليص تكلفة الوكالة في الحصول على المعلومة التكنولوجية و التجارية، و تدارك مسألة محدودية موارد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

7.2. نظرية الفجوات

إن نظرية الاقتصاديات السلمية قد تعجز عن إعطاء الأهمية الأزمة لظاهرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لذا ينبغي أن نبحث عن التفسيرات الخارجية التي تحيط بالمؤسسات في حد ذاتها أي في ظل تأثير المحيط على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

فالمحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو في تغيرات دائمة، فتطور عدد السكان و التغيرات في أذواق المستهلكين و ارتفاع حجم مداخيلهم، و تكديس الأموال في شكل ادخار و تطوير لرؤوس الأموال، و التقدم التكنولوجي، و تحسن الإنتاجية أو تطوير موارد جديدة أو منتجات جديدة تعتبر عموما العوامل الأساسية التي تشجع توسيع الأسواق و تحفز النمو الاقتصادي.[91]

و تخلي المؤسسات الكبيرة عن استغلال هذه الفرص قد يشكل حظ جديد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و في هذا الإطار نجد بينروز (PENROSE) هذا النوع من الفرص التي لا تستغل من طرف المؤسسات الكبيرة **بفجوات السوق**، حيث أنه إذا لم تستغل فعلا هذه الفرص من طرف المؤسسات الكبيرة، و إن لم تكن هناك حواجز للدخول فبإمكان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تنمو من حيث العدد و الحجم، كما يمكن أن تظهر مؤسسات جديدة إذا لم تستغل هذه الفرص من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ستتمكن هذه المؤسسات الجديدة من النجاح و التموقع بشكل جيد على مستوى قطاع معين.[92]

8.2. نظرية انتقاء المؤسسات

بعيدا عن نظرية الاقتصاديات السلمية أو نظرية الفجوات، يشرح بعض الكتاب الصفة الدائمة لتواجد المؤسسات الصغيرة مع المؤسسات الكبيرة جنبا غلى جنب.

---

[91] Pierre-André JULIEN, «Trente ans de théorie en PME : de l'approche économique à la complexité», cité in : Revue internationale P.M.E : économie et gestion de la petite et moyenne entreprise, vol. 21, n° 2, 2008, p.127. (pp : 119-144)

[92] Edith Titlon PENROSE, The theory of the growth of the firm, Oxford University Press, NewYork, 1995, p.223.

و يؤسس روبرت لوكاس (Robert LUCAS) شرحه لفكرة بقاء و استمرارية الوحدات الصغيرة بناءا على النظرية المقاولية[93]، كما يستوحي التعريف من النظرية الكلاسيكية للمقاول عند شامبيتر، و يرى بهذا الصدد أن الوحدات الصغيرة تتطلب وجود مقاول يمتلك مهارات تسيرية متواضعة، أما المقاول المسير في المؤسسات الكبيرة فينبغي أن يتمتع بقدرات كبيرة على التسيير و الإدارة و أن يمتلك العديد من المواهب الإدارية، و أن المقاول يفاضل بين الأجر و الأرباح التي يمكن أن يجنيها من نشاط مؤسسته.[94]

9.2. نظرية الأهداف

على ضوء تطور نظريات المؤسسة السابقة، يبدو من المهم إبراز الأهداف المرجوة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم.

و تبعا للنظرية النيوكلاسيكة يتمثل هدف المؤسسة في السعير إلى تحقيق الربح و تعظيمه، فالربح بالنسبة لها هو الهدف الأساسي و الشرط الوحيد لاستمرارها، إذن فقـــــــوى السوق في ظل المنـــــــــــــــــافسة المثالية تدفـــــــــع المدراء إلى تعظيم أرباحهم و كنتيجة لذلك تخفيض التكاليف.[95]

1.9.2 . نظرية هدف تعظيم الربح في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة معروفة بخلطها بين السلطة و الملكية، و بالتالي تنحصر أهدافها في أهداف مسيريها، الذين يبحثون في الأساس عن تحقيق الربح.

في الواقع إن النظريات التي تفترض تعظيم الربح غير قابلة للتطبيق على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لأن أهداف المؤسسة تتعارض مع أهداف المساهمين و المسيرين و التي قد تختلف عن هدف تعظيم الربح.

أضف إلى ذلك أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتعرض للعديد من العراقيل، و خاصة العراقيل الإدارية و الضريبية التي تتسم بالروابط الضيقة التي تجمع بين المؤسسات و مسؤولية مديريها، الذين يعتبرون أساس القرار و أحيانا يكونون هم الملاك.

في المجال التطبيقي يظهر لنا أن الأهداف المرجوة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكن أن تتعدد، و تتوقف على شخصية المقاول و العراقيل الخاصة بالسوق الذي تتطور فيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث يدخل المقاول عدة عوامل ترتبط بشخصيته و يعرضها في إطار عوامل قد ترتبط برقم الأعمال، النمو، الاستقلالية المالية، المكانة داخ المجتمع، الأمن، الرفاهية و بالتالي فللمدراء إمكانية تعظيم وظيفة الأهداف و التي تظهر أن الربح مجرد عنصر من بين العناصر الأخرى أو أحد العراقيل التي تؤدي إلى ضمان دخل مرضي للمدير و عائلته.

2.9.2. نموذج سكيتوفسكي (Scitovsky)

يعتبر تيبور سكيتوفسكي (Tibor Scitovsky) أحد المؤلفين الأوائل الذين قاموا باستبدال هدف تعظيم المنفعة بما يعرف بدالة المنفعة (function d'utilité) للمالك المسير. و تبعا لرأيه فإن مسير المؤسسة هو جد حساس للأرباح، كما أنه يميل لنمط هادئ للحياة، و دالة المنفعة هذه تدمج عنصر آخر و هو الزمن و الترفيه، في حين أن مبلغ

---

[93] Robert E. LUCAS, Jr, «On the size Distribution of Business Firms», cite in: The Bell Journal Of Economics, Volume 09, Issue 02, (Autumn 1978), P, 511 (pp.508-523), consulté dans le site: http://faculty.wcas.northwestern.edu/~lchrist/papers/lucas.pdf, 17/05/2013.

[94] Robert WTTERWULGHE, Op.Cit, p.55.

[95] Bertrand Belzile, «Objectif privilégié de l'entreprise», cité in : Relations industrielles / Industrial Relations, vol. 22, n° 4, 1967, p.467, (p. 467-479), consulté dans le site : http://www.erudit.org/revue/ri/1967/v22/n4/027833ar.pdf, 17/06/2013.

الأرباح كان يرتبط بشكل مباشر بعمل المدير، كما ينبغي الأخذ بعين الاعتبار العلاقة التي تتمثل في تحويل العمل إلى أرباح، و يمثل هذا العمل الوجه المعاكس لوقت الترفيه. فيمكن أن تكون لمسير المؤسسة الصغيرة و المتوسطة عدة أسباب للعد حصر وقته في العمل في مؤسسته، بقل قد يفضل توزيع وقته على أهداف أخرى.

و تعرف مثل هذه الحالة عند مسيري المؤسسات الصغيرة خاصة المسنين منهم و الذين يفتقدون لمن يخلفهم في بعد في مؤسستهم، حيث يقوموا بكبح نمو مؤسستهم و الحد من الوقت المكرس للأنشطة المقاولية. و هناك مسيرون آخرون يمكنهم تحديد أهداف أخرى و يسعون للوصول غليها ثم فيما بعد يكبحون كل عمليات النمو و يفضلون استغلال وقتهم في اهتمامات أخرى (رياضة، حياة ثقافية، سياسة) و هذه هي العوامل التي تم أخذها بعين الاعتبار من طرف سكيتوفسكي.

و هناك عنصر خارجي آخر ذو طبيعة تؤثر على دالة الفائدة للمسيرين و على أهداف مؤسستهم، خاصة العراقيل الإدارية التي قد تقف في وجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتأخذ حجم معين من خلال تشريعات معقدة تقود المسيرين إلى الحد من أنشطة مؤسستهم. كما أن العراقيل التي يمكن أن يضعها مجلس المؤسسة أو الممثلين النقابيين منذ أن تبدأ المؤسسة في أخذ حجم يتجاوز العدد خمسين عاملا قد يشكل عائقا لحركية بعض المقاولين.

إذن ستكون دالة المنفعة من نمط $U = U(\pi, \int)$ حيث يمثل π الأرباح و $\int$ زمن الترفيه، و الذي يشمل كل الخيارات البديلة التي تشكل «زمن عدم العمل» أما دالة التغيير فتكون من نمط $O = (\pi, Fe)$ حيث $Fe = -\int$ و الذي يدل على زمن العمل.

إذن ينبغي على المقاول أن يقوم بتعظيم دالة منفعته مع الأخذ بعين الاعتبار العراقيل المفروضة عله من طرف دالة التغيير.

3.9.2. نموذج X للكفاءة

يمكن أن تقود المدرسة السلوكية و خاصة تلك التي تتبنى فرضية سلوك المسيرين في المؤسسات الكبرى إلى تكاليف مبالغ فيها، و تشير في هذا السياق إلى «التنظيم الراكد» أي (Organizational Slack).

إن ليبنستان (Havery Leibenstein) [96] قام بتحليل هذه الظاهرة التي يصفها بـــــــــX-efficiency حيث يرى أن سلوك المسيرين ينتج عن عدم الكفاءة التسيرية المرتبطة بضعف تنظيم هذه المؤسسة، و يرى أنه بالإمكان تكييف هذا النموذج المطور لصالح المؤسسة الكبيرة مع المؤسســـــات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في القطاع التجاري.

4.9.2. نظرية دوال المنفعة

تهدف النظريات الحديثة الراهنة إلى غبراز الخصائص المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال محاولة تطوير نماذج شاملة تبرز دوال المنفعة لمسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و يقترح أوستريونغ (OSTERYOUNG) و آخرون دالة المنفعة التالية:

$$U = U(I, P, L, A)$$

حيث I يمثل الدخل النقدي، و P المزايا المادية، و L هو زمن الترفيه، و A تقدير الذات و كذلك الرغبة في النجاح، و يمكن تقليص هذه الدالة إلى:[97]

[96] Harvey LEIBENSTEIN, «Allocative efficiency vs: X-efficiency, cité in : The americain economic review, vol 56, Issue 3, Juin 1996, p. 395. (pp.392-415), consulté dans le site : http://msuweb.montclair.edu/~lebelp/leibensteinxeffaer1966.pdf, 17/06/2013.

$$U = U(F, N)$$

حيث تمثل F العامل المالي الذي يجمع المتغيرين السابقين (I, P)، أما N فهو العامل غير المالي و الذي يمثل المتغيرين المتبقيين (L, A).

كما يقترح ماك ماهون (McMAHONE) و سترانجر (STRANGER) معادلة يمكن أن تقلص النموذج السابق إلى: [98]

$$U = U(P, Nt, Nn)$$

أين P يمثل الدخول المالية (عوائد رؤوس الأموال و الأجور)، Nt يمثل الأرباح غير المالية المرتبطة غير المرتبط بالمجال المالي (التنوع، السيولة، قابلية الانتقال، المرونة، الرقابة و المسؤولية...)، و Nn يمثل الأرباح غير المالية غير المرتبطة بالجوانب المالية (نمط الحياة، تقدير الذات، رفاهية العائلة). إذا كان المسير يبحث عن الاحتفاظ باستقلاليته، فإنه يفضل Nt و سيكون معارض لفكرة الحصول على أموال خارجية، في حين أنه إذا أراد إدراج مؤسسته في البورصة فهو يفضل P، و إذا كانت تتأرجح إلى Nn سيؤدي الأمر إلى الحد من نمو المؤسسة و هو ما ينطبق أيضا على Nt.

و تتمثل العقبة الأساسية لهذه النماذج في صعوبة تطبيقها على مستوى الميدان، لكن لا يمكن أن ننفي أنها تسمح بفهم أن الأهداف التي تصبو إليها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكن أن تتعدد و ترتبط بخصائص هذا النمط من المؤسسات، سيما العلاقة التي تربط بينها و بين مسيريها.

في الأخير يمكن الإشارة إلى أنه في ظل نظريات الاقتصاد الجزئي قام المفكرين الاقتصاديين في آن واحد بعرض أدوات تحليلية و استشرافية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إذ أخذت بعين الاعتبار المواصفات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، خاصة منها البعد الإنساني الذي يسمح بتحديد مهمتها على مستوى السوق.

3. التحليل الاقتصادي الكلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لقد أبرزت الدراسات أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلعب دور هام في الاقتصاد الكلي. فأولا كانت هناك دراسة مقارنة للهيكل الصناعي للاقتصاديات الصناعية التي أثبتت عدم تواجد أي ارتباط معتبر بين أهمية المؤسسات كبيرة الحجم من جهة، و مستوى الإنتاج أو معدل النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

إن بروز بعض الأعمال أن الامتيازات التي أدت إلى تدمير المؤسسات ذات الحجم الكبير عملت على استمرار المؤسسات ذات الحجم الصغير في لعب دور هام في التجديد و الاختراع، فقد تبين أن حصة المؤسسات الصغيرة من التجديد تغطي بشكل كبير المصاريف المنفقة على البحث و التطوير.

كما سلطت بعض الدراسات الضوء على مدى إسهام مختلف المؤسسات من حيث الحجم على مستوى التشغيل أن المؤسسات الصغيرة هي التي تمكنت من استحداث عدد أكبر من مناصب العمل على المدى الطويل.

1.3. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل المذاهب الاقتصادية

اختلف نظرة الدول للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مذهب اقتصادي لآخر حسب المنطقة الجغرافية و نمط التنمية الاقتصادية و السياسية.

---

[97] Frank JANSSEN, Robert WTTERWULGHE, L'influence de l'interprétation du dirigeant et de son entreprise sur l'endettement bancaire des PME : Etat de la question, p.03, consulté dans le site : http://web.hec.ca/airepme/images/File/1998/Janswtte.pdf, 19/06/2013.

[98] Richard McMAHON, Anthony STRANGER, «Understanding the small enterprise financial objective function», cite in: Entrepreneurship Theory and Practice, vol. 19, no. 4, 1995, p.30. (pp. 21-40).

1.1.3. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول المصنعة

إن تركيز الدول المتطورة اليوم على تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لم يجعل منها تهيئ إطار مبسط، كما كانت رؤوس الأموال الوطنية توجه إلى تشجيع الاستثمار في قطاعات الصناعة و المصنعة الأكثر إنتاجية، و ليس في الوحدات الصغيرة. كما كانت هناك صورتين متناقضتين تماما للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. فكانت الصورة الأولى تنظر لها على أنها مؤسسات تقليدية تنشط في قطاعات في وضعية التدهور (الوحدات الفلاحية العائلية الصغيرة، الحرف أو التجارة)، و التي تتسم بانخفاض المستوى التكنولوجي.

و هنا تبدو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها منظمات صغيرة ورثت من الماضي و من فكرة التعلق بالأب المؤسس لها، و هو ما جعلها تحافظ على هذا الطابع التقليدي. و كثيرا ما نجد هذا المفهوم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دول جنوب أوروبا خاصة (اسبانيا، البرتغال، إيطاليا و خاصة فرنسا).

أما الصورة الثانية فتتبناها الدول الأنجلوسكسونية التي غالبا ما كانت تربط المؤسسات الصغيرة بفكرة التجديد، و الحركية الاقتصادية، و المبادرة الخاصة، و تذوق المجازفة...أي كانت تعطيها صورة نمطية و مثالية بفمهوم المؤسسة الحديثة بامتياز، الخلاقة لمناصب العمل وذات القدرة على الخوض في السيرورة التكنولوجية.

و تم استخلاص وجهة النظر هذه من الإيديولوجية الليبيرالية، لأن مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ارتبط بشكل أساسي بنوع من المنافسة و نمط من السوق يقود إلى ما يعرف "بالمنافسة الكاملة و التامة" التي تتصف بنوع من حرب الأسعار تقودها المؤسسات ذات الأسعار المتكافئة و ذات الحجم الصغير و ذات العدد الكبير، و التي ليست لها أية سلطة على السوق.

2.1.3. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات المخططة

إن النظام الاشتراكي عكس الدول الرأسمالية فيما يتعلق بالملكية الخاصة، و الإثراء الشخصي، و الاختلافات الاجتماعية و اللاعدالة. لذا سعت أنظمة هذه الدول إلى تجسيد العدالة من خلال توزيع الدخول بطريقة متجانسة، و هو ما يتعارض مع النسيج المقاولي المؤسس على المبادرة الفردية و مبدأ التنافسية. و هو ما جعل العديد من الدول الاشتراكية تطمس مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما كانت تقرر الاستثمارات من طرف الهيئات المركزية، و كانت تقارن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذه الدول باللولب المثبت بقطعة ميكانيكية، أي غير قادرة على مواجهة تطور المحيط.

و بالتالي كانت في الغالب تنشط خارج قواعد السوق و كانت موسومة بطابع الاقتصاديات المخططة قبل أن تشهد عملية الإصلاحات و التعديلات.

في حين أن أحداث 1989 التي تزامنت مع تفكك الاتحاد السوفياتي و انهيار جدار برلين، أدخلت العديد من الاقتصاديات المخططة إلى مرحلة تعرف بالاقتصاد الانتقالي. و تميزت هذه الفترة بإدخال العديد من الإصلاحات الهيكلية على مستوى الوحدات الكبيرة التابعة للدولةــ لكن أبرز العديد من الخبراء أنه ليس بالإمكان المرور من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر إلا من خلال وضع نموذج جديد للمؤسسات، و غالبا ما تكون الصغيرة منها ذات المرونة، و هذا النظام الهجين المسير من طرف هيئة وصية حكومية يسمح بتحويل تدريجي للاقتصاد المخطط المركزي إلى اقتصاد السوق.

3.1.3. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول السائرة في طريق النمو

لم يكن على الدول السائرة في طريق النمو إلا أن تتجاوب مع ظروف و شروط اقتصاد السوق، لأنها لم تستطيع إشباع الحاجات الأولية لاقتصاد يريد المحافظة على البقاء. و لم ينتبه لتواجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات السائرة في طريق النمو إلا في سنوات السبعينات في إطار اقتصاد غير رسمي، و الذي يعمل في إطاره الأعمال التجارية الصغيرة، و البائعين الصغار, أما المؤسسات القانونية منها فكانت جد قليلة، تأخذ شكل مؤسسات عائلية سيما في الدول الفقيرة، كما كانت هناك دول نامية عديدة أخرى تتواجد بها مؤسسات حكومية و خاصة حديثة تعرف العديد من الصعوبات، و الناتجة عن تواجد القطاع غير الرسمي الأكثر قدرة على مقاومة الأزمات، و بالتالي كان القطاع غير الرسمي هو المصدر الرئيسي للعمل في هذه الدول خاصة بالنسبة للمجتمع المحلي.[99] و بالتالي كان التضامن العائلي هو المسيطر على هذه الاقتصاديات، أما النتاج فكان يتحكم فيه الحاجات اليومية للعائلات و ليست ضمن إستراتيجيـــــــــــة مخططة، و غـــــــــــــالبا مـــا تشكل المؤسسة الصغيرة غير الرسمية الوسيلة الوحيدة التي تضمن الدخل لجزء كبير من المجتمع الذي لا يمكن امتصاصه من قبل القطاع الحديث.

و هذا ما جعل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذه البلدان تكتسب مواصفات خاصة جعلتها تحظى بدراسات نمطية خاصة من طرف الباحثين مثل دراسة ميشال هرناندز (Michel HERNANDEZ).[100] وتلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في الاقتصاديات النامية و الاقتصاديات الانتقالية، فهي تشكل مصدرا هاما للحصول على فرص عمل و ضمان الدخول و الإرادات، و إذا ما قورنت هذا النمط من المؤسسات في الدول النامية مع نظيره في الدول المتطورة، نجد أن هذه المؤسسات تعاني من فقر قدراتها البشرية، و كذا غياب الهيئات التي تدعمها، الأمر الذي حال دون تمكنها من الاستفادة من كل المزايا التي يتيحها محيطها.كما تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية من الصعوبات التالية:[101]

- فشل قدراتها في إيصال صوتها للحكومات، و التأثير على قراراتها، و غياب الحوار و التشاور بين القطاع العام والخاص.
- غياب التشريعات التي توفق بين حقوق الملكية و الطرق التي يمكن بها احترام هذه الحقوق، بما في ذلك الحصول على القروض.
- الأحكام المسبقة غير المشجعة للقطاع الخاص و سيادة عدم الثقة بين القطاع و الخاص.
- نقص المعلومات حول السوق، المعايير، و حواجز الدخول و الخروج...
- الميل للمؤسسات الممتلكة من طرف الدولة و الدور المحوري للقطاع العام في مجال ترقية الصادرات و الاستثمارات...
- النسبة المرتفعة للمؤسسات المصغرة/وزن القطاع غير الرسمي و نسبة تعقد التشريعات/غياب التحفيزات الموجهة للمؤسسات في القطاع غير الرسمي للالتحاق بالقطاع الرسمي.

---

[99] Commission économique pour l'Europe, promouvoir l'entrepreneuriat dans la région de la CCE, Office des Nations Unies, 2008, p. VIII.

[100] Michel Emile HERNANDEZ, Le management des entreprises africaines, l'Harmattan, Paris, 1997, p.28.

[101] OCDE, «caractéristique et importance des PME», cité in : revue de l'OCDE sur les PME, N°5, 2004/2, p.39. (pp.37-46).

إن الدفاع عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أصبح الموضوع الذي أجمعت عليه الطبقة السياسية، و ذلك لأسباب جد متنوعة، فلأسباب كلاسيكية أو ليبيرالية، أصبحت تمثل رمزا لليبيرالية و حرية المقاولة و روح الاستقلالية و روح العائلة، و في الجهة اليسرى من العالم نجد المؤسسات المجددة و الحاملة للتقدم.

2.3. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و البطالة

تعتبر البطالة مؤشر هام لقياس عمر و حياة المؤسسة، كما أنه لا يمكن أن تتجاهل أهمية هذا المؤشر في سياسات الدول مثل الحاد الأوروبي و غيره، و هو كذلك المؤشر الذي يشغل تفكير و أبحاث الكثير من الاقتصاديين و السياسيين، إذ تشكل البطالة بالنسبة لهم تحدي كبير ينبغي مجابهته، و هنا تطرح تساؤلات من بينها ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مواجهة البطالة؟

و في هذا الإطار نجد العديد من الأبحاث التي اهتمت بمعالجة هذه الظاهرة، يمكن توضيحها فيما يلي:

1.2.3. دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في استحداث مناصب العمل

نجد في الاتحاد الأوروبي أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة توظف ما بين 60% إلى 80% من اليد العاملة التي تنشط خارج قطاع الفلاحة، كما أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمثل 99% من إجمالي عدد المؤسسات المتواجدة في الاتحاد الأوروبي، و التي وصل عددها ما يعادل واحد و عشرون مليون مؤسسة (21.000.000) توظف أكثر من مائة و ثلاثة و ثلاثون (133.000.000) مليون عامل.[102]

كما جاءت العديد من الدراسات الأخرى في العديد من الدول لتهت بتحليل أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في استحداث مناصب العمل، و كانت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) قد نشرت العديد من الأبحاث حوا هذا الموضوع، و لكن تعاظم الجدال فيما بعد حول طبيعة و نمط مناصب العمل التي يتم استحداثها.

2.2.3. درجة كفاءة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في استحداث مناصب العمل

نجد في هذا الإطار نجد أن الباحثين قد فرقوا بين تدفقات دور المؤسسات الصغيرة في استحداث مناصب العمل الإجمالية، و دورها في استحداث مناصب عمل صافية، و يتعلق عدد مناصب العمل الصافية في الفرق بين مناصب العمل الإجمالي التي يتم استحداثها و مناصب العمل التي يتم خسارتها.[103] كما يمكن أن يمثل نمو عدد مناصب العمل على مستوى المؤسسات الصغيرة الجزء المقابل لعدد مناصب العمل الذي تفقده المؤسسات الكبيرة، مما ينتج عنه تغير في التصنيف العددي المؤسسات الكبيرة.

و قد ينتج هذا الارتفاع في عدد مناصب العمل نتيجة للتطورات التي تطرأ على مستوى القطاعات كالقطاع الثالث مثلا (قطاع الخدمات)، و يبدو أن إعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة تلعب دورا هاما أيضا في ذلك، لكن يعتبر هذا الأمر محدود التأثير لحد ما.[104]

كما يقود تحليل نوعية مناصب العمل التي توفرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى دراسة مدى ثبات و ديمومة مناصب العمل. ففي دراسة أجريت من طرف المرصد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن مناصب العمل

---

[102] Le parlement EUROPEEN, «les petites et moyennes entreprises», Fiche technique sur le parlement européen, 2013, p.02, Consulté dans le site : http://www.europarl.europa.eu/ftu/pdf/fr/FTU_4.15.pdf, 27/06/2013.

[103] OCDE, les PME à forte croissance, 2002, consulté dans le site : http://www.oecd.org/fr/industrie/pme/2493085.pdf, 27/06/2013.

[104] Spencer L TRACY, « Accelerating job creation in America: the promise of high-impact companies», cite in: Small Business Administration report, July 2011, p.13, Consulté dans le site: http://www.sba.gov/sites/default/files/HighImpactReport.pdf, 28/06/2013.

التي يوفرها هذا النمط من المؤسسات أقل ثبات من نظيرتها في المؤسسات الكبيرة، حيث أن معدل دوران اليد العاملة يكون أكب مقارنة مع نظيره في المؤسسات الكبيرة، بل أن ثبات منصب العمل غير مضمون بتاتا، و قد يفسر هذا بارتفاع معدلات إفلاس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الأمر الذي يحـــــــــــــــــد من طمـــــــــــوح و تطلعات العامليـــن، أي تتصف مناصب العمل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعدم الاستقرار و عدم الثبات.[105]

3.3. المؤسسات الصغيرة المتوسطة و التكنولوجيا

هناك مؤشر آخر لقياس الدور الذي تلعبه المؤسسة في التأثير على الاقتصاد، و يتعلق الأمر بمدى إسهامها في سيرورة الإبداع (Créativité) و التجديد (Innovation) في مجال التكنولوجيا الجديدة.

4.3. دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التجديد

يشكل التجديد أمر ضروري بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ذلك يرجع إلى سببين رئيسيين:[106]

- الأول هو مشترك بالنسبة لجميع المؤسسات و مهما كان حجمها، و هو أن التجديد يمثل الوسيلة الممتازة لاستحداث طاقة تتطور على المدى الطويل.
- السبب الثاني و هو خاص بالمؤسسات الصغيرة و يتعلق بالحصـــــول على قدرة و ميزة تنافسية للبقاء تجاه المؤسسات الكبيرة التي عادة ما تستفيد من أثر اقتصاديات الحجم.[107]

لذا تعمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على إدخال عملية التجديد إلى حركية أنشطتها بشكل جد شغوف، معتبرة إياه و في الكثير من الأحيان العامل الأساسي الذي يضمن لها الديمومة و البقاء.

و تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أقل بيروقراطية، و تتكيف بسهولة مع تغيرات المحيط الخارجي، و يخضع التجديد في المؤسسات الصغيرة لطلب محدد و ليس بطريقة نظامية، أي تحاول الاستجابة لثغرات السوق أو الحاجات الجديدة للسوق، كما يخضع التجديد في المؤسسات الصغيرة لتأثير الدور الهام للمقاول، و لمواصفات مؤسسته، إذ يأخذ إطار تحليل التجديد في هذه المؤسسات الشكل التالي:

---

[105] Observatoire des PME, «Quels emplois pour les PME ?», cité in : Regard sur les PME, N°15, 2007, p.92, Consulté dans le site :
http://www.oseo.fr/content/download/26888/460977/version/3/file/Quels_emplois_pour_les_PME.pdf , 28/06/2013.

[106] Michel Robert, Marcel Deveaux, Stratégie pour innover, dunod, Paris, 1996, p. 17.

[107] Bertrand SPORTA, « Stratégie des petites et moyennes entreprises », Cité in : Encyclopédie de gestion, Sous la direction de Patrick Joffre et Yves Simon , Tome III , Economica, Paris, 1989, p. 2730.

شكل (2): إطار تحليل التجديد في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

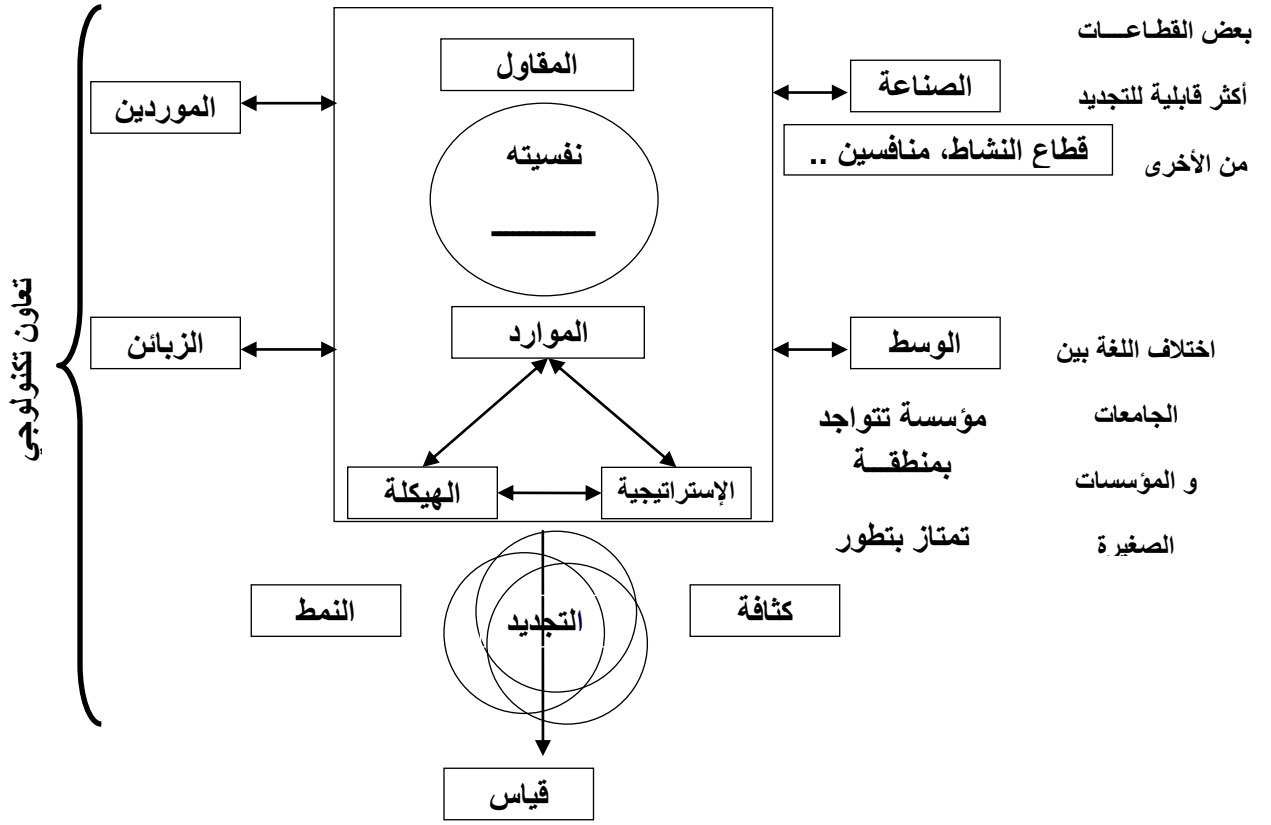

المصدر :

Norrin HALILEM, Etienne ST-JEAN, «L'innovation au sein des PME : Proposition d'un cadre conceptuel», Cité in : 5éme Congrès international de l'académie de l'entrepreneuriat, Sherbrook, 2007. p.15, consulté dans le site : http://www.entrepreneuriat.com/fileadmin/ressources/actes07/Halilem__St_Jean.pdf, 28/06/2013.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن المقاول هو جوهر سيرورة التجديد في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و الذي تؤثر عليه بشكل كبير نفسيته وطبيعة أنشطته التي يقوم بها، ويعتمد في ذلك عل جملة من الموارد التي يقوم بوضعها في إطار هيكل يسمح بتجسيد الإستراتيجية الموضوعة مسبقا.

4. إستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ظهرت فكرة تنمية المقاولية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سيرورة التنمية و التطوير الاقتصادي في نهاية سنوات الأربعينيات، حيث تطورت مفاهيم جديدة تجسدت في تبني آليات محددة تسهم في دعم هذه المؤسسات (مساعدات، قروض دون فوائد، مساعدات جبائية...إلخ) كما تم استحداث العديد من هيئات مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف الدولة، مثلما قامت به اليابان في سنة 1948، و الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1953، و الهند في سنة 1954، و تنزانيا في سنة 1966، و تركيا في سنة 1976.

فتمثلت أسباب الاهتمام بترقية و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنميتها على مستوى الاقتصاديات النامية و الاقتصاديات الانتقالية في انتشار الوحدات الصغيرة التي تنشط في القطاع غير الرسمي، و لم تتوقف تلك الآليات و الأجهزة عن الظهور و نمو أعدادها بشكل اصطناعي، حيث كان هدفها اجتماعي و سياسي بالدرجة الأولى، وبالتالي فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و القطاع غير الرسمي في هذه الاقتصاديات نتجت اهتمام دول هذه الاقتصاديات بالقطاع الخاص، و حتى على مستوى أغلبية الدول المتطورة كانت فكرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتطابق

بشكل كبير مع صورة ما يعرف "بالخواص"، و كانت استراتيجيات تنمية القطاع الخاص تستجيب لحاجات المؤسسات الكبيرة التي تجلب الأموال الأجنبية.و قد نتج هذا الخيار عن النتائج غير المرضية التي حققتها أنشطة دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي وضعت منذ سنوات السبعينات.

و لكن بالعودة إلى الدور الهام الذي تلعبه في مجال خلق مناصب عمل و جلب دخول و إرادات ناتجة عن عملية التصدير، و بهدف التمكن من استغلال كل الطاقات الظاهرة و الكامنة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سيما قدرتها على التنمية و مكافحة الفقر، تتكاثف كل طاقات السلطات العمومية و مختلف الشركاء و حتى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في حد ذاتها، لتتمكن من رفع جملة من الرهانات و المتمثلة في:[108]

1. تشجيع توسع القطاع الخاص (المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) و الذي ينتج عنه:
   - خلق مؤسسات مجددة
   - ضمن انتقال أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.
2. مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لأن تصبح أكثر قدرة على التنافسية و إنتاجية على مستوى السوق الذي تنتمي إليه.
3. تسمح و لو لجزء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمنافسة على المستوى الوطني للحصول على قدر من التنافسية الكافية التي تخول لها الاندماج في سلم القيمة على المستوى الدولي بفضل التبادلات (صادرات و تمويل) و الاستثمار، و خاصة التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و أنشطتها الخاصة.

و يرتكز كل ذلك على تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات الانتقالية و الاقتصاديات النامية.

1.4. سبل تقوية تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات الانتقالية و النامية

يؤكد الباحثون على أن المواصفات التي تحدد تنافسية المؤسسة، و تتمثل في:

- الفعالية و الكفاءة في استخدام الموارد.
- القدرة على الربط بين المردودية و تنمية قدراتها (أي تحديد الاستثمار)
- القدرة على التجديد من أجل تحسين مستوى تكنولوجيا و تنظيم المؤسسة، و أيضا ضمان الربح بكفاءة و فعالية.

و رغم أن تحسين تنافسية المؤسسة يكون على مستوى المؤسسة في حد ذاتها، إلا أنه يتم في شكل عملية تفاعلية معقدة بين السلطات العمومية، و المؤسسات و مختلف الفعلين، و هو ما يفسر لماذا تأخذ هذه العلاقات أشكال مختلفة حسب طبيعة الدولة.[109]

لذا ينبغي على كل دولة ن تسطر إستراتيجية خاصة لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تأخذ بعين الاعتبار المحيط الذي تتواجد به.كما ينبغي أن ترفع كل دولة جملة من الرهانات، و تغتنم الفرص المواتية و تحدد أولويات فيما يخص الإصلاحات التي يمكن أن تقوم بها، أخذا بعين الاعتبار الموارد المتاحة.

---

[108] OCDE, promouvoir les PME dans l'optique du développement, Edition de l'OCDE, Paris, 2004, p.13.

[109] Thitapha Wattanapruttipaisan, «SME subcontracting as a bridgehead to competiveness: an assessment of supply-side capabilities and demand-side requirements», cite in: Asia-Pacific Development Journal, Vol. 9, No. 1, June 2002, p.66. (pp.65-87).

و قد قامت الدول الأوروبية باتخاذ جملة من الإجراءات في سنوات الثمانينات و الجزء الأكبر من سنوات التسعينات التي تخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و كانت ترتكز على إنشاء المؤسسات، و فيما بعد تم تركيز الاهتمام على التنافسية الدولية، من خلال البدء في تنفيذ برامج توسع من قدرات المؤسسات و تدعم منها ذات الطابع التكنولوجي، و تطور من ثقافة المجتمع.[110]

2.4. آليات دعم تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتضمن آليات الدعم و المساندة إلى جانب النصوص التشريعي و القواعد المتضمنة في السياسة الاقتصادية و قوانين المالية، مجموعة من المؤسسات المقامة لهذا الغرض و التي أثبتت نجاعتها في مساندة و دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة بما يضمن لها النجاح و الاستمرار في التوسع و التطوير.[111] و يمكن شرح مختلف آليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما يلي:

1.2.4. تقوية الهياكل الداعمة لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ينبغي أن تجمع إستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين أصحاب المصلحة و توافق بين آرائهم محاولة رفع رهان تحقيق الأهداف و التوجهات الكبيرة للبرامج الحكومية، لذا يستدعي الأمر تجنيد جهود كبيرة في التركيز و التنسيق بين الهيئات التي تحدد مختلف الإجراءات و القرارات التي ينبغي اتخاذها (البرلمان، التجمعات الإقليمية و الطبقة السياسية)، و المسؤولين المتواجدين على مستوى السلطات العمومية (الوزارات المختصة، الهيئات المحلية)، و الهيئات العمومية للدعم (الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و دعم التصدير، و دعم التنمية الجهوية، و دعم مؤسسات التعليم و التكوين التابعة للقطاع العام، و الهيئات المالية)، و تحاول هذه التنظيمات تغطية المهام التي يعجز القطاع الخاص عن تأديتها، من خلال منحها خدمات تدعم تنمية هذه المؤسسات.

2.2.4. التنظيمات الممثلة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعاني الهيئات التي تسمح بالتشاور بين القطاع العام و الخاص من نقص في الإمكانيات التي قد يبرزها أحد الطرفين، و خاصة في الدول و الأقاليم الفقيرة التي أهملت دور القطاع الخاص كشريك أساسي في سيرورة تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و قد نتج ذلك عن ميل السلطات العمومية لفرض قرارات يتم اتخاذها على مستوى أعلى قمة للسلطة في البلد، ليتم فيما بعد مراقبة تنفيذها و التأكد من مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ البرامج الحكومية التي يتم تسطيرها[112]، مما قد يجنبها الانتقادات التي قد تنجم عن عدم رضا القطاع الخاص، و خلق جو يتسم بالثقة المتبادلة، و لكن نجد أن الدول الانتقالية و النامية لم تتمكن من تحقيق ذلك، لذا استدعى الأمر إلى تنصيب ممثلين عن القطاع الخاص و قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في شكل منظمات ممثلة مستقلة تحاول ترك صدى على مستوى السلطات العمومية، و الوصل إلى الإنتظارات المرجوة و كذا اهتمامات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث ستكون هذه المنظمات شبكات من العلاقات قد تترجم في شكل شراكات تجمع بين المؤسسات و بين مختلف القطاعات و حتى بينها و بين الهيئات المماثلة الأجنبية، و التي قد تمنح لها عدد كبير من الخدمات الأخرى. لكن وبالرغم من الإسهام الفعال للمنظمات الممثلة للقطاع الخاص و للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة على

---

[110] Jörg Meyer-Stamer and all, Systemic Competitiveness New Governance Patterns for Industrial Development, published by Frank Cass, London, 1996, p.89.

[111] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص.90.

[112] زياد أبو الفحم، دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر و البطالة في العالم العربي، الطبعة الأولى، ثقافة للنشر و التوزيع، أبو ظبي، 2009، ص.77.

مستوى الدول النامية في تشكيل البرامج الحكومية و دفع سيرورة التنمية، إلا أنها تبقى تعاني من الكثير من الصعوبات أبرزها المشكل المالي و القدرة الفعلية على تمثيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إذ يصعب عليها في غالب تشكيل وزن لها داخل الهيئات الحكومية يمكنها من سماع صوتها.[113]

3.2.4. التحولات في مجال دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يلاحظ أنه هناك تطور تدريجي و عام لطرق دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال خلق هيئات تتكفل بذلك، و قد تميزت نهاية سنوات الخمسينات على المستوى العالمي ببصمة تطبعها النظر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها قطاع ينبغي حمايته، فأثبتت التجربة و التقدم و خاصة في مجال البيوتكنولوجيا و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، و جهود تحرير الاقتصاديات التي بدأت تدخل في سنوات الثمانينات، أنه ينبغي تبني سيرورة تركز على ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و تترجم هذا التطور إلى هاجس متنامي لتركيز الجهود على القطاعات الفرعية أو أنشطة محددة، و اتجهت الجهود بشكل كبير نحوى الدعم المالي للمؤسسات الصناعية و تقديم الخدمات ذات التكنولوجيا العالية، و كذا دعم تنمية المقاولية.

و يحدث في بعض الأحيان أن تركز إستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على ترقية هذه المؤسسات اعتمادا على إمكانيات الدولة، أي تقديم خدمات عبر قنوات الهيئات الوطنية التي تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و شبكة فروعها المحلية، التي تتطلب تجنيد عدد معتبر من الموارد البشرية و الموظفين الذين تتمثل مهمتهم الأساسية في تقديم الاستشارة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و لكن لم تحقق هذه الهيئات المساعدة نتائج مقنعة منذ سنوات الثمانينات إلى غاية سنوات التسعينات، و تؤكد التجارب أنه من الصعب إصلاح هذه الهيئات.

و هنا قد تلجا الدولة للشراكة مع دول أخرى لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال إطلاق برامج ثنائية أو متعددة الأطراف يقودها القطاع العام، قد تترجم في شكل مساعدات مادية و تقنية...و غيرها، لكن نتيجة لنقص الخبرة الداخلية التي قليلا ما تمتلكها الدولة قد يتردد الشركاء الأجانب في التعاون مع هذه الدول. و في هذه الحالة قد تفادى التعامل مع الهيئات غير الفعالة، لتجنب صرف أموال هباءً.

4.2.4. نحو التناسق بين السياسات

تشكل إستراتيجية التنمية و إستراتيجية محاربة الفقر في الدول الأقل تقدما (PMA)، نقاط ترسخ البحث عن التناسق بين مختلف السياسات، الذي لم ينجح في تجسيده رغم الجهود التي بذلت. و على المستوى الميداني نجد أن الشركاء في التنمية و بالتعاون مع البنك الدولي، يركزون جهودهم المبذولة من أجل تحين قدرة السلطات العمومية على تحضير مخططات تمويل طويلة و متوسطة الأجل تسهم في تنسيق و متابعة مختلف السياسات. كما بدأ موضوع تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يأخذ مكانة هامة في بعض الدول من خلال تجنيد مصادر مالية هامة متوسطة و طويلة الأجل تعمل على تقوية قدرات هيئاتها الداعمة غير المرضية بغية تنسيق السياسات و متابعة الإجراءات المتخذة لصالح تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

5.2.4. خدمات مساعدة تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعمل الخدمات الممنوحة لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لقيادة هذه المؤسسات إلى تبني إستراتيجيات تجارية تنافسية تمكنها من اقتناص الفرص التي قد تظهر في مجال تبادل الاستثمار و الاستفادة من المزايا التجارية التي قد

[113] لاطلاع أكثر، يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني: www.sba.gov

تظهر على المستوى الدولي، و تشمل هذه الخدمات التكوين، و الاستشارة، و المرافقة في مجال التسويق، و توفير المعلومة، و التنمية و تحويل التكنولوجيا، و الأنشطة التي تهدف إلى خلق روابط بين المؤسسات. [114]

ونميز هنا نوعين من الخدمات؛ خدمات عملية و خدمات إستراتيجية. تسعى الخدمات العملية إلى تسيير الأنشطة الاستغلالية اليومية للمؤسسة، و تشمل المعلومة و الاتصال، و حمل الدفاتر المحاسبية، و التصريح الضريبي، و احترام قانون العمل و الملاحظة الصارمة للإجراءات القانونية. أما الخدمات الإستراتيجية فتهتم بمساعدة المؤسسات على تسطير الأهداف متوسطة و طويلة الأجل، من أجل تحسين أدائها و قدرتها على دخول الأسواق و دعم المنافسة، كما تعمل هذه الخدمات على تسهيل كل الأنشطة الموجهة لتعداد الأسواق و الدخول إليها، من خلال إدخال منتجات جديدة أو إنشاء وحدات جديدة للإنتاج، أو البحث عن تمويل. و قد يكون سوق الخدمات العملية متواجد من قبل، حيث تظهر المؤسسات طلب لخدمات مختلفة تكون متعددة لدفع ثمنها، أما أسواق الخدمات الإستراتيجية الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فهي غير متطورة. لذا نجد أن معظم جهود السلطات تتجه نحو مجال الخدمات الإستراتيجية.

و تعتبر الخدمات المساعدة على تنمية المؤسسات من أكثر الميادين التي يقوم بدعمها شركاء التنمية في الاقتصاديات النامية و الانتقالية. إذن ينبغي الاعتناء بهذا المسار لأن هذه الخدمات تسهم بشكل كبير في تثمين الرأسمال البشري من خلال تشجيع اتخاذ قرارات تبني تطبيقات تجارية سليمة على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

3.4. تثمين الموارد البشرية و الطبيعية

تشير الدراسات إلى الأهمية البالغة للرأسمال البشري في مجال النمو، لذا يلعب تكوين المسيرين و المقاولين أصحاب المؤسسات دورا هاما في الانفتاح على الإجراءات الجديد للإنتاج و طرق التسيير...و غيرها، و تمثل الخدمات الموجهة للتكوين نسبة كبيرة من إجمالي الخدمات الممنوحة لدعم تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. و ظهرت الحاجة لتكوين الموارد البشرية نتيجة لعدم قدرة الأنظمة التعليمية و التكوينية عن معالجة النقص الذي يعاني منه في مجال التكوين، و هو ما يجعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تصادف العديد من العراقيل عند محاولتها للتأقلم مع المحيط، و القدرة على مواجهة حرية التبادل و العولمة.

و يدرج نظام إصلاح التعليم و التكوين بشكل كبير في الدول الانتقالية و النامية و خاصة الدول الأقل تقدما، كإستراتيجية لمحاربة الفقر لتحاول بذلك المساهمة خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة، لذا تندرج إستراتيجيات التعليم و التكوين بشكل كبير ضمن استراتجيات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ليؤثر فيما بعد على القرارات و الاستراتيجيات الحكومية و التي تبنى بالاستشارة مع القطاع الاقتصادي سواء كان خاص أم عام، قد تنتهي بخلق هيئات مختص تقوم بتكوين لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و قد يؤثر نظام التعليم و التكوين على كثافة الأنشطة المقاولية في الاقتصاديات الانتقالية و النامية التي تعطي أولوية بالغة لإنشاء مؤسسات مجددة. ولكن يعاب على هذا النظام ندرة أو إنعدام لإدراج مواد تعليمية تسمح بالتحفيز على إنشاء المؤسسات على مستوى البرامج الدراسية في المؤسسات التعليمية، حيث ينظر للتكوين المهني على أنه كافي لإنتاج شهادات تثبت الكفاءات المهنية و التقنية لخلق مستقبل مهني (سواء العمل كموظف أو صاحب مؤسسة). و لا توجد أي إجراءات على مستوى العديد من الأنظمة التعليمية التدريسية المتواجدة بالدول الانتقالية و النامية، تسمح لأصحاب الشهادات باكتساب معارف أساسية تحتاجها المؤسسات، بل غالبا ما تدرج الوحدات التي تسمح باكتساب

[114] Maurice BAUDOUX and all, L'accompagnement managérial et industriel de la pme, l'Harmattan, Paris, 2000, pp.25-26.

هذه الكفاءات في المستويات التعليمية العليا (الجامعات)، و يفسر ذلك بغياب الربط بين الإجراءات التحفيزية المتخذة تجاه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الأنظمة التعليمية و التكوينية.

و قد يكون إدراج تكوين في مجال المقاولية ضمن البرامج التعليمية في المستوى الثانوي كوسيلة لمساعدة الإناث بصفة خاصة على تغطية العجز الذي قاد تعانين منه عندما تشرعن متقبلا في إنشاء مؤسستهن. حيث تظهر الدراسات أن قلة عدد المؤسسات التي تنشأ من قبل الإناث، غالبا ما تكون نتيجة نقص التكوين في مجال المقاولية التي تقود إلى إنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة .

و من جانب آخر يمكن الإشارة إلى أنه إذا أُعتبرت إشكالية تثمين الموارد البشرية عامل أساسي لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فينبغي أن تأخذ إستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعين الاعتبار استخدام الموارد الطبيعية، حيث تبرز الزراعة و الصناعة الغذائية و خاصة استغلال موارد الغابات و الموارد البحرية و السياحية أيضا كقطاعات أساسية تستدعي الاستثمار و خاصة في الدول النامية و الانتقالية محدودة المصادر المالية، التي تشجع الوحدات الصغيرة.[115]

3.4. دور البنى التحتية في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن الاستثمار في البنى التحتية (النقل، الاتصالات، الطاقة، الماء أو التطهير) يمكن أن تسهم في تحريك أنشطة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تسهل الدخول للأسواق المحلية، و الجهوية و العالمية.

وتؤثر البنى التحتية على جميع المؤسسات مهما كانت أحجامها، مثل انقطاع التيار الكهربائي و الفيضانات التي قد تجتاح الطرق، و غياب السكك الحديدية قد تمس كل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الكبيرة على حد السواء، ففي الدول الانتقالية و النامية، قد يؤدي عدم الصيانة الجيدة للبنى التحتية، أو غياب البنى التحتية إلى التأثير بشكل سلبي على الظروف المعيشية للفقراء الذين يعيشون في المناطق الريفية و الذين غالبا ما يشتغلون بها في القطاع الزراعي، أو قطاع الصيد، حيث تعاني أغلبية فيها البنى التحتية من وضعية سيئة لتشكل بذلك خطرا كبيرا على تسويق منتجات المناطق الفلاحية و النائية، و هو ما يعيق النشاط المقاولي بشكل عام في المناطق الريفية. لذا و منذ سنوات السبعينات برزت العديد من المبادرات لخلق الحظائر الصناعية لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى عدد كبير من الدول، حيث تعمل هذه الحظائر على بعث ديناميكية للمناطق التي تحتاجها.

و اتجهت بعض الدول النامية خلال فترة التسعينات إلى التخصص في إنشاء حظائر صناعية خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فحتى ولو كان التجمع الجغرافي للمؤسسات ليس كافي لوحده فإنه يمكنه مساعدتها (خاصة الصغيرة منها) لتجاوز عائق الحجم الذي تشكو منه، من خلال التقدم بشكل أكبر على المستوى التكنولوجي و تحسين الإنتاجية، و تقوية قدراتهم على التفاعل مع المنافسين المتواجدين على مستوى الأسواق المحلية و الدولية.[116]

خلاصة الفصل

من الواضح أن تناسق السياسات و انسجامها على مستوى الإدارات في الدول النامية و الانتقالية، تمثل عامل أساسي يمكن من تسهيل القدرة على تسيير المساعدات بشكل فعال، حيث أن وضع إستراتيجيات لتنمية المؤسسات الصغيرة و

[115] Commission européenne, guide pour la formation dans les PME, Office des publications de l'Union européenne, Luxembourg, 2010, p. 13.

[116] Jean-Louis MORCOS, Sous-traitance internationale ou délocalisation? Un aperçu de la littérature et études de cas en provenance du réseau SPX/BSTP, Vienne, 2004, pp.7-8, consulté dans le site : https://www.unido.org/fileadmin/import/28897_Soustraitanceoudelocalisation.pdf, 20/07/2013.

المتوسطة و تعاونها مع مختلف الإطارات الوطنية التي تهدف إلى تحسين تجانس السياسات و التنسيق بين مختلف الإدارات، و بالتالي تحتاج الدول النامية و الانتقالية إلى مساعدات كبيرة لتقوية قدراتها في وقت مبكر حتى تتمكن من تشكيل إستراتيجياتها فيما يخص تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و لم تتوقف عملية مساعدة تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن التطور منذ العديد من السنوات و على مستوى أغلبية الدول، حيث تأخذ العديد من الأشكال تختلف حسب طبيعة الدولة و الشركاء الذين تتعاون معهم، و نلاحظ من جهة أخرى تواجد اختلافات أساسية في الطريقة التي تسهم فيها الهيئات العالمية ذات المستوى العالمي في تقوية قدراتها، و تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حقل واسع النشاط تنتشر فيه العديد من المبادرات.

و قد ينشأ خطر نتيجة لتلقي الشركاء آراء متضاربة في بعض الأحيان، و متكاملة في أحيانا أخرى من طرف مختلف الفاعلين، لتترجم هذه الآراء فيما بعد إلى زيادة الأنشطة المتعارضة التي تستدعي القيام بالتنسيق بين مختلف الأطراف، و الذي أصبح من الأولويات التي تمكن من تحسين فعالية و كفاءة استخدام الموارد، سواء كان ذلك من جهة الشركاء أو من جهة الفاعلين المتواجدين على مستوى السلطة العليا، الذين يقوموا بتحليل هذه النتائج و تحديد الإشكاليات ذات الأولوية.

في حين ينبغي الاستشاريين الذين يعملون على وضع إجراءات، أن لا يعتمدوا على البرامج التي يتم إعدادها ضمن البرامج الحكومية و القوانين التشريعية فقط، بل ينبغي أن يشركوا القطاع العام و القطاع الخاص من أجل التمكن من الإسهام الكبير في تنمية الثقة ببين مختلف الأطراف.

و في الأخير نشير إلى أن تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تمثل حلا لكل المشاكل، حيث إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المبالغ المالية الكبيرة التي تستثمر على مستوى الهيئات الداعمة فإننا نجدها لم تجلب النتائج المرجوة، و المخطط لها، لذا ينبغي مراجعة كل البرامج و الآليات التي سطرت لمساعدة تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الفصل الثالث: إستراتيجية تنمية المقاولية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

تمهيد

لقد تبنت الجزائر النظام الاقتصادي الموجه منذ الاستقلال محاولة منها لبسط العدالة، و محاربة الفقر على مستوى المجتمع، لكن باء هذا المنهج بالفشل، ليتقرر مع نهاية الثمانينات (1980) كسر هذا النهج، و تعويضه بمنهج آخر يعتمد على الاقتصاد الحر، معتمدة على نموذج جديد للتنمية الاقتصادية، حيث ثبت لها أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أصبحت تشكل العنصر اللازم و للتكامل و التنوع الاقتصادي، كما تشكل المصدر الأساسي للثروات و التشغيل و العامل الأساسي لترقية الصادرات خارج المحروقات، وبالتالي برزت هذه المؤسسات كبديل عن المؤسسات كبيرة التابعة للدولة.

حيث أن تعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة النشيطة و ذات إمكانيات هائلة للنمو، يمثل الوسيلة الأنجع للإنشاء السريع لمناصب شغل دائمة، و يسمح لها باستثمار الثروات العديدة التي تمتلكها، الأمر الذي يستوجب إنشاء مجال اقتصادي ملائم للاستثمار و للإنتاج بصفة عامة.

لكن نقص الثقافة المقاولية في المجتمع الجزائري الذي نشأ على أساس فكر اشتراكي، جعل منحى إنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يسير بوتيرة جد ضعيفة، لذا قامت السلطات العليا بخلق العديد من الهيئات الداعمة و المساعدة للمقاولية بهدف بعث روح المقاولة و مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و لقد تزامن ذلك مع

تزايد عدد الدراسات التي تبحث عن زيادة فعالية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و لكن و في نفس الوقت كان هناك نوع من التهميش للمقاول الذي يعتبر أساس هذه الحركية، سواء كان ذلك من جهة الباحثين أو السياسات الحكومية، و التي أعطت اهتمام حقيقي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و لكن لم تنتبه إلى المقاول الذي يعتبر مفتاح هذه السيرورة الاقتصادية الجديدة.

و لهذا سنعرض من خلال هذا الفصل التحولات الاقتصادية الجزائرية التي ستمكننا من الحصول على صورة واضحة و شاملة تبين الإطار الذي نشأت فيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ثم نتطرق إلى تطور و تعريف المقاولية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، لنحاول فيما بعد عرض و تحليل دور المقاول و المؤسسات للصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية، لننتهي بتحليل الإستراتيجية المعتمدة في تنمية المقاولية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

1. تطور تاريخ المقاول و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

لقد مر الاقتصاد الجزائرية بتحولات عميقة و التي كان لها الأثر البالغ على الهيكل الاقتصادي بشكل عام، و هو ما نتج عنه تشجيع القطاع الخاص، مما أدى إلى ارتفاع شأن المقاول داخل المجتمع، و كذا ازدياد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تشجيع المبادرات الفردية.

2.1. التطور التاريخي للمقاول و المقاولية في الجزائر

لقد نتج من التطورات الاقتصادية السابقة سواء على المستوى العالمي، أو على مستوى الجزائر إلى الاتجاه شيئا فشيئا نحو الوحدات الصغيرة، و الجزائر كبقية كل دول العالم انتبهت إلى الدور الفعال الذي يمكن أن يلعبه المقاول في التنمية الاقتصادية، من خلال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي يقوم بإنشائها، و يبدو من المنطقي الر جوع للجذور التاريخية لظهور المقاول في الجزائر، الأمر الذي سيمكننا من الحصول على فكرة واضحة عن نوعية المقاول في الجزائر، و هو ما سيتم التطرق له فيما يلي.

1.2.1. المقاول في فترة ما قبل الاستقلال

لقد تميز النظام الاقتصادي الجزائري قبل الاستقلال بطابعه الزراعي، و إذا ما تحدثنا عن المقاول في هذه الفترة فإن نرجع إلى فكرة الملكية التي سادت فترة ما قبل الاستعمار، و خاصة فكرة ملكية الأرض، التي كانت تتبع آنذاك النظام الإسلامي الذي يعتبر أن الأرض ملك لله في مرتبة أولى، ثم للمجتمع الإسلامي في مرتبة ثانية.، لذا كانت تسير من طرف الباي. لكن في الواقع كانت تمنح الأراضي الجيدة و الخصبة للبيلك الذي كان يستغلها اعتمادا على الخماسة، و النوع الثاني من الأراضي كانت تعرف "بآزال" و هي أراضي تابعة للقبائل، يقوم الباي بشرائها لهم. أما النمط الثالث فهي الأراضي القروية و هي أراضي صغيرة كانت تمارس فيها أنشطة تربية الحيوانات الأليفة.و ما ميز هذه الفترة أيضا هو الملكية الجماعية للأراضي، أي لا توجد أية ملكية فردية للأراضي أو وسائل الإنتاج.[117]

و لكن بعد انفكاك الفكر القبلي لم تصبح الملكية جماعية بل أصبحت عائلية، و لم تكن أبدا ملكية فردية خاصة، و كانت تمنح من طرف «الطُلبَة» و هم حكماء القبيلة، و كانت تتوارث وفق الشريعة الإسلامية، و لكن نتيجة لتراجع

[117] Abdelatif BENACHENHOU, formation du sous développement en Algérie : Essai sur les limites du développement du capitalisme 1830 – 1962, 6éme édition, OPU, Alger, 2009, pp.28-33.

دور العائلة تحولت ملكية الأراضي إلى شكل آخر، حيث أصبح الفرد يمارس العمل مباشرة على مستوى الأرض هو من يمتلكها، كما تنتقل الملكية عن طريق التنازل أو تسديد دين سابق (رهن عقاري).

و لكن مع دخول المستعمر الفرنسي للجزائر سنة 1830 بأمر من الملك الفرنسي شارل العاشر، و استيلائه على مدينة الجزائر العاصمة، تم جلب عدد كبير من المستعمرين و قامت بإسكانهم في الجزائر، و قامت فرنسا ببيع حجم كبير من الأراضي للمستعمرين متبعا مخطط تم إعداده بشكل جيد، و لكن تطلبت عملية الإسكان هذه عدد كبير من الخبازين و الحدادين و البنائين يعملون على خدمة المستعمرين، و لكن العملية تمت بصفة غير منسقة، حيث تم استقدام هؤلاء من منطقة الألزاس الفرنسية، كما تم جلب الخشب و الصخور من جزر البليار الاسبانية، لتساعدهم على تشييد السكنات، و كذا الألبسة و الغذاء من أجل تلبية حاجات المستعمرين. و من أجل إتمام الإجراءات الجمركية تم فتح غرف تجارة بكل من مدينة الجزائر العاصمة سنة 1830، و وهران سنة 1844، و بقسنطينة سنة 1846، و عنابة سنة 1847، وساعدت هذه الغرف التجارية فيما بعد في خلق العديد من المؤسسات الصغيرة من طرف المستعمرين، الذين أتوا من فرنسا و من شبه جزيرة مالطا ألمانيا، و إيطاليا و سويسرا والعديد من الدول الأخرى. حيث تم إنشاء أول مؤسسة في سنة 1830 و امتدت ظاهرة إنشاء المؤسسات إلى غاية 1880 و 1890. و كانت معظمها تنشط في قطاع الخمر و السجائر و الصناعات الغذائية، حيث كانت تنطلق صغيرة ثم تبدأ تكبر شيئا فشيئا لتصبح مؤسسات كبيرة. كما أنشئت وحدات تابعة لمؤسسات إيطالية على غرار شركة فيريرو (Ferrero) التي قامت بإنشاء فرع لها مختص في صناعة العجائن في الجزائر في تلك الحقبة الزمنية. حيث أصبحت شركة فيريرو في سنة 1930 الرائدة عالميا في صناعة الكسكس، كما تم جلب شركات عملاقة من أجل إقامة السكك الحديدية و تشييد الطرق، و أقيمت شركات لاستخراج النفط بعد أن تم اكتشافه. و من جهة أخرى بدأت العائلات الفرنسية تقطن الجزائر، و تكبر شيئا فشيئا، و التي أقامت صناعات صغيرة في مجال الخمور و الصناعة الغذائية، كما قام بعض الضباط العسكريين و بعض الساسة بإقامة مؤسسات صغيرة خاصة بهم، إضافة إلى بعض اليهود الذي نشطوا في قطاع الصناعة مثل مؤسسة أورونجينا (Orangina)، بالتالي سيطر المقاول المستعمر على الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة. [118]

و تجدر الإشارة هنا إلى غياب المعلومات حول تكور المقاولية و المقاولة في هاته الفترة لأنه تم إتلافها من قبل المستعمر، و الباقية منها تم إهمالها.

أما الفترة الاستعمارية فقد تميزت بغياب النخبة الاقتصادية و الاجتماعية، نتج عنه غياب للمقاولية، لأنه لم يكن هناك مقاولين جزائريين، خاصة المسلمون منهم (أي السكان الأصليين)، حيث أشارت إحصائيات INSEE في سنة 1954 أنه بلغ عدد السكان المستعمرين 984.000 فرد نجد من بينهم 94% منهم فرنسيين، أما السكان المسلمون فبلغ عددهم 8.700.000 فرد، أي بمعدل أوروبي مستعمر واحد مقابل تسعة جزائريين، و كانت الجزائر في تلك الفترة دولة متخلفة (نسبة مرتفعة للأمية، سوء التغذية، نسبة عالية من الوفيات على مستوى الكبار و الصغار، تردي وضعية المرافق الصحية، تدني المستوى التعليمي...).

[118] Jean-Jacques JORDI, «une histoire de l'entrepreneuriat algérien», cité in : Histoire d'Entreprise Magazine, N°07, Juillet 2009, pp.30 – 32. (pp.30 – 37)

كما تميزت الجزائر في هذه الفترة بضعف الصادرات و كبر حجم الواردات، أي كانت الجزائر تابعة بشكل كبير للخارج، كما كان الاقتصاد الاستعماري الجزائري كان اقتصاد زراعي يتبع نمط دول العالم الثالث، حيث بقي أغلبية السكان يعملون في القطاع الزراعي. و حسب الإحصاء الذي تم إنجازه في سنة 1954، وجد أن السكان المسلمين الزراعيين و خاصة الذين يتمثلون في الملاك الصغار، أي مزارعين صغار يقوموا بزراعة البطاطا من أجل تلبية الرغبات ذات الأولوية.

2.2.1. المقاول في الجزائر المستقلة

مع مطلع الاستقلال، كان بإمكان ملاك المؤسسات الجزائرية التي كانت تعمل في مختلف القطاعات (الإنتاج، التجارة، و أيضا الحرف) متابعة العمليات الاستغلالية لأنشطتهم دون توقف، و كان ينظر للمقاول في هذه المرحلة بنظرة سيئة «الشخص الأناني»، لأنه بدلا من أن يهتم بتحرير الجزائر، كان يقوم بالعمل على توطيد علاقات مع المستعمر من أجال خدمة مصالحه الخاصة. كما انتهز المقاولون الصناعيون و التجار الأوضاع السائدة آنذاك، ليقوموا بخلق مؤسسات و يطبقون أسعار مرتفعة لمنتجاتهم دون الأخذ بعين الاعتبار الوضعية المزرية للمجتمع، إذا كان السكان ذوي الدخول الضعيفة هم الشريحة الأوسع و الأكبر. في حين هم يقطنون الأماكن الراقية و القريبة من مراكز الحكم و السلطة في البلد.[119] و لم تتحسن صورة المقاول بعد الاستقلال، حيث منذ سنة 1962 و إلى غاية 1989 كان ينظر للمقاول على أنه شخص انتهازي، و انه ينتمي للطبقة البورجوازية الاستغلالية (الميثاق الوطني 1976)، إذ لم يتعدى عدد المقاولين في سنة 1962 الأربعون (40) مقاولا.[120]

لذا، و من أجل محاربة الاستغلال قامت الدولة الجزائرية بحصر حقل المقاولية الخاصة، حيث لم يحق للمقاولين الاستثمار إلا في الأنشطة المكملة لأنشطة المؤسسات الكبيرة التابعة للدولة، و كان يشترط أن لا يتعدى حجمها عتبة مؤسسة متوسطة الحجم (قانون الاستثمار لسنة 1963، 1966، 1982)، حيث كان يبلغ الحد الأقصى للاستثمار ثلاثون (30) مليون دينار جزائري.

و أتسمت صورة المقاول في هذه الفترة بالضبابية[121]، إذ كان الاهتمام موجه نحو المؤسسات العمومية الكبيرة التي تهدف إلى نشر الاشتراكية من خلال تجسيد عدة أهداف مثل امتصاص البطالة، تكوين العمال في مجال التسيير الأمر الذي يساعد على إدارة المؤسسات (ميثاق قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات 1971)، و كذا خلق طبقة متوسطة على مستوى المجتمع بهدف الحد من سيطرة الطبقة البورجوازية المستغلة على الاقتصاد الوطني.

و على ضوء هذه النقاط المختلفة نلاحظ أنه حتى و لو لم يهمش المقاول بصفة نهائية من النشاط الاقتصادي، إلا انه كان يعمل في إطار محيط اقتصادي جد خاص الذي تتحكم فيه الدولة، أي سوق غير تنافسي، و أسعار ثابتة تحددها الإدارة، احتكار من طرف الدولة، البيروقراطية (على مستوى البنوك و الإدارات)، و الفساد الذي يمس المحيط الاقتصادي، أضف إلى ذلك ضعف البعد الثقافي و المعرفي الذي كان يطبع الأفراد.

---

[119] Mokhtar BELAIBOUD, Op.Cit, p.22.

[120] Mohemed LARABI, «La PME algérienne, rappels historiques», cité in: La PME algérienne et le défi de l'internationalisation, ouvrage collectif, sous la direction de André JOYAL and all, l'Harmattan, Paris, 2010, p.118. (pp.117-122).

[121] Ahmed DAHMANI, l'Algérie à l'épreuve: économie politique des réformes 1980- 1979, l'Harmattan, Paris, 199, p.62.

لكن، و نظرا للأحداث التي ميزت الجزائر على المستوى الداخلي و الخارجي، قامت الجزائر فجاة بتكسير نظامها الاقتصادي، و أطلقت نظام جديد في سنة 1980 يرتكز على فكر السوق، و الذي أعطى نظرة جديدة للمقاولية الجزائرية.

3.2.1. المقاول في ظل انتقال الجزائر إلى الاقتصاد الحر

بعد فشل الاشتراكية و خسارة أغلبة المؤسسات الكبيرة التابعة للدولة، أطلقت الجزائر إصلاحات كبيرة من اجل الدخول إلى اقتصاد السوق، تحرير الأسعار (قانون 90 – 01 المؤرخ في 1990 من قانون النقد و القرض، و قانون تحرير الأجور المبني على المفاوضات بين العمال و أرباب العمل)، وإلغاء الاحتكار على مستوى التجارة الخارجية، و فتح رؤوس أموال بعض المؤسسات العمومية للمساهمين الخواص، و إنشاء سوق مالي في سنة 1996 أصبحت الدولة تستهدف المقاول كفاعل أساسي في التنمية الاقتصادية في ظل التوجه الجديد، و منذ ذلك أصبح المقاول مركز الاهتمامات عند الشروع في تحضير سياسات التنمية، حيث عرفت العديد من الهيئات النور بهدف مساعدة المقاول على إنشاء مؤسسة و تنميتها. [122]

2.1. التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

لقد ظهرت غالبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بعد الاستقلال، و تطورت بصفة بطيئة دون أن تتمكن من الحصول على هياكل أو بنية فوقية ملائمة و لا خبرة تاريخية مكتسبة. و على العموم هناك فترتان متميزتان طبعت تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منذ الاستقلال؟

الفترة الأولى و التي دامت حتى سنة 1988، عرفت تنظيما ركز على تحديد توسع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة مع الإشارة إلى إقامة عدد معتبر من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاضعة للقانون العام على مستوى الجماعات المحلية.أما الفترة الثانية، فبدأت تدريجيا منذ سنة 1988، و كان من آثارها لإقامة محفزات لترقية و إنعاش هذه المؤسسات في إطار المبادرة الخاصة. و على العموم لقد مر تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبر ثلاث مراحل يمكن إيجازها فيما يلي:

1.2.1. تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفترة 1963 – 1982

كان قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي بقي مهمشا تماما خلال هذه الفترة، وقد تكون بعد الاستقلال في معظمه من المؤسسات الصغيرة التي أسندت إلى لجان التسيير بعد رحيل ملاكها الأجانب، كما أنها و منذ 1967 أصبحت ضمن أملاك الشركات الوطنية.

و في سنة 1962 لم يتعد عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 1139 مؤسسة، و التي كانت تتوزع على ثلاثة عشر (13) قطاع اقتصادي، لذا تم إصدار قانون الأول للاستثمار في 26 جويلية سنة 1963، و هذا لمعالجة عدم استقرار المحيط الذي عقب الاستقلال، و لكن كان له أثر ضعيف على تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث تعبئة الرأسمال الوطني و الأجنبي، و ذلك رغم المزايا و الضمانات الهامة التي منحت لهؤلاء.[123]

أما قانون الاستثمار الذي صدر سنة 1966 فهدف إلى تحديد نظام يتكفل بالاستثمار الوطني الخاص في إطار التنمية الاقتصادية. و قد تضمن هذا القانون احتكار الدولة للقطاعات الاقتصادية الحيوية و إلزام اعتماد المشاريع الخاصة

---

[122] Leïla MELBOUCI, Le capital social et le comportement innovateur de l'entrepreneur algérien, p.03, consulté dans le site : http://web.hec.ca/airepme/images/File/2008/C36.pdf, 23/07/2013.

[123] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول: من أجل سياسة لتطوير تنافسية المؤسسات الصغرى و المتوسطة، الدورة العامة العشرون، منشورات المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، الجزائر، جوان 2002، ص.09.

من طرف لجنة وطنية للاستثمارات على أساس معايير انتقائية. و وفق منظورها و منطقها، تضمنت تدابير سنة 1966 إجراءات لجلب المستثمرين الذين طلبوا الاعتماد. مع ذلك، بقيت شروط الاعتماد معقدة كثيرا حتى أنها أدت إلى فقدان مصداقية اللجنة الوطنية للاستثمارات التي توقفت نشاطاتها بعد ذلك سنة 1981، حيث تشير نتائج الإحصائيات التي أجريت سنة 1982 أن أغلبية المؤسسات التي كانت تنشط في القطاع الاقتصادي آنذاك تمتلك رأسمال يقل عن 3.3 مليون دينار من مخزون رأسالمال الخام، حيث أن 65% من هذه المؤسسات لا يتعدى عدد عمالها عتبة الثلاثون (30) هذا إذا لم يكن أغلبها لا يتجاوز عتبة المؤسسات الصغيرة (أي ما بين 05 و 19 عامل)، إضافة إلى ذلك نجد أنه في الفترة ما بين 1966 و 1980 كان هناك عدد كبير من المؤسسات الصغيرة التي يقل عدد عمالها عن الخمسة.[124]

و قد كان الهدف من المفهوم الغامض «للملكية الخاصة المستغلة» يكمن في تحديد توسع المؤسسة الخاصة عن طريق المراقبة الصارمة، لا بما عبر جباية تمنع أي تمويل ذاتي، و يضاف إلى الضغوط الإيجابية التي تقلص من انتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قوانين عمل قاسية و حرمان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة من التجارة الخارجية.

و بشكل عام، بقيت الأوضاع مناسبة لقطاعات التجارة و الخدمات التي استقبلت استثمارات الخواص. و بالنسبة للصناعة ركز الرأسمال الخاص على إستراتيجية تعويض الواردات في مجال سلع الاستهلاك النهائية كالصناعات الزراعية الغذائية و النسيج و الكيمياء البسيطة و تحويل البلاستيك و مواد البناء.

2.3.1. تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفترة 1982 – 1988

أظهرت هذه الفترة إرادة كبيرة لتأطير و توجيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفق الأهداف التي سطرها المخطط، ففي بداية سنوات الثمانينات (1980)، أبرزت الإحصائيات الاقتصادية و الاجتماعية في الفترة 179- 1980 من خلال المخطط الخماسي أنه هناك غياب كبير لتوازن الاقتصاد الوطني، حيث بالفعل كان هناك تواجد للمؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة على مستوى الاقتصادية، و لكنها كانت بطريقة فوضوية، عكس المؤسسات العمومية الكبيرة[125]، و تترجم هذا الإشكال إلى إصدار إطار تشريعي يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني (القانون المؤرخ 1982/08/21) الذي تستفيد من خلال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الإجراءات التالي:

- حق الحصول على المعدات و التجهيزات و حتى بعض المواد الأولية.
- الاستفادة من الرخص الإجمالية للاستيراد، و من نظام الاستيراد بدون دفع.

و مع ذلك تسبب هذا الجهاز في تعزيز بعض العقبات، و يضاعف بعض العقبات التي تحول دون توسع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لا سيما عبر:

- أصبح إجراءات الاعتماد عملية إلزامية لكل استثمار (مما يشكل بالفعل تراجعا مقارنة بقانون سنة 1966).
- أن لا يتعدى التمويل الذي تقدمه البنوك نسبة 30% من قيمة الاستثمارات المعتمدة.

---

[124] سليمة غدير أحمد، «تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر»، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد2012/10، ص.130. ص ص (125 – 136).

[125] Sultana DAOUD, «Environnement institutionnel et politique de promotion de la PME», Cité in : Economies émergents et politiques de promotion de la PME : Expériences comparées, Ouvrage collectif, sous la direction de Driss GUERRAOUI et Xavier RICHET, l'Harmattan, Paris, p.334. (pp.333-347).

- أن لا تتجاوز مشاريع الاستثمار ثلاثة (30) مليار دينار جزائري لإنشاء مؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو بالأسهم و عشر (10) ملايين دينار جزائري لإنشاء مؤسسات فردية أو شركات تضامن.
- لا يحق امتلاك عدة مشاريع في آن واحد.

كما أنه و في سنة 1983 تم إنشاء ديوان يهدف إلى توجيه و متابعة و تنسيق الاستثمارات الخاصة (OSCIP) الذي وضع تحت وصاية وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، و من بين مهامه الأساسية:

- توجيه الاستثمار الوطني الخاص نحو نشاطات و مناطق تضمن تلبية حاجات التنمية و ضمان التكامل مع القطاع العمومي.
- ضمان التكامل و التناسق بين الاستثمارات الخاصة و مسار التخطيط.

و أدى صدور قانون الاستثمارات سنة 1982 و إنشاء ديوان توجيه و متابعة و تنسيق الاستثمارات الخاصة، إلى الاهتمام و لأول مرة منذ الاستقلال بالقطاع الخاص و الاعتراف بدوره افعال في تجسد أهداف التنمية الوطنية، لكن بقيت هذه التشريعات محدودة التأثير على إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة جديدة.

و قد أدى تحديد سقف الاستثمارات إلى توجيه جزء من الادخار الخاص نحو نفقات غير منتجة أو خاضعة للمضاربة، أما بالنسبة للاستثمار المنتج، فأكدت طلبات القروض المقدمة بين سنوات 1983 و 1987 التطور الهام للوتيرة السنوية المسجلة في مجال إنشاء المؤسسات. لكن انصب استثمار المؤسسات الصغيرة الخاصة على الاهتمام بفروع النشاط التقليدية التي تعوض واردات السلع الاستهلاك النهائية.

و رغم ذلك سمحت الإجراءات التي اتخذت في سنة 1982 بالتوجه منذ سنة 1983 نحو الاستثمار في قطاعات كانت مهملة سابقا من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كتحويل المعادن و الصناعات الميكانيكية و الكهربائية ذات الحجم الصغير.

3.3.1. تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انطلاقا من 1988

أدى تفاقم الأزمة التي عانت منها الجزائر في سنة 1988، إلى تبني الدولة لخيار التوجه نحو الاقتصاد، حيث وضعت إطار تشريعي جديد و شرعت في القيام بالعديد من الإصلاحات الهيكلية، هدفت لتحقيق ما يلي:

- استبدال النظام الاقتصادي المسير إداريا بالنظام الاقتصادي الحر.
- العمل على استقلالية أفضل للمؤسسات العمومية و إخضاعها للقواعد التجارية.
- تحرير الأسعار بصفة عامة بما تشملها أسعار الصرف.
- استقلالية البنوك التجارية و على رأسها استقلال بنك الجزائر.

و بهذا الصدد، جاء قانون النقد و القرض في سنة 1990 في مادته رقم 183 بمبدأ حرية الاستثمار الأجنبي. حيث سمح بفتح المجال لكل أشكال مساهمة الرأسمال الأجنبي و تشجيع كل أشكال الشراكة دون أي استثناء.

و مع بداية سنة 1990، برز مبدأ جديد قائم على الحرية و المساواة في المعاملة بين المؤسسات الجزائرية العمومية و نظيرتها المؤسسات الخاصة، و الذي نتج عنه إلغاء كل الاحتكارات و تحرير التجارة، و كل ذلك بهدف تحقيق التنمية.[126]

[126] صالح صالحي، «أساليب تنمية المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الجزائر»، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد2004/03، ص.27. (ص ص .22-45).

لكن اصطدم تطبيق النصوص في سنة 1993 بجمود المحيط العام الذي يفترض أنه خدمة للاستثمار. إذ أن التبـــــــــــاطؤ البيروقراطي و المشاـــــــــــكل المرتبطـــــــــــة بتسيير العقار الصناعي قد ألغت فعالية الجهاز الجديد، جعلت

وكالة ترقية و دعم الاستثمار تفرز حصيلة استثمار جد متواضعة.

و لتقديم التصحيحات الضرورية و إعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار، أصدرت السلطات العمومية سنة 2001 أمرا خاص بتطوير الاستثمار (رقم 01603 الصادر في 2001/08/20) و قانون توجيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[127]، الذي تم على أساسه تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كان شكلها القانوني، أو القطاع الاقتصادي الذي تنشط فيه، و التي:

- تشغل من واحد (01) إلى مائتان و خمسون (250) شخص.
- لا يتجاوز رقم أعمالها اثنان (02) مليار دينار جزائري، أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها (ميزانيتها) السنوية 500 مليون دينار جزائري.

و يمكن تفصيل الحدود التي تفصل بين مختلف المؤسسات من خلال الجدول التالي:

جدول(4): تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القانون الجزائري

المعيار	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الحصيلة السنوية
المصغرة	01 – 09	< 20 مليون دج	من 01 إلى 10 مليون دج
الصغيرة	10 – 49	< 200 مليون دج	من 10 إلى 100 مليون
المتوسطة	50 – 250	من 200 مليون إلى 02 مليار	من 100 إلى 500 مليون
الصغيرة و المتوسطة (PME)	01 – 250	< 02 مليا ر دج	أكثر من 500 مليون دج

المصدر : المادة 04، و 05 و 06 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 77 الصادرة في 15 ديسمبر سنة 2001، ص ص. 05- 06.

و نلاحظ أن هذا التعريف قد أخذ ثلاثة معايير كمية تفرق بين المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة، و من تزيد عن ذلك السقف تعتبر مؤسسات كبيرة، و هو ما يشبه التصنيف المعمول به في الاتحاد الأوروبي سنة 1996. كما يحدد القانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إجراءات التسهيل الإداري التي يمكن تطبيقها خلال مرحلة إنشاء مؤسسة. و ينص أيضا على إنشاء صندوق ضمان القروض التي تقدمها البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

كما تضمن تدابير عامة و تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سياسة الدولة لدعم و مساندة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و التدابير المشتركة المتعلقة بتطوير نظام إعلام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و بالتشاور مع الحركة الجمعوية في المؤسسات.

و أولى القانون أيضا أهمية خاصة للجانب الإعلامي الاقتصادي و الإحصائي، إذ ينبغي تجسيد مشروع مركز الدراسات و الأبحاث حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي سبق تقديمه خلال مجلس الحكومة سنة 1998. كما

[127] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47، الصادر في 22 أوت 2001.

نص القانون أيضا على التكفل بترقية المقاولة من الباطن باعتبارها أحسن وسيلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. [128]

و قد توالت فيما بعد عملية الإصلاحات و إصدار القوانين التي ساعدت على تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أي أن القطاع الخاص بشكل عام و قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل خاص كان ثمرة سياسات التحرير الاقتصادي، الذي تنامى دوره و الاهتمام به على حساب المؤسسات الكبيرة، لتسهم فيما بعد في التنمية الصناعية و ترفع من الكفاءة الاقتصادية[129]، فإذا ما أخذنا الجانب المالي نجد أن الجزائر و السلطات التابعة لها قد سخرت أموالا كبيرة لتنمية القطاع الخاص، سيما منذ سنة 1997 التي عرفت إصدار للعديد من التشريعات و القوانين التي تشجع الاستثمار على مستوى القطاع الخاص.

2. إستراتيجية تنمية المقاولية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

إن عملية الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق استوجب البحث عن سبل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها حتى تتمكن من أداء دورها في التنمية، ولما هذه المؤسسات من أهمية بالغة في الاقتصاديات المعاصرة، اتخذت الجزائر العديد من الآليات والاستراتيجيات التي تهدف إلى تنمية هذا القطاع، فمن جهة نجد في هذا الإطار جملة من الأجهزة المرافقة لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعمل على المستوى الوطني، و من جهة أخرى نجد بعض الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية بناء شراكات أجنبية تهدف إلى تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، في حين لم ينتبه إلى بعث روح المقاولة و المقاولية وسط المجتمع إلى مؤخرا، و لكن في مجملها كانت كل السياسات و الاستراتيجيات التي هدفت غلى تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تهدف ضمنيا إلى تشجيع روح المقاولة.

و تكمن مختلف آليات دعم و تنمية المقاولية و المؤسسات لصغيرة و المتوسطة في:

- آليات دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- آليات دعم الحصول على تمويل.
- آليات أخرى لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1.2. آليات دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و نجد في هذا الإطار ما يلي:

1.1.2. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي،[130] أنشئت بموجب القانون رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، في شكل شباك وحيد غير ممركز موزع عبر 48 ولاية على مستوى الوطن يُخوَّل للوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات و تسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار، والتي قد تكون في شكل:

- إنشاء مؤسسات جديدة.

---

[128] المادة 21، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47، الصادر بتاريخ 22 أوت 2001، ص.07.

[129] Mohamed MADOUI, entreprises et entrepreneurs en Algérie et dans l'immigration, Karthla, Paris, 2012, p.60.

[130] المادة الأولى ، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 55 الصادر بتاريخ 26 سبتمبر 2001 ، ص.08.

- توسيع قدرات الإنتاج.
- إعادة تأهيل و هيكلة المؤسسات.
- المساهمة في رأسمال الشركة.
- المساهمة الجزئية أو الكلية في خوصصة بعض المؤسسات العمومية.

و خلال سنة 2012، كانت أغلبية المشاريع المنجزة ترتكز في قطاع النقل بنسبة أكثر من 50% من إجمالي المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، و التي سمحت باستحداث 14368 منصب عمل، و هو ما يمثل 15,72% من إجمالي مناصب العمل التي تم استحداثها على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، في حين يمثل قطاع الصناعة 14,71% من المشاريع المسجلة، و الذي ساهم في استحداث 34,44% من مناصب العمل المصرح بها. كما تشير إحصائيات 2012 إلى أن أغلبية المشاريع المسجلة هي تابعة للقطاع الخاص

كما تشير الإحصائيات أن أغلبية المشاريع المنجزة، هي في شكل مؤسسات صغيرة و متوسطة، إذا ما أخذنا عامل عدد العمال كمعيار لتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسط، وفقا للتعريف الذي وضعه المشرع الجزائري، و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل(3): تصنيف المشاريع المسجلة في ANDI حسب عدد العمال

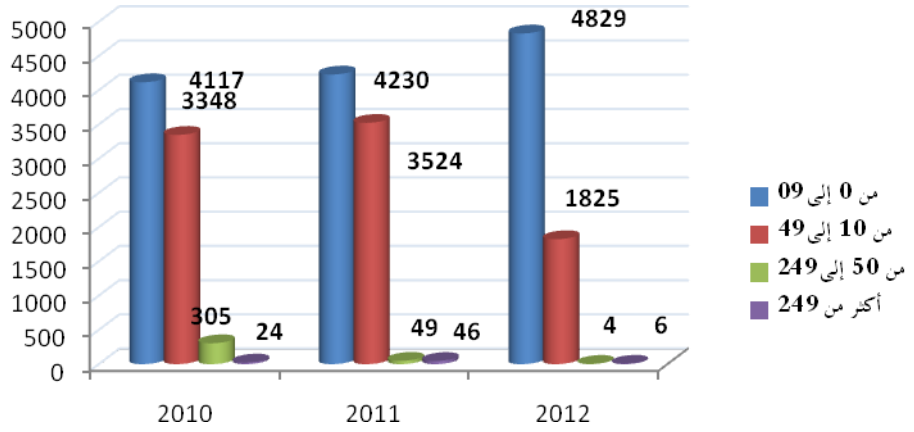

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد 22، أفريل 2013، ص.31.

وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد 20، مارس 2012، ص.34.

فأغلبية المشاريع المسجلة في نهاية سنة 2012 يقل عدد عمالها عن 49، أي أنها لم تصل حتى إلى حد مؤسسة متوسطة.

2.1.2. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

أنشئت هذه الوكالة في إطار الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية، من أجل إعطاء دور أكبر لهذه الوكالة في مجال المساهمة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة، فلقد تم إنشاء الوكالة الوطنية للقـــــرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي سنة 2004.[131]

[131] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 05 الصادر بتاريخ 25 جانفي 2004، ص:08.

يستفيد المستثمر في إطار الوكالة الوطنية للقرض المصغر من نمطين من التمويل، يتمثل النمط الأول في منح قرض لتمويل شراء مواد أولية، حيث يبلغ الحد الأقصى للقرض الممنوح في إطار قانون القرض المصغر 1.000.000 دج أما في ولايات الجنوب فقد يصل إلى 25.000.000. أما التمويل الثاني فيختص بالاستثمارات في شكل تمويل ثلاثي، حيث تبلغ نسبة مساهمة المقاول 1% من حجم الاستثمار، و تتكفل الوكالة بتمويل 29% من قيمة المشروع، أما النسبة المتبقية و التي تبلغ 70% فتمول من طرف البنك، و تتراوح آجال التسديد مابين سنة إلى خمس سنوات.[132] و يضمن الحصول على القرض البنكي من طرف الهيئات البنكية، بعد ما تم إمضاء عقد بين ADS و الخزينة العامة فيما يخص الإعفاء من تسديد الفوائد المطبقة.

و يعفى القرض المصغر من تسديد الفوائد بنسبة 100 %، و التي يتم تسديدها من طرف خزينة الدولة، و يتكفل البنك بدراسة وضعيات التسديد و السحب و استحقاقات الفائدة لحساب وكالة القرض المصغر في كل ثلاثي، لتقوم فيما بعد هذه الوكالة بتحويل تلك الوضعيات إلى الخزينة العمومية حتى يتسنى لهذه الأخيرة القيام بعملية السداد.

و سجلت هذه الوكالة منذ بدأ عملها و إلى غاية 2012/12/31 ما يعادل 423.329 قرض ممنوح لتمويل عملية اقتناء المواد الأولية على المستوى الوطني، أما القروض الممنوحة في شكل تمويل ثلاثي (الوكالة، المقاول، و البنك) فبلغت 28.279 قرض، الأمر الذي سمح باستحداث 677412 منصب عمل على المستوى الوطني.

3.1.2. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94- 188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، و يساهم الصندوق في نطاق مهامه و بالاتصال مع المؤسسات المالية و الصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير و إحداث أعمال لفائدة البطالين المنخرطين فيه.[133]

يتمحور مسعى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة عبر مراكز دعم العمل الحر فيما يلي:

- تمكين المبادرون من التقييم الذاتي لأنفسهم و لقدراتهم في العمل، حتى يتسنى لهم تقرير الانسحاب أو الاستمرار.
- في حالة الاستمرار يتكفل الصندوق بمرافقة صاحب المشروع من خلال القيام بما يلي:
  - إعداد دراسة مسبقة للمشروع.
  - دراسة مدى قابلية نجاح فكرة المشروع.
  - إعداد المشروع من أجل تحديد و تحليل و تقييم اتجاهاته الأساسية.
  - تركيب المؤسسة من خلال إعداد مخطط الأعمال و متابعة إنطلاق نشاطها.

كما يستفيد صاحب المشروع من تكوين شخصي مدته حوالي عشرة (10) أسابيع تطبيقيًا أكثر منه نظريًا لغرض اكتساب المعلومات الأساسية و المهمة لنجاح نشاطه (دراسة السوق، المحاسبة، و الإجراءات الإدارية...إلخ)، كما يستفيد من المزايا المالية و الجبائية و الشبه جبائية.

أما بالنسبة للمزايا المالية فيتوقف الحد الأدنى للأموال الخاصة و القرض دون فائدة و القرض البنكي على مبلغ الاستثمار الخاص بالمشروع، و الذي يحدد حسب المستويين التاليين:

جدول(5): مستوى الاستثمارات و الإعانات حسب CNAC

---

[132] المادة 11، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 05، الصادر بتاريخ 25 جانفي سنة 2004، ص ص:13-14.

[133] المادة 05، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44 الصادر بتاريخ 07 جويلية سنة 1994، ص ص. 06-07.

المستوى	نسبة المساهمة الخاصة		نسبة القرض دون فائدة		نسبة قرض بنكي
أقل من 2 مليون دج	%5		%25		%70
ما بين 02 إلى 10 ملايين	م.عادية	م.خاصة	م.عادية	م.خاصة	
	%10	%8	%20	%22	

المصدر: المـــواد من 04 إلى09، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 03، الصـــادرة بتـــاريخ 11 جانفي سنة 2004، ص ص, 06-07.

و لا يتوقف منح المزايـــا المالية عند هذا الحد، حيث يستفيد المشروع المنجز في إطار هذا الجهاز من تخفيضات في معدل الفائدة المطبق على القروض الممنوحة من طرف البنوك و المؤسسات المالية بنسبة 100% وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 13- 254 المؤرخ في 02 جويلية المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 04- 02 الذي يحدد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين (30) سنة و خمسين (50) سنة و مستوياتها.[134]

و نلاحظ من خلال هذا الجدول أن المؤسسات المستفيدة من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تستفيد من تخفيضات هامة في نسبة الفوائد المطبقة على القروض البنكية و لاسيما تلك المؤسسات التي تنشط في مجال القطاعات ذات الأولوية و على مستوى بعض المناطق الخاصة.

و تتلخص حصيلة نشاطات مراكز دعم الحر التابعة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إلى غاية 31 ديسمبر 2012 في تمويل 74130 مشروع استثماري، مكن من خلق 144.457 منصب عمل بقيمة استثمارية تعادل 199.261.414.794 دج.

4.1.2.الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أحد هياكل المرافقة التي تسهم في دعم إنشاء و ترقية المؤسسة الصغيرة، فقد ظهرت كبديل عن التعاونيات الشبانية التي نشأت في أوائل التسعينيات (1990) وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 90 – 143 المؤرخ في 22 ماي 1990[135]، و التي جاءت بمنظور اشتراكي، حيث كانت تشترط وجود ثلاث شركاء فأكثر من أجل إنشاء مؤسسة صغيرة، إضافة إلى أن فكرة المشروع كانت تقترح من طرف هذه التعاونيات في حد ذاتها، كما كانت لا تشترط وجود مساهمة شخصية في إعداد التركيبة المالية، و مع مرور الوقت لوحظ نوع من الفشل لهذا المشروع مما دفع بالجهات المعنية إلى البحث عن البديل خلص إلى ظهور ANSEJ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996[136]، و الذي جاء في شكل قوانين تنظم إطار عمل الوكالة.

و تمنح الوكالة تمويل للمشاريع المقبولة، من خلال مستويين فقط من الاستثمار، حيث يبلغ الحد الأقصى للمستوى الأول 2.000.000 دج، و تتوزع تبعا للجدول التالي:

جدول (6): المستوى الأول للاستثمار على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

قرض بدون فائدة (إعانة الوكالة)	المساهمة الشخصية للمقاول	القرض البنكي دون فائدة[137]
% 25	% 05	% 70

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

[134] المادة 01، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 35 الصادر بتاريخ 07 جويلية 2013، ص.14.

[135] المادة 05، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 21 الصادر بتاريخ 23 ماي 1990، ص. 07.

[136] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52 الصادر بتاريخ 11 سبتمبر 1996، ص. 12.

[137] وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 13- 253 المؤرخ في 02 جويلية 2013 المعدل للمرسوم للتنفيذي رقم 03- 290 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 الذي يحدد شروط الإعانة المقددة للشباب ذوي المشاريع إلغاء الفوائد البنكية المفروضة على القروض الممنوحة للقروض الاستثمارية.

أما المستوى الثاني فتتراوح فيه قيمة الاستثمار ما بين 2000.000 و 10.000.000 دج، و تتوزع فيه نسبة مساهمة كل طرف من الأطراف حسب الجدول التالي:

جدول (7): المستوى الثاني للاستثمار على مستوى ANSEJ

القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية		القرض البنكي	
	مناطق خاصة	المناطق الأخرى	مناطق خاصة	المناطق الأخرى
%20	% 8	% 10	% 72	% 70

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

و قد تمكنت هذه الوكالة في ديسمبر 2012 من إنشاء 249.147 مؤسسة و التي تمكنت من استحداث 614.555 منصب عمل بقيمة استثمارية إجمالية تقدر بـــــــــــ 691.740.510.995 دينار جزائري. و نلاحظ من خلال الجدول أيضا أن قطاع الخدمات يستحوذ على النسبة الأكبر من بين المشاريع الممولة.كما تشير إحصائيات ديسمبر 2012، أن نسبة المشاريع الممولة التي تم إنشاؤها من طرف الإناث لا تتعدى 10% من إجمالي المشاريع، و النسبة الأكبر منهم استثمرت في قطاع المهن الحرة بنسبة 43% ليليها قطاع الخدمات بنسبة 18% و قطاع الحرف بنسبة 18 % أيضا.

5.1.2. مشاتل المؤسسات

تضمن المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات و تحديد دورها. **و** تعرف مشاتل المؤسسات على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية، و تكون في أحد الأشكال التالية:[138]

- **المحضنة:** و هي عبارة عن هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
- **و رشـــــة الربـــط:** تتمثـــــل في هيكـــــل دعـــــم يتكـــفـــل بأصحاب المشـــــاريع في قطـــــاع الصناعات الصغيرة و المهن الحرفية.
- **نزل المؤسسات:** و يتكفل هذا النزل بحاملي المشاريع ذوي النشاطات التي تهتم بميدان البحث.

تتكفل مشاتل المؤسسات في إطار الأهداف المحددة سابقـــاً بما يأتي:[139]

- استقبال و استضافة و مرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة و كذلك أصحاب المشاريع.
- تسيير و إيجار المحلات لفائدة المقاولين.
- تقديم الخدمات الملحقة.
- تقديم إرشادات خاصة بمجال النشاط.

و لقد تم إنشاء أربعة مشاتل على المستوى الوطني و التي تعمل بشكل فعلي، في حين هناك عدة مشاريع لإنشاء مشاتل أخرى على مستوى التراب الوطني، من بينها مشتلة خنشلة التي عين مدير لها رسميا في 14 ديسمبر 2011، و لكن لم تبدأ العمل رسميا لحد الآن نتيجة لعدم انتهاء أشغال التهيئة. أما عن نشاط المشاتل الأربعة الأخرى فلم تشهد نشاطا متطور إلى خلال السنوات الأخيرة نجد بل بالعكس تناقص عدد المؤسسات المستضافة في سنة 2012 مقارنة مع المؤسسات المستضافة في سنة 2011، و يكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

---

[138] المادة 02، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، الصادر بتاريخ 26 فيفري 2003، ص. 13.

[139] المواد من 05 إلى 08، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، الصادر بتاريخ 26 فيفري 2003، ص. 13.

جدول(8): عدد المشاريع المستضافة على مستوى مشاتل المؤسسات

مشاتل المؤسسات	عدد المشاريع المستضافة 2011	عدد المشاريع المستضافة 2012	نسبة التغير
عنابة	09	08	%27,59
وهران	13	09	%31,03
غرداية	09	03	%10,34
برج بوعريريج	02	09	%31,03
المجموع	33	29	%100

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد 22، أفريل 2013، ص.28.

أما المشاريع المستضافة لدى الأربع مشاتل فتتميز بتنوع أنشطتها بين تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، و الخدمات و الصناعة الغذائية و الألياف البصرية و نظام تحديد الموقع العالمي (GPS)، و إنتاج لافتات الطاقة الشمسية، الأمر الذي جعلها تسهم بشكل فعال في خلق مناصب عمل.

و لتدعيم عمل هذه الهيئة، أقر المشرع إنشاء هيئة أخرى مساعدة تتمثل في مراكز التسهيل، و التي يمكن توضيح دورها و مهامها في العنصر الموالي.

6.1.2. مراكز التسهيل

حددت الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات حسب المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فيفري 2003. مراكز التسهيل هي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع إداري لها شخصية معنوية و تتمتع بالاستقلال المالي.[140] و تتوخى هذه المراكز تحقيق الأهداف التالية:

- وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات و المبادرين.
- تطوير ثقافة المبادرة.
- تقليص آجال إنشاء المؤسسات و توسيعها و استردادها.
- تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى حاملي المشاريع.
- خلق مكان يلتقي فيه عالم الأعمال و المؤسسات و الإدارات المركزية و المحلية.
- محاولة تثمين البحث من خلال توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع و مختلف مراكز البحث و الشركات الاستشارية و مؤسسات التكوين، و الأقطاب التكنولوجية و الصناعية.
- مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعمها. لقد بلغ عدد مشاريع إنجاز مراكز التسهيل، ما يعادل 33 مشروعا، أنجز منها إحدى عشر (11) مركزا، و البقية هي في قيد الإنجاز.

و لقد عرفت مراكز التسهيل تحسن إيجابي فيما يتعلق بمرافقة و تحضير مخطط الأعمال، و لقد مست المشاريع المرافقة من طرف مراكز التسهيل عدة قطاعات نشاط، مثل البناء و الشغال العمومية، و الخدمات، و صناعة النسيج، و الصناعة الغذائية، و الصيد، و الصناعة التقليدية و الحرف، و الخشب. و لقد بلغ عدد مراكز التسهيل المتواجدة بالجزائر إحدى عشر (11) مركزا.

[140] المادة 02، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، الصادر بتاريخ 26 فيفري 2003، ص.18.

أما عدد مخططات الأعمال التي تحضيرها فقدر عددها بـــــــــــ 242، و هو مايمثل ثلاثة أضعاف العدد الذي تم تحقيقه في سنة 2011، و هو ما يمثل نسبة 11,79% من المشاريع المرافقة.

في حين بلغ عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها على مستوى مراكز التسهيل ما يعادل 587 مؤسسة، و هو ما يمثل 28,60% من المشاريع المرافقة، و التي سمحت باستحداث 1544 منصب عمل.

و عموما نلاحظ أن هاتين الهيئتين الأخيرتين المشار إليهما من طرف القانون الجزائري لا زالتـــا حديثة، و التي تضم خدمات عديدة تسهم في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل عام نظرًا لمحدودية إمكاناتها و تعدد المشاكل التي تواجهها، و نشير فقط إلى أن تعريف المشتلة الذي ورد في المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 في مادته الثانية، يضع نوعـــاً من الالتباس بين مشتلة و حاضنة و نزل المؤسسات.

7.1.2. الوكالة الوطنية لترقية حظائر التكنولوجيا

تم تحديد الطبيعة القانونية للوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وفق المرسوم التنفيذي رقم 04- 91 المؤرخ في 24 مارس 2004. و هي مؤسسات ذات طابع صناعي و تجاري، و تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و تخضع في علاقتها مع الدولة للقواعد الإدارية. كما تعد تاجرة في علاقتها مع الغير، و توضع تحت وصاية الوزير المكلف بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال، و مقرها بالجزائر العاصمة في المدينة الجديدة سيدي عبد الله.[141] و تتكفل الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية بأداء المهام الأساسية التالية:

- إعداد و اقتراح عناصر إستراتيجية وطنية في مجال ترقية و تنمية الحظائر التكنولوجية.
- تصور و وضع حظائر تكنولوجية موجهة إلى تعزيز الطاقات الوطنية قصد ضمان التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- إقامة تآزر بين المؤسسات الوطنية للتكوين العالي و البحث العلمي، و كذا المؤسسات التي تستخدم تكنولوجيا الإعلام و الاتصال حول برامج تنمية الحظائر التكنولوجية.

و تقوم هذه الحاضنات باستضافة المشاريع خلال مدة تتراوح ما بين خمسة عشر (15) شهر إلى غاية ثلاث (03) سنوات في محلات مجهزة بكل الخدمات المكتبية من انترنت ...و غيرها، مقابل إيجار يبلغ 5850 دينار جزائري خارج الرسوم.

و خلال سنة 2013 قامت حاضنة الأعمال لسيدي عبد الله باستضافة 70 مشروعا. كما تم إطلاق أول حاضنة مؤسسات في كل من ولاية وهران التي لها قدرة على استيعاب 30 مشروع، كما تم إطلاق مشروع إنشاء حاضنات أعمال على مستوى كل من ولايات عنابة و ورقلة و باتنة (بالشراكة مع جامعة الحاج لخضر).[142]

فقط ما نشير إليه، هو أن حاضنة المؤسسات متواجدة قانونيا على مستوى كل من وزارتي الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار و كذا وزارة الإعلام و تكنولوجيات الاعلام و الاتصال...و هذا يطرح الكثير من علامات الاستفهام حول دور المشرع الجزائري في وضع إطار قانوني لهذه الهيئة المرافقة لإنشاء المؤسسات سيما ذات التكنولوجيا الفائقة. كما أننا نجد غياب تام لدور حاضنات الأعمال في إنشاء المؤسسات

---

[141] المادة 01، 02، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19، الصادر بتاريخ 28 مارس 2004، ص ص. 06 -07.

[142] APS, lancement de 3 incubateurs technologiques au premier trimestre 2013, consulté dans le site : http://www.aps.dz/Lancement-de-trois-incubateurs.html, 09/08/2013.

الصغيرة و المتوسطة ضمن الإحصائيات التي تنشرها نشرية المعلومة الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصادرة عن وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار.

8.1.2. الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي و التنمية التكنولوجية (ANVREDET)

أنشئت الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث و التنمية التكنولوجية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 137/98 المؤرخ في 03 ماي 1998 تحت وصاية وزارة التعليم العالي و البحث العلمي[143]، باعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري و تتمتع بشخصية معنوية و استقلالية مالية، أسندت لها مهمة العمل مع الهياكل و الأجهزة المعنية على وضع الإستراتيجية الوطنية لتثمين البحث و التنمية بغية تنشيط و تفعيل البحث العلمي في الجزائر.[144]

و تتكفل هذه الوكالة بتعيين و اختيار نتائج البحث قصد تقييمها و تثمينها من أجل:

- ترقية التنمية و الابتكار التكنولوجي.
- تشجيع و دعم الابتكار و الاختراع.
- تطوير و ترقية سبل التعاون و الشراكة بين قطاع البحث العلمي و القطاعات الاقتصادية.
- مساندة و مساعدة حاملي المشاريع و المخترعين على اجتيازهم لكل مراحل الابتكار للخروج بالمشروع من المختبر (المخبر) إلى عالم الصناعة.

و لقد شرعت هذه الوكالة في إنشاء فروع لها على مستوى ولاية وهران، و بومرداس، و قسنطينة، و ورقلة، و رغم الجهود التي تبذلها هذه الوكالة في تثمين نتائج البحث العلمي، تبقى مساهمة البحوث العلمية الجزائرية جد محدودة في مجال استحداث براءات الاختراع، التي ينجم عنها فيما بعد إنشاء مؤسسات بناءً على هذه البراءات، و التي لم تتعدى 20% من بين 600 براءة اختراع تم إيداعها المعهد الوطني الجزائري للملكية الفكرية (INAPI)، أما بقية براءات الاختراع فهي متأتية من طرف باحثين أجانب.[145]

2. 2. آليات دعم تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن منح القروض البنكية على مستوى مختلف أجهزة دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يحتاج إلى تقديم ضمانات من طرف المقاولين المقبلين على إنشاء مؤسساتهم، و لكن نتيجة لوضعية البطالة التي يعانون منها قبل إنشاء مؤسستهم الخاصة، قد يجعلهم عاجزين عن تقديم هذه الضمانات، لذا تنبه المشرع الجزائري و السلطات المعنية لذلك، و تم على إثرها استحداث صناديق لضمان مختلف أنوع القروض الممنوحة، و يمكن تفصيل ذلك من خلال ما يلي:

1.2.2. الصندوق المشترك لضمان القروض المصغرة

يتولى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، الذي يتواجد مقره بجوار الوكالة الوطنية للقرض المصغر، و قد أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16- 04 المؤرخ في 22 جانفي 2004، المتضمن استحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة و تحديد قانونه الأساسي، يضمن هذا الصندوق القروض المصغرة التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية المنخرطة فيه لصالح المقاولين الذين تلقوا إشعارا بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

---

[143] المادة 01، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 10، الصادر في 06 ماي 2013، ص.09.

[144] محمد طايبي، «الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث و التنمية التكنولوجية واقع و أفاق»، مجلة ANVREDET، العدد 00، جوان 2007، ص.30.

[145] APS, Le taux de brevets d'invention algériens déposés à l'INAPI ne dépasse pas 20%, 27 juin 2012, consulté dans le site : http://www.questel.fr/nouveaute/nouvelles/revue_presse_cerist_28062012.pdf, 10/08/2013.

و يغطي الصندوق بناء على طلب البنوك المعنية، باقي الديون المستحقة من الأصول و الفوائد عند تاريخ التصريح البنكي، و ذلك في حدود 85%. يحل الصندوق في إطار تنفيذ الضمان، محل البنوك و المؤسسات المالية في حقوقها اعتبارا، عند الاحتمال للاستحقاقات المسددة و في حدود تغطية الخطر، و يحق للبنوك و كل المؤسسات المالية التي قامت بتمويل المشروع المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الانخراط في صندوق الضمان، كما يتعين على المستفيدين من القرض المصغر و البنوك و المؤسسات المالية إيداع اشتراكاتهم في الصندوق. [146]

4.2.2. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (FGAR)

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـــــــــ 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،[147] المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، و يتمتـــع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية. انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004. و تكمن المهمة الأساسية لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تسهيل الحصول على القروض البنكية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومشاركة البنوك في تقاسم أخطار تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الضمانات المالية المقدمة.

لقد تمكن صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سنة 2012 من منح مبلغ 5601 مليون دينار جزائري بالنسبة لعروض ضمان القروض، و مبلغ 2684 مليون دينار جزائري بالنسبة لشهادات الضمان. بمعدل 26,930 مليون دينار جزائري بالنسبة لعروض الضمان و 24,625 مليون دينار جزائري بالنسبة لشهادات الضمان

و لقد دعم صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إنشاء 79 مؤسسة صغيرة و متوسطة بمبلغ 1705 مليـــــــــون دينار جزائري، و توسيع 129 مؤسسة صغيرة و متوسطة بمبلغ 3896 مليون دينار جزائري.

5.2.2. صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (CGCIPME)

أنشئ صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (CGCIPME) بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04- 134 المؤرخ في 19 أفريل 2004، في شكل شركة ذات أسهم.

يهدف هذا الصندوق إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعنوان تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع و الخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة و توسيعها و تجديدها. ويكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان خمسين (50) مليون دينار، كما لا تستفيد القروض الفلاحية و التجارية و الاستهلاكية من ضمان القروض.[148] تتمثل المخاطر المغطاة من الصندوق فيما يأتي:

- عدم تسديد القروض الممنوحة.
- التسوية أو التصفية القضائية للمقترض.

---

[146] المادة 01، 02، 03، 04، 05، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 05، الصادر بتاريخ 25 جانفي سنة 2004، ص ص.13-14.

[147] Article01, Journal officiel algérien, N° 74, publié le 13 novembre 2002, p.11.

[148] المادة 01، 02، 03، 04، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 27، الصادر بتاريخ 28 أفريل 2004، ص.31.

تنصب تغطية المخاطر على آجال الاستحقاق بالرأسمال و كذا الفوائد المستحقة طبقا للنسب المغطاة. ويحدد مستوى تغطية الخسارة بنسبة 80% عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح عند إنشاء مؤسسة صغيرة و متوسطة، و نسبة 60% في الحالات الأخرى.[149]

و لقد بلغ عدد الملفات المضمونة في سنة 2012 لوحدها، مـــــــــا يعادل 623 ملف حيث بلغت القيمة الإجمـــــــــالية للضمانات الممنوحة ما يعادل 217 405 842 10 دج ، و تتوزع الضمانات الممنوحة على مختلف الاستثمارات التي يقوم بها المقاول، حيث تمس مختلف الأنشطة الاقتصادية، لكنها تتمركز بشكل واضح على مستوى ثلاث قطاعات مهمة، و هي البناء و الأشغال العمومية، و النقل و الصناعة و التي تمثل ما يقارب 90% من المشاريع المضمونة, أما من الناحية المالية فيمثل قطاع الصناعة أكثر من نصف بمعدل تطور 55% متبوعا بقطاع البناء و الأشغال العمومية بمعدل تطور 28%، ويمكن توضيح تطور هذا العدد من خلال الشكل التالي:

شكل (4): تطور عدد القروض من طرف CGCI-PME المضمون حسب قطاع النشاط

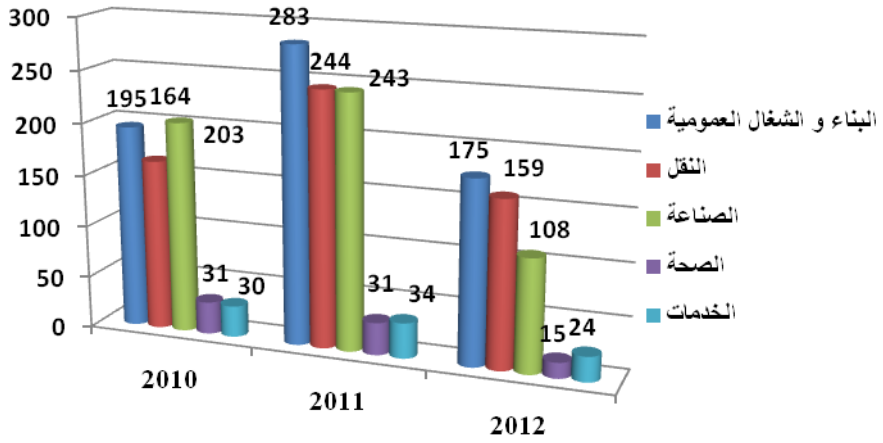

المصدر: وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد 22، ص..38

6.2.2. دور رأسالمال الاستثمار في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أنشئت شركة رأسمال الاستثمار حسب القانون 06- 11 المؤرخ في 24 جوان 2006، و تهدف إلى المشاركة في رأسمال الشركة و في كل عملية تتمثل في تقديم حصص من أموال خاصة أو شبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيس، أو النمو أو التحويل أو الخوصصة.

و تمارس الشركة نشاطها لحسابها الخاص أو لحساب الغير، و حسب مرحلة نمو المؤسسة موضع التمويل، و التي قد تكون تحت إحدى الأشكال التالية:

1. رأسمال المخاطرة الذي يشمل:[150]
   - رأسمال الجدوى أو رأسمال الانطلاق قبل إنشاء المؤسسة.
   - رأسمال التأسيس الذي يمنح في مرحلة إنشاء المؤسسة.
2. رأسمال النمو الذي يمن بهدف تمويل تنمية طاقات المؤسسة بعد إنشائها.
3. رأسمال التحويل، و يهدف إلى تمويل استرجاع مؤسسة من قبل مشتري داخلي أو خارجي.

---

[149] المادة 16، 17، 18، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 27، الصادر بتاريخ 28 أفريل 2004، ص ص. 31-32.

[150] المواد من 02 – 08، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 04، الصادر بتاريخ 25 أفريل 2006، ص. 04.

4. استرجاع مساهمات و/أو حصص يحوزها صاحب رأسمال استثماري آخر.

و تتدخل شركة رأسمال الاستثماري بواسطة اكتساب أو اقتناء أسهم عادية، أو شهادات استثمارية، أو سندات قابلة للتحويل إلى أسهم، أو حصص الشركاء.و بوجه عام جميع القيم المنقولة الأخرى المماثلة للأموال الخاصة طبقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما، حيث تتولى شركة الرأسمال الاستثماري تسيير القيم المنقولة.

و تؤسس شركة الرأسمال الاستثماري في شكل شركة مساهمة تخضع للتشريع و التنظيم المعمول بهما، كما يحدد الرأسمال الأدنى عن طريق التنظيم، الذي يسدد وفقا للكيفيات الآتية:

- 50% عند تاريخ التأسيس.
- 50% وفقا للأحكام المنصوص عليها في القانون التجاري.

و يشترط في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي ترغب في الاستفادة من هذه الشركات أن يكون شكلها القانوني شركة ذات أسهم، أو شركة ذات المسؤولية المحدودة.

يمكن أن يحوز المستثمرون العموميون أو الخواص سواء كانوا أشخاص معنويين أو طبيعيين على رأسمال شركة رأسالمال المخاطر عن طريق التنظيم.

و تتمثل قواعد الحصول على قروض و مساهمات في شركات الرأسمال الاستثماري فيما يلي:[151]

- لا يجوز لشركة الرأسمال الاستثماري أن تحوز أسهما تمثل أكثر من خمسة عشر في المائة (15%) من رأسمالها و احتياطاتها كمساهمة باموال خاصة في مؤسسة واحدة.
- لا يجوز أيضا لشركة الرأسمال الاستثماري أن تحوز أسهما تمثل أكثر من تسعة و أربعين في المائة (49%) من رأسمال المؤسسة الواحدة.

7.2.2.دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ظهرت شركات القرض الإيجاري في الجزائر بموجب الأمر 96- 09 المؤرخ في 10 جانفي 1997، الذي ينظم تطبيق الاعتماد الإيجاري في السوق الجزائرية باعتباره عملية تجارية ومالي[152]ة، إلى جانب النظام الصادر عن بنك الجزائر الذي يحدد كيفية تأسيس شركات الاعتماد الإيجاري، اعتماد مجموعة من شركات الاعتماد الإيجاري ساهمت بشكل كبير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إيجاد مصادر تمويل جديدة مثل **الشركة العربية للإيجار المالي المالي (ALC)**، و **شركة سلام (SALEM)**، **و شركة قرض الإيجار الجزائرية السعودي**، و نشير إلى عدم وجود إطار قانوني آنذاك يعالج بصفة خاصة قرض الإيجار عامة وقرض الإيجار المالي بصفة خاصة[153].

3.2. آليات أخرى لدعم تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

إضافة إلى الآليات التي تم ذكرها سابقا التي تهدف إلى تدعيم إنشاء و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نجد هناك برامج و هيئات أخرى تعمل بشكل أو بآخر على دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، قد تكون في شكل مراكز لتزويدها بالمعلومات، أو تدعم تصديرها...أو غيرها و يمكن تفصيل ذلك فيما يلي:

1.3.2. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (ANDPME)

---

[151] المواد من 12 – 19، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 04، الصادر بتاريخ 25 أفريل 2006، ص. 05.

[152] المواد من 01 إلى 46، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 03، الصادر بتاريخ 14 جانفي 1996، ص ص.25- 33.

[153] محمد زيدان، «الهياكل و الآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد السابع، السداسي الثاني 2009، ص.131. (ص ص. 121- 138).

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 05 – 165 المؤرخ في 03 ماي 2005[154]، و تمثل الوكالة أداة للدولة في مجال تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و في هذا الإطار تتولى الوكالة القيام بالمهام الآتية:

- تنفيذ الإستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها.
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ضمان متابعتها.
- ترقية الخبرة و الاستشارة الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- متابعة ديموغرافية المؤسسات الصغيرة في مجال إنشاء النشاط و توقيفه و تغييره.
- إنجاز دراسات حول فروع النشاط، و التوجهات العامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ترقية الابتكار التكنولوجي و استعمالات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال الحديثة بالتعاون مع المؤسسات و الهيئات المعنية.
- تعزيز المشاورات الوطنية فيما يخص دعم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛ من خلال اللجوء للاستشاريين الوطنيين لرفع مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[155]

و سجلت ANDPME أودعت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2384 ملف للانخراط في إطار البرنامج الوطني لإعادة التأهيل*، كما سجلت قاعدة البيانات 3441 ملفا آخر قيد الدراسة، ليصبح العدد الإجمالي 5825 ملفا.

2.3.2. المجلس الوطني لاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (CNC-PME)

أنشئ المجلس الاستشاري الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي 03- 08 المؤرخ في 25 فيفري 2003، و هو عبارة عن هيئة استشارية مسؤولة عن تعزيز الحوار والتشاور على أساس منتظم ودائم، بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة والحكومة من جهة أخرى، حول مختلف القضايا الوطنية التي تهدف إلى التنمية الاقتصادية، سيما تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الحرف.[156]

و يتكون المجلس حاليا من ثمانين (80) عضوا يضم مختلف أرباب العمل و أعضاء في الجمعيات المهنية.[157] أما عن أنشطة المجلس، فلا يمكن الحديث عن أرقام لأن الأمر يتعلق بتقديم استشارات للأطراف المعنية بترقية و تنمية المؤسسات الصغيرة، و رصد كل العمليات و الإجراءات التي تسهم في التحسين من أدائها.

3.3.2. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)

أنشئت الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية بموجب المرسوم التنفيذي 04- 174 الصادر بتاريخ 12 جوان 2004، و الذي يتكفل بالقيام بالمهام التالية:[158]

---

[154] المادة 04، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 32، الصادر في 04 ماي 2005، ص.28.

[155] الموقع الإلكتروني للوكالة:

http://www.andpme.org.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=122&Itemid=392&lang=ar , 14/08/2013

* لقد جندت الوكالة خمسة (05) ملايير دولار لعملية إعادة التأهيل على مدى ثلاثة سنوات (من 2010 – 2014) لفائدة 20.000 مؤسسة صغيرة أو متوسطة، أي بمعدل 14,5 مليون دينار لكل مؤسسة.

[156] المادة 02، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 111، الصادر في 26 فيفري 2003، ص.22.

[157] لاطلاع أكثر يمكن الرجوع للموقع الالكتروني:

http://www.cnc-pme.org/index.php?option=com_contact&view=category&catid=42&Itemid=60 , 16/08/2013.

[158] المادة 02، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 39، الصادر في 16 جوان 2004، ص.09.

- المشاركة في تحديد استراتيجية ترقية التجارة الخارجية و وضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من الهيئات المعنية.
- تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة.
- أعمال الاتصال و الإعلام و الترقية المتعلقة بالمنتوجات و الخدمات الموجهة للتصدير.
- إعداد مقاييس تقديم الأوسمة و الجوائز التي تمنح لأحسن المصدرين.
- يمكن أن تقوم الوكالة زيادة على ذلك بنشاطات مدفوعة الأجر في مجال إتقان و تلقين تقنيات التصدير و قواعد التجارة الدولية، و كذلك كل خدمة أخرى في ميادين تقديم المساعدة أو الخبرة للإدارات و المؤسسات، ذات الصلة باختصاص الوكالة.

4.3.2. بورصة المناولة- المقاولة من الباطن- و الشراكة (BSTP)

أنشئت بورصة المناولة و الشراكة سنة 1992 بدعم من طرف وزارة الصناعة في إطار شراكة مع برنامج الأمم المتحدة (PNUD) في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها الدولة، حيث نشأت في شكل جمعية مهنية ذات فائدة عمومية و ليس لها هدف مادي. و التي كانت الشريك الأساسي في بعث برنامج بورصة المناولة على مستوى العديد من الدول.

و تم إنشاء أربعة بورصات مناولة على المستوى الوطني، إحداه بالشرق (قسنطينة)، و أخرى بالغرب (وهران)، و الثالثة بالوسط (الجزائر)، و الخيرة بالجنوب (غرداية).

و تمكنت البورصة من إعداد نظام معومات فعال يسم بإقامة العددي من الشراكات بين مختلف المؤسسات، كما قامت بتنظيم العديد من المعارض و الصالونات التي أتاحت اللقاء بين مختلف الشركاء و الفاعلين و الموردين.

5.3.2. الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري (Aniref)

أنشئت الوكالة الوطنية للوساطة العقارية (ANIREF) حسب المرسوم التنفيذي رقم 07- 119 المؤرخ في 23 أفريل 2007، في شكل مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري، و تتولى مهمة تسيير حافظتها العقارية و ترقيتها بهدف تثمينها في إطار ترقية الاستثمار، كما يمكن أن تتولى مهمة الوساطة العقارية لحساب مالكي العقارات بكل أنواعها. كما تتولى مهمة الملاحظة فيما يخص العقار الاقتصادي العمومي و تقديم المعلومات للهيئة المعنية المختصة محليا حول العرض و الطلب و توجهات السوق العقارية.[159] و تمتلك الوكالة الأهلية للقيام بكل الأعمال التي من شأنها نتحفز من تطورها.

و من أجل ضمان السير الفعال لهذه الوكالة، تم إنشاء اللجنة المساعدة على تحديد الموقع و ترقية الاستثمارات و ضبط العقارات (CALPIREF) وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 07- 120 المؤرخ في 23 أفريل 2007.[160] لكن تم إلغاء هذا المرسوم، و تعويضه بمرسوم تنفيذي آخر صدر بتاريخ 12 جانفي 2010، تحت رقم 10- 20[161]، و الذي أعاد تنظيم دور هذه اللجنة و أعطاها دورا بارزا في مجال الاستثمار، و لم يعد الأمر يتوقف على إدارة و تسيير العقار فقط.

---

[159] المواد من 01- 08، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 27، الصادر بتاريخ 25 أفريل 2007، ص ص. 03- 04.

[160] المادة 01، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 27، الصادر بتاريخ 25 أفريل 2007، ص. 08.

[161] المادة 02، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 04، الصادر بتاريخ 17 جانفي2010، ص.08.

و يشير آخر تقرير نشر من طرف CALPIREF في ديسمبر 2012، إلى أنه خلال سنة (2011- 2012) تم إجراء 197 دورة لدراسة 5316 ملف طلب العقار التي أودعت من طرف المقاولين على مستوى أربعة و أربعون (44) ولاية. حيث تم قبول 3315 طلب، و أُجِل 858 طلب، و رفض 1143 طلبا آخر. و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:[162]

جدول (9): توزيع الملفات المدروسة من طرف CALPIREF حسب الوضعية

البيان	الطلبات المقبولة	الطلبات المؤجلة	الطلبات المرفوضة	مجموع الملفات
العدد	3315	858	1143	5316
النسبة	%62	%16	%22	100

المصدر: CALPIREF, Op.Cit, p.01.

أما من حيث قطاع النشاط، فنجد أن نسبة الملفات المودعة في مجال الصناعة بلغت 67%، قبل منها 56%، في حين بلغت نسبة الملفات المودعة في مجال قطاع الخدمات 56%، قبل منها 31% طلبا. أما النسبة المتبقية فتوزعت على مختلف النشاطات الأخرى.

و ما يثير انتباهنا هو غياب أي قانون أو امتياز يمنح بشكل خاص للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال الحصول على العقار، و هذه النقطة تؤخذ على هذه اللجنة و الهيئة التي تنتمي إليها.

6.3.2.قانون الصفقات العمومية

وفقا للمرسوم الرئاسي 12- 23 المؤرخ في 18 جانفي 2012 المعدل و المتمم للمرسوم الرئاسي 10- 236 المؤرخ في 07 أكتوبر 2010 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، حيث تم على إثرها إصدار المادة 55 مكرر 01، التي ورد فيها إمكانية استفادة المؤسسات المصغرة من جزء من الصفقات العمومية في حدود (20%) على الأكثر من الطلب العام، ويشترط أن لا تتعدى هذه المؤسسات عتبات الميزانية التالية:[163]

الجدول (10): عتبة ميزانية المؤسسات المصغرة الممكن حصولها على حصة 20% من الصفقات العمومية

خدمات أشغال الطرقات والهندسة المدنية	خدمات أشغال البناء	خدمات اللوازم	خدمات عامة	خدمات الدراسات
12.000.000 دج	7.000.000 دج	7.000.000 دج	4.000.000 دج	2.000.000 دج

المصدر: المادة 55 مكرر 01، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 04، المؤرخ في 26 جانفي 2012، ص.13.

و يمكن تحيين هذه المبالغ بصفة دورية بموجب قرار مشترك بين وزير تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، و الوزير المكلف بالصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار و وزير المالية.

و تقوم المصالح المتعاقدة بالتأكد من صحة المعومات بالرجوع إلى الهيئات المرافقة (ANSEJ، CNAC، ANDI...).

أما المؤسسات المنشأة حديثا و التي لم تتجاوز السنة من النشاط فتكتفي بتبيان وضعيتها المالية من خلال استخراج وثيقة من البنك تبرر هذه الوضعية.

ما لاحظناه من خلال هذا العنصر هو تعدد الهيئات و الآليات التي سخرها المشرع بكل مكوناته لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و لقد كان من الصعب علينا حصر كل الهيئات و التشريعات و القوانين المساعدة

---

[162] CALPIREF, analyse des dossiers traités par les CALPIREF, Décembre 2012, p.01, consulté dans le site : http://www.aniref.dz/documents/calpiref_2012.pdf, 20/08/2013.

[163] المادة 55 مكرر 01، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 04، المؤرخ في 26 جانفي 2012، ص.13.

بشكل أو بآخر لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فالأمر يقودنا إلى أبعد من ذلك، فهناك هيئات أخرى تدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل أو بآخر حتى و إن كانت تتوجه لكل المؤسسات مهما كان حجمها مثل غرف التجارة، صندوق دعم الحرف، غرف الصناعة، مراكز السجل التجاري، و كذا الجهود التي تبذلها كل وزارة في ظل القطاع الذي تشرف عليه مثل وزارة الفلاحة[164]، إضافة إلى الإجراءات التي أصدرتها البنوك فيما يخص تمويل الإنتاج ... التي سعت كلها لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من جهة، و تنمية دور هذه الأخير في تنمية الاقتصاد الجزائري من جهة أخرى.

3. دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر

تمتلك الجزائر سوق ذو حجم كبير، و إمكانيات بشرية كبيرة*، كما تمتلك موارد ضخمة توفر في مجملها قاعدة صلبة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تسهم في خلق مناصب عمل دائمة، و تثمين موارد الدولة، و تعزيز القدرة التنافسية للدولة، التي ينبغي عليها تحسين مستوى البنى التحتية، و تحسين الكفاءات و القدرات البشرية خاصة على مستوى التعليم العالي، و كذا الاستعداد لاستقطاب و استخدام التكنولوجيا. و على العموم تمكنت الجهود التي بذلت من طرف الدولة لحد الآن من تشجيع القطاع الخاص عامة و قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة، من تحقيق نتائج مشجعة نوعا ما يمكن تحيدها في العناصر التالي ذكرها.

1.3. تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

عند نهاية سنة 2012 بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 711.832 مؤسسة، منها حوالي 60% أشخاص معنوية، و باقي المؤسسات أشخاص طبيعية بـــــــــــ 18,21% أو نشاطات حرفية بنسبة 22,28%، كما بالغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع العمومي 572 مؤسسة[165]، و الشكل التالي يبين ذلك:

شكل (5): تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الشكل القانوني

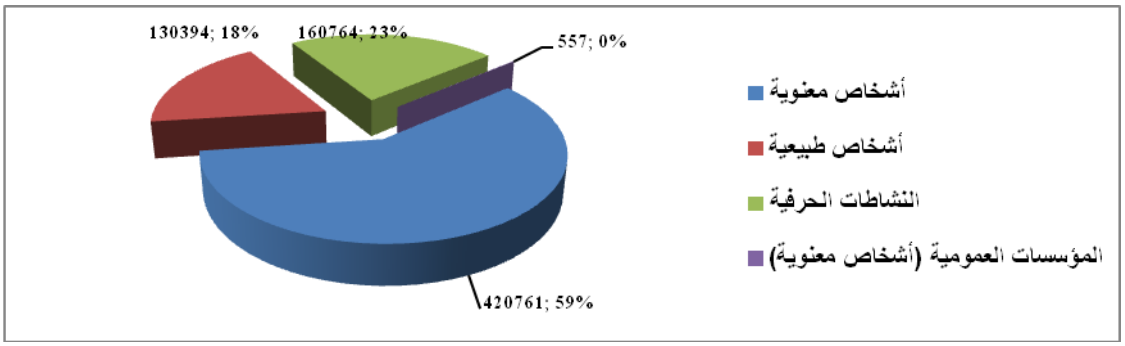

المصدر: وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد 22، أفريل 2013، ص.09.

خلال سنة 2012، بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحديثة النشأة 55144 مؤسسة صغيرة و متوسطة مقانة بـــ 44390 مؤسسة في سنة 2010، كما تم خلال نفس الفترة شطب 8482 مؤسسة في حين في سنة 2011 تم شطب 9545 مؤسسة، وقد تم تسجيل إستعادة نشاط 5876 مؤسسة في سنة 2012، أي سجلت العملية نموا يقدر بـــــ7,97% مقارنة بسنة 2011، في حين كان معدل النمو السابق يقدر بـــــ 6,5% بالنسبة لكل الأشكال القانونية مجتمعة.

---

[164] لاطلاع أكثر، يمكن ارجوع للموقع الالكتروني لوزارة الافلاحة: http://www.minagri.dz/ , 22/08/2013.

* بلغ عدد سكان الجزائر في سنة 2012 ما يعادل 38,48 مليون نسمة حسب ما أوردته إحصائيات البنك الدولي.

[165] وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد 22، أفريل 2013، ص.09.

2.3. دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب العمل

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في توفير مناصب العمل، و بالفعل فعلى مستوى الجزائر بلغ عدد مناصب العمل التي أفرزتها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما يعادل 1.848.117 منصب عمل عند نهاية سنة 2012، ويضم هذا العدد كل من فئة الأجراء و أرباب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (أشخاص معنويين) و أرباب المؤسسات الخاصة بالمهن الحرة و الحرفيين.

إن تطور مناصب العمل بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يقدر بـــــ 7,19% خلال فترة 2011-2012، بينما بلغت نفس النسبة في الفترة 2010-2011 ما يعادل 6,05%، و من جهة أخرى نجد أن أجراء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة تطورت بنسبة 7,41% خلال الفترة 2011-2012، و هذا مؤشر جيد إذا قورن مع سنة 2010-2011 أين بلغت النسبة 6,28%، و يبرز الجدول التالي تعدد مناصب العمل التي تم استحداثها بفضل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال سنوات 2010، 2011، و 2012.

جدول (11): تطور مناصب العمل التي استحدثتها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفترة 2010 – 2012

طبيعة المؤسسات مناصب العمل	2010		2011		2012	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة						
الاجراء	**958.515**	**58,96**	**1.017.374**	**58,99**	**1.089.467**	**58,95**
أرباب المؤسسات	**618.515**	**38,05**	**658.737**	**38,22**	**711.275**	**38,49**
المجموع الجزئي	**1.577.030**	**97,01**	**1.676.111**	**97,21**	**1.800.742**	**97,44**
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية	**48.656**	**2,99**	**48.086**	**2,79**	**47.375**	**02,56**
المجموع	**1.625.686**	**100**	**1.724.197**	**100**	**1.848.117**	**100**

المصدر: وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد 22، أفريل 2013، ص.12.

و تجدر الإشارة إلى أن عدد أرباب المؤسسات الخاصة يتكون من أرباب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة – أشخاص معنوية– و رؤساء المؤسسات الخاصة التي تنشط في المهن الحرة.

3.3. دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية القطاعات الاقتصادية

تظهر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة (أشخاص معنويين) بكثرة في قطاع الخدمات الذي يمثل أكثر من النصف، يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية ثم قطاع الصناعة التحويلية، و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (12): تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	2010	%	2011	%	2012	%
الفلاحة و الصيد البحري	3.806	1,03	4.006	1,02	4.277	1,02
المحروقات، الطاقة، المناجم و الخدمات المتصلة	1.870	0,51	1.956	0,50	2.052	0,49
البناء و الأشغال العمومية	129.762	35,65	135.752	34,65	142.222	33,85
الصناعة التحويلية	61.228	16,58	63.890	16,31	67.517	16,07

الخدمات	172.653	47,52	186.157	47,52	204.049	48,57
المجموع	369.319	100	391.761	100	420.117	100

المصدر: وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد 22 ص.14.

نلاحظ خلال سنة 2012، بقيت نسبة إنشاء المؤسسات تبقى مرتفعة في قطاع الخدمات (48,57%) مقارنة قطاع البناء و الأشغال العمومية (33,85%) و قطاع الصناعة التحويلية (16,07%) و قطاع المحروقات و الطاقة و المناجم و الخدمات المتصلة (0,49%) و قطاع الفلاحة و الصيد البحري (1,02%).

و بالنسبة لقطاع الصناعة تتوزع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مختلف فروع النشاط حسب الشكل التالي:

شكل (6): توزع الصناعات الصغيرة و المتوسطة على مختلف فروع النشاط

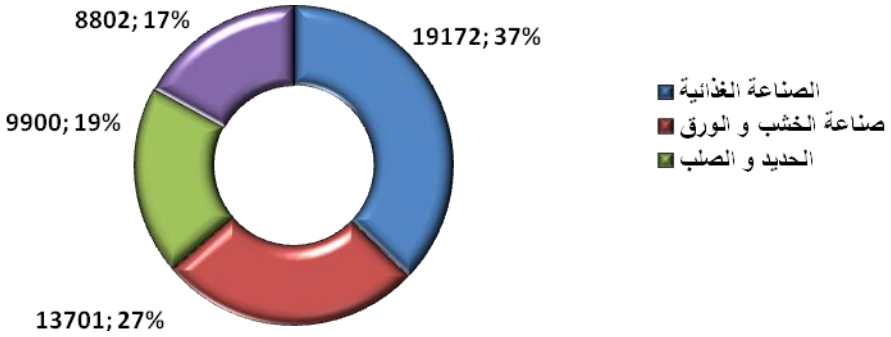

الصناعية

المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على: وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد 22، أفريل 2013، ص.14.

أما عن نسبة نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تبعا لقطاعات النشاط فيمكن توضيحها من خلال الجدول التالي.

جدول (13): تطور نسبة نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاعات النشاط

قطاع النشاط	نسبة النمو 2010 – 2011 (%)	نسبة النمو 2011 – 2012 (%)
الفلاحة و الصيد البحري	**5,25**	**6,75**
المحروقات، الطاقة، المناجم و الخدمات المتصلة	**4,60**	**4,91**
البناء و الأشغال العمومية	**4,62**	**4,77**
الصناعة التحويلية	**4,35**	**5,68**
الخدمات	**7,82**	**9,61**
المجموع	6,08	7,24

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد 22، أفريل 2013، ص.14.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة النمو الأكبر تمركزت على مستوى قطاع الخدمات، لتليها القطاعات الأخرى بنسب متفاوتة، و فيما يخص حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 2012، فقد بلغ عدد المؤسسات المنشأة حديثا 30.530 مؤسسة صغيرة و متوسطة منها 3.852 مؤسسة صغيرة و متوسطة صناعية، في حين بلغ عدد المشطوبين 8.050 مؤسسة منها 944 مؤسسة صغيرة و متوسطة صناعية، و بالمقارنة مع سنة 2011 فقد بلغ عدد المؤسسات المنشأة حديثا 26.239 مؤسسة صغيرة و متوسطة منها 3.098 مؤسسة صغيرة و متوسطة صناعية، و

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية المشطوبة 1.113 مؤسسة، و هذا يبين أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تزايد مستمر، و عدد المشطوبة منها في انخفاض مستمر أيضا.

خلاصة الفصل

يتضح لنا من خلال هذا الفصل أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر شهدت تطورات عديدة و حثيثة، إلا أنه و لحد الوقت الحالي و رغم تكاثف الجهود و المساعي لتنميتها و تطويرها لم تزل بعيدة عن المكانة التي تنشدها داخل الاقتصاد الجزائري، و هنا يطرح تساؤل جوهري و هو ما هو سبب الوصول إلى هذه الوضعية؟ و للجابة عن ذلك سنخصص الفصل الرابع و الأخير من هذا البحث لدراسة ميدانية مقارنة بين ولايتي قسنطينة و جيجل، رغبة منا في تحديد الأسباب و الإجابة عن التساؤل لماذا؟ و كيف؟

الفصل الرابع: تحليل المقاولية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قسنطينة و جيجل و ميلة

تمهيد

بعد أن قمنا بدراسة الفكر المقاولي كما ورد لدى المفكرين ووفقا لمختلف المقاربات وبعد أن درسنا تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التنمية في الاقتصاد الجزائري بمختلف مراحله، فإننا في هذا الفصل نتولى دراسة المقاولية في ولايتي قسنطينة و ميلة و جيجل حيث نركز في دراستنا على كيفية نشوء فكرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودور هيئات المرافقة في دعمها والصعوبات التي تعترض المنشئ وكذا المخاطر التي تنتظر حامل الشروع وتواجه مؤسسته.

إن هذه الدراسة ستتم باعتماد أداة الاستبيان التي ستوزع على عينة من منشئي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وعليه ففي هذا الفصل إذن سنتناول بالدراسة:

- تقديم ولاية قسنطينة و ميلة و جيجل
- تحليل عينة الدراسة
- تحليل البيانات المجمعة بأداة الاستبيان

1. بطاقة تقديمية لكل من ولاية قسنطينة و ميلة و جيجل

تتموقع كل من ولايات قسنطينة و جيجل على مستوى الشرق الجزائري، إلا أن ولاية ميلة تصنف ضمن منطقة الهضاب العليا، و فيما يلي عرض لخصائص كل ولاية من الولايات.

1.1. تقديم ولاية قسنطينة و ميلة و جيجل

تعتبر ولاية قسنطينة عاصمة الشرق الجزائري، و قسنطينة ولاية أمازيغية الأصل فهي كانت مهد الحضارة الأمازيغية في عهد ماسينيسا و يوغرطة. كانت درعا قويا للأمازيغ وهي ولاية يقطنها الشاوية من عهد مسينيسا إلى اليوم وكانت لغتها الشاوية وتسميتها القديمة سيرتا.

أما ولاية ميلة فذكرت في العديد من المنقوشات الأثرية بعدة تسميات منهاMilev،MuliumMolium،Médius Milo، Milah وMila و أما عن أصل التسمية، فقد اختلفت الآراء والتأويلات، ولكن اتفق جل الباحثين على أن أصلها أمازيغي؛ ميلاف تعني الألف ساقية أو الأرض المسقية. و ميلو تعني الظل في اللغة الأمازيغية وميديوس تعني المكان الذي يتوسط عدة أمكنة و هو مشتق من موقعها الجغرافي حيث تتوسط أهم المدن القديمة.

في حين يعود تاريخ ولاية جيجل إلى حوالي 2000 سنة .و تأخذ ولاية جيجل تأخذ اسمها من البربر (Ighil–Ighil) الذي يعني أنها مشكلة من تلة واحدة أو تشير إلى العصر الروماني، وكان (Igilgili) من (JILJIL) يعني دائرة من الحجارة التي بنيت في المدينة للهروب من الغزوات الآتية من الشمال.

1.1.1.الامكانات الجغرافية و الطبيعية للولاية قسنطينة و ميلة و جيجل

تقع ولاية قسنطينة شرق الجزائر العاصمة، تحدها ولاية سكيكدة من الشمال، و ولاية أم البواقي من الجنوب، و ولاية قالمة من الشرق و ولاية ميلة من الغرب.

أما ولاية ميلة فتقع شمال شرق الجزائر، يحدها من الشرق ولاية قسنطينة و سكيكدة، و الغرب ولاية سطيف، و من الشمال جيجل و من الجنوب ولاية باتنة.

في حين تقع ولاية جيجل شمال الجزائر على الساحل، كما تنتمي الولاية إلى منطقة شمال الأطلس المعروفة محليا باسم سلسلة من جبال البابور. يحدها من الشرق ولاية سكيكدة و من الغرب ولاية بجاية، و من الشمال البحر الأبيض المتوسط و من الجنوب ولاية سطيف و ميلة، و يتموقع مركز الولاية على بعد 350 كلم غرب جزائر العاصمة. و تتحدد مساحة الولايتين ، و بعدها عن الجزائر العاصمة و عدد ولاياتها و دوائرها وفقا للجدول التالي:

جدول (14): مساحة، و دوائر و بلديات ولايات قسنطينة و ميلة و جيجل

البيان	المساحة (كلم)^2	البعد عن الجزائر العاصمة (كلم)	عدد الدوائر	عدد البلديات
قسنطينة	2297	431	06	12
ميلة	3481	490	13	32
جيجل	2396,63	350	11	22

المصدر: من إعداد الباحثين.

من خلال الجدول المبين أعلاه، يتضح أن مساحة كل من ولايتي جيجل و قسنطينة متقاربتين إلى حد كبير.

1) البنية الجغرافية لولايات قسنطينة و ميلة و جيجل

تتهكيل تضاريس **ولاية قسنطينة** ضمن ثلاث مناطق كبرى لها مميزات مادية خاصة، حيث تتمثل المنطقة الأولى في المنطقة الجبلية التي تقع في شمال البلاد و تمتاز بتضاريس جبلية و وعرة تمتد إلى شمال الشرق عبر مرتفع جبل وحش. و المرتفع الهام الثاني هو مرتفع شطابة بالغرب.

أما المنطقة الثانية فتتمثل في المنطقة الداخلية التي تتشكل من سلسلة من المنحدرات و الأحواض. و هذه الوديان هي ممرات داخلية تشكلت من الاتصال بين تل الشمال و السهول العليا بالجنوب. و يصل عددها إلى أربعة: الوادي الأعلى للرمال و وداي بومرزوق و الوادي الأدنى للرمال و وداي سماندو الذي يمتد إلى وادي الرمال الأدنى.

أما المنطقة الثالثة و الأخيرة فتتمثل في المنطقة الجنوبية التي تمتاز بانتظام التضاريس. و تعد أراضي أولاد رحمون و عين عبيد بوابة السهول العليا التي تمتد إلى غاية ولاية أم البواقي (عين مليلة). في حين تتشكل تضاريس **منطقة جيجل** من تضاريس بلدياتها التي تتألف من التلال والسفوح الجبلية، أما المنطقة الوسطى فتتميز بالسهول المرتفعة تسود بالجنوب الكتل الجبلية الآلية ذات ارتفاع يبلغ 1400م. و يتميز مناخ ولاية ميلة بصيف جاف وحار وشتاء بارد ورطب.

2) الموارد الطبيعية: تتكون الموارد الطبيعية للولاية من الموارد التالية.

- **الأراضي الفلاحية**

تتوفر ولاية قسنطينة على مساحة زراعية صالحة تعادل نسبة 57 بالمائة من الأراضي الفلاحية بالولاية و التي تبلغ 182.760 هكتار منها نسبة 01 بالمائة من الأراضي المسقية ونسبة 8 بالمائة تغطيها الغابات. في حين تبلغ المساحة الزراعية على مستوى ولاية ميلة و ولاية جيجل ما يعادل 277.050 هكتار، و 98.689 هكتار على التوالي.

- **الميـــــــــــــــــــــــــــــــــاه**

تتلقى ولاية قسنطينة ما بين 400 و 600 مم من الأمطار سنويا، أما ولاية جيجل ونظرا لتمتعها بمناخ معتدل شتاءً الذي يمثل سمة مناطق البحر الأبيض المتوسط فيصل معدل هطول الأمطار السنوي بها حوالي 1200 ملم سنويا. ونلاحظ أيضا أن منطقة تكسانة التي تقع 725 متر فوق مستوى سطح البحر، والثلج يستمر أكثر من 11 يوما على مدى السنة.

أما بالنسبة للسدود التي تزود كل من ولاية قسنطينة و جيجل فتتواجد معظمها بولاية ميلة التي تلقب في بعض الأحيان بعاصمة الماء، مثل سد حمام قروز و سد وادي العثمانية و السد العملاق سد بني هارون الذي يعتبر أكبر سد في الجزائر، و يعمل على تزويد الولاية و عدة ولايات أخرى هي ولاية قسنطينة، و جيجل، و خنشلة، و باتنة، و أم بواقي بالمياه الصالحة للشرب و كذا مياه للري.كما تتوفر ولاية جيجل على العديد من السدود ذات المياه العذبة الصالحة للشرب مثل سد أوركيس، و سد الأقرم، و سد كسير، و سد بوسيابة.[166]

2.1.1. الإمكانات البشرية لولايات قسنطينة و ميلة و جيجل

يعتبر عدد سكان ولاية قسنطينة الأكبر مقارنة بولاية ميلة وجيجل ، إذ تتمركز في المرتبة العاشرة (10) من حيث عدد السكان على المستوى الوطني وفقا لإحصائيات 2008، و يمكن تمثيل عدد السكان و كثافتهم و معدل نموهم وفقا للجدول التالي:

جدول (15): تعداد سكان ولاية قسنطينة و ميلة و جيجل

البيان	عدد السكان	الكثافة السكانية نسمة/كلم²	معدل النمو السنوي
قسنطينة	938.475	429,10	%1,5
ميلة	766.886	204,14	1,3%
جيجل	636.948	251,00	%1,1

المصدر: ONS, Op.Cit, p.15.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الكثافة السكنية لولاية قسنطينة هي الأكبر مقارنة مع ولاية ميلة و جيجل، ويعتبر ذلك منطقي إذا ما قارنا مساحة هذه الولاية مع مساحة الولايتين الأخيرتين، و كذا تعداد السكان، أما بالنسبة لمعدل النمو السكاني في هذه الولايات فهو متقارب إلى حد ما، و هو يقترب من معدل النمو السكاني على المستوى الوطني و الذي يبلغ 1,6%، و تتركز غالبية السكان في المناطق الحضرية المتطورة، و يمكن تمثيل ذلك كما يلي:

شكل (8): التمركز الجغرافي لسكان ولاية قسنطينة و ميلة و جيجل حسب طبيعة المنطقة

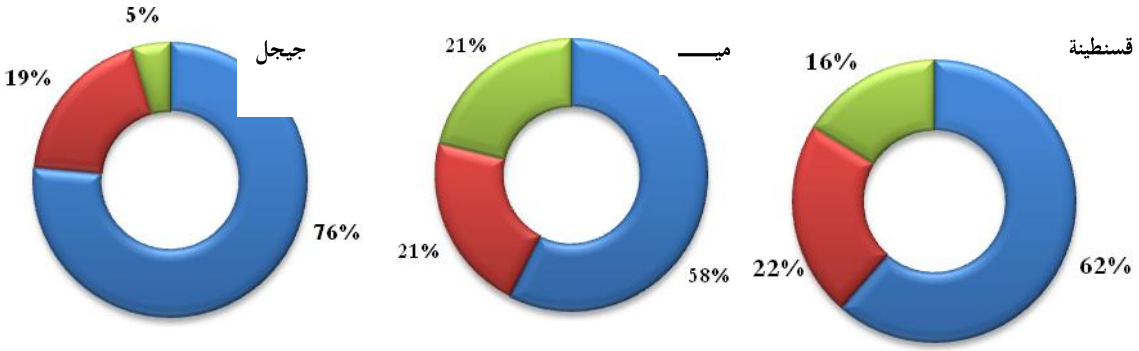

[166] الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، منشورات الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، 2012، ص ص.34-35.

المناطق الحضرية المناطق الريفية المناطق النائية

المصدر: ONS, Op.Cit, p.16

يلاحظ من خلال هذا الشكل تمركز أغلبية السكان في الولايات الثلاثة على مستوى المناطق الحضرية حيث تبلغ نسبة 76% على مستوى ولاية قسنطينة، و 58% على مستوى ولاية ميلة، و 62% على مستوى ولاية جيجل. أما عن عدد السكان المتواجدين بالمناطق الريفية فهي متقاربة أيضا، في حين نجد أن عدد السكان المتواجدين في المناطق النائية منخفض بولاية قسنطينة (5%) مقارنة مع ولاية ميلة (21%) و جيجل (16%) و ذلك بسبب خاصية التمدن التي تتمتع بها ولاية قسنطينة مقارنة مع هاتين الأخيرتين.[167] هذا و تشير أرقام الديوان الوطني للإحصائيات في سنة 2008* إلى أن غالبية سكان ولاية قسنطينة الذين يتجاوزون السن الخامس عشر (15) هم في حالة نشاط (يعملون)، و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول (16): توزع سكان قسنطينة و ميلة و جيجل الأكبر من 15 سنة حسب الوظيفة

الولاية	البيان	عامل	ماكث بالبيت	طالب أو متمدرس	متقاعد	لديه منحة	دون عمل
قسنطينة	الرجال	251.825	-	43.812	39.082	2.161	10.322
	النساء	58.855	202.229	58.811	5.763	7.891	6.328
	المجموع	320.680	202.229	102.623	44.845	10.052	16.650
ميلة	الرجال	203.593	-	36.775	22.255	2.617	11.303
	النساء	35.460	180.428	45.718	2.227	4.546	6.116
	المجموع	239.053	180.428	82.493	24.482	7.163	17.419
جيجل	الرجال	167.515	-	34.625	20.201	2.196	8.751
	النساء	31.211	144.948	45.665	1.680	4.527	4.321
	المجموع	198.726	144.948	80.290	21.881	6.723	13.071

المصدر: ONS, Op.Cit, p.35.

يظهر الجدول أن أغلبية النساء في حالة عدم العمل، أي ماكثات بالبيت، أما الرجال فغالبيتهم في وضعية نشاط، أما النسبة الأكبر من الفئة البطالة فتتموقع على مستوى ولاية قسنطينة، أما من حيث المستوى الدراسي فيتوزع سكان ولايات قسنطينة و ميلة و جيجل كما يلي:

جدول (17): توزيع سكان قسنطينة و ميلة و جيجل الأكبر من 15 سنة حسب المستوى الدراسي

الولاية	البيان	دون مستوى %	أمي %	ابتدائي %	متوسط %	ثانوي %	تعليم عالي %
قسنطينة	الرجال	11,40	0,1	27,9	33,5	17,2	9,9
	النساء	19,3	0,1	22,8	25,4	19,6	12,7
	المجموع	15,3	0,1	25,3	29,5	18,4	11,3
ميلة	الرجال	17,5	0,1	27,1	34,0	14,8	6,4
	النساء	29,4	0,1	24,7	23,8	13,9	8,0
	المجموع	23,4	0,1	25,9	28,9	14,4	7,2
	الرجال	14,8	0,2	27,6	35,3	15,0	7,1

[167] الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، منشورات الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، 2012، ص ص.34-35.

*تم اعتماد إحصائيات 2008 لأنها آخر إحصائيات قام بها الديوان الوطني للإحصائيات، حيث يجري مسح للسكان مرة كل عشرة (10) سنوات، فكان أول إحصاء سنة 1966، و الثاني سنة 1977، و الثالث سنة 1987، و الرابع سنة 1998 و الأخير في سنة 2008.

جيجل	النساء	28,3	0,2	24,6	23,8	14,3	8,8
	المجموع	21,5	0,2	26,1	29,5	14,6	7,9

المصدر: ONS, Op.Cit, p.40.

يتمركز غالبية سكان ولايات قسنطينة و ميلة وجيجل ضمن فئة المستوى الابتدائي و المتوسط بمجموع يتجاوز نسبة 50% أي بأكثر من النصف، في حين فئة السكان ذات المستوى الجامعي تبلغ نسبة 11,3% أين نجد النساء ذات النسبة الأكبر في ولاية قسنطينة، و نسبة 7,2% في ولاية ميلة وكذلك فئة النساء تمثل النسبة الأكبر، و تبلغ نسبة 8,8% في ولاية جيجل و تبقى أيضا النسبة الأكبر تتمركز على مستوى فئة النساء. و يمكن تفسير ارتفاع نسبة فئة الجامعيين على مستوى ولاية قسنطينة على مستوى ولاية قسنطينة بتوفرها على إمكانيات كبيرة المسخرة في مجال التعليم العالي، و كذا درجة انفتاح المجتمع على التعليم بكل أطواره. كما سجلت نسبة الأمية الأكبر على مستوى ولاية جيجل (0,2%) مقارنة مع ولاية ميلة (0,1%) و ولاية قسنطينة (0,1%). و على العموم تبقى النسب الثلاث الأقل مقارنة مع المعدل الوطني لنسبة الأمية في الجزائر والتي تقدر بنسبة 0,7%.

3.1.1. الإمكانات الاقتصادية و الإدارية و الاجتماعية

تمتلك ولاية قسنطينة و ولاية ميلة و كذا ولاية جيجل إمكانيات اقتصادية و بنى تحتية هائلة، جعلتها معبر للعديد من المستثمرين و التجار، و من بين هذه الإمكانات، يمكن ذكر ما يلي:

4.1.1. قطاع التربية و التعليم و التكوين المهني و التعليم العالي و البحث العلمي

تمتلك الولايات الثلاثة إمكانيات معتبرة في مجال تكوين الأفراد و الموارد البشرية، تتمثل فيما يلي:

1.4.1.1. قطاع التربية و التكوين المهني

يستحوذ قطـــــــاع التربيـــــــة الوطنيـــــــة بولاية قسنطينة على360 مدرسة ابتدائية و 110 إكمالية للتعليم المتوسط و 49 ثانوية، أما قطاع التعليم المهني فيضم 13 مؤسسة توفر 4525 مقعدا بيداغوجيا.

أما ولاية ميلة فتتوفر على 459 مدرسة إبتدائية و 117 إكمالية للتعليم المتوسط و 44 ثانوية تنتشر على مستوى 32 بلدية، و يضم قطاع التكوين المهني خمسة عشر (15) مؤسسات للتكوين ذات قدرة على استيعاب 4250 فرد.

في حين نجد أن ولاية جيجل تتوفر على 379 مدرسة ابتدائية، و 108 إكمالية للتعليم المتوسط، و 38 ثانوية. كما تتوفر على جهاز تكوين مهني متنوع يضم معهدا وخمسة عشر (15) مركزا و ملحقة و ثمانية (8) مدارس معتمدة بقدرة إجمالية تعادل 3.875 مقعد بيداغوجي.

و يلاحظ أن عدد المؤسسات التربوية و التكوينية مرتبط بحد كبير بعدد البلديات المتواجدة على مستوى كل ولاية و المرتبط بدوره بدرجة اتساعها الجغرافي.

2.4.1.1. قطاع التعليم العالي و البحث العلمي

يضم قطاع التعليم العالي و البحث العلمي على مستوى ولاية قسنطينة ثلاث جامعات هي جامعة قسنطينة1، و جامعة قسنطينة 2، و جامعة قسنطينة 3، هذه الأخيرة التي تتموقع على مستوى المدينة الجامعة التي تمثل أكبر مدينة جامعية على مستوى إفريقيا، و كذا المدرسة التحضيرية، و يمكن توضيح القدرات الاستيعابية للجامعات الثلاث كما يلي:

- **جامعة قسنطينة 01**

أنشئت جامعة قسنطينة 01 في ديسمبر 2012، و هي نتيجة لتقسيم جامعة منتوري سابقا التي أنشئت بدورها في 17 جوان 1969، و تشمل جـــــــامعة قسنطينة 01 سبعـــــــــة (07) كليات هي كلية العلوم الطبيعة و الحياة، و

كلية العلوم الهندسية، و كلية علوم الأرض، و كلية الآداب و اللغات، و كلية العلوم الدقيقة و معهد التغذية و التغذي، و كلية البيطرة.[168] و لقد بلغ عدد طلبة هذه الجامعة في سنة 2012 ما يعادل 78.782 طالب يتوزعون وفقا للجدول التالي:

جدول (18): توزيع طلبة جامعة قسنطينة 01

طبيعة التكوين	طلبة التدرج	طلبة ما بعد التدرج	شهادة الأهلية القانونية (CAPA)	جامعة التكوين المتواصل
العدد	**67.869**	**4.988**	**2.301**	**3.624**

المصدر: الموقع الالكتروني الرسمي لجامعة قسنطينة 01 ، مرجع سابق.

و قد بلغ تعداد أساتذة هذه الجامعة 2467 أستاذ يتوزعون كالتالي:

جدول (19): توزيع أساتذة جامعة قسنطينة 01

البيان	أستاذ التعليم العالي	أستاذ محاضر أ	أستاذ محاضر ب	أستاذ مساعد أ	أستاذ مساعد ب	أستاذ مؤقت
العدد	**356**	**386**	**110**	**1.030**	**525**	**60**

المصدر: الموقع الالكتروني الرسمي لجامعة قسنطينة 01 ، مرجع سابق.

كما تملك الجامعة إمكانات كبيرة في مجال تنشيط العلاقات مع العالم المهني على غرار خلق مصلحة تتكفل بتثمين العلاقة بين الجامعة و المؤسسة، و كذا مركز المسارات المهنية، و دار المقاولية التي عملت على تحفيز الطلبة على إنشاء مؤسسة، من خلال تنظيمها للعديد من التظاهرات العلمية و المهنية التي تدخل في هذا الإطار، مثل مسابقة نجوم المقاولية، و العمل على إدراج مقياسي معارف قاعدية حول المؤسسة، و سيرورة إنشاء مؤسسة على مستوى العديد من الكليات، و هو ما كان له الأثر الإيجابي على السلوك المقاولي للطلبة.

- **جامعة قسنطينة 02**

أنشئت جامعة قسنطينة 2 وفقا للمرسوم التنفيذي 11-401 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، و بدأت العمل فعليا خلال السنة الجامعية 2012-2013، و تتكون من أربعة (04) كليات هي كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، و كلية علم النفس و علوم التربية، و كلية التكنولوجيات الحديثة للمعلومات و الاتصال، و كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، و معهدين يتمثلان في معهد علم المكتبات و التوثيق، و معهد العلوم و تقنيات الأنشطة البدنية و الرياضية. و لقد بلغ عدد طلبة جامعة قسنطينة نهاية سنة 2012 ما يعادل 15.927 طالب يتوزعون كالتالي:

جدول (20): توزع طلبة جامعة قسنطينة 2 على مختلف الأطوار

المستوى	ليسانس	ماستر	دكتوراه	كلاسيك
العدد	**12.771**	**3.006**	**757**	**150**

المصدر: معطيات جامعة قسنطينة 2.

أما أساتذة جامعة قسنطينة 2 فبلغ عددهم الإجمالي 609 أستاذ يتدرجون وفق مختلف المراتب حسب الجدول التالي:

جدول (21): توزيع أساتذة جامعة قسنطينة 02

[168] الموقع الالكتروني الرسمي لجامعة قسنطينة 01:
http://www.umc.edu.dz/index.php/2013-01-21-15-27-57/presentation-de-l-universite/103-universite-par-les-chiffres, 08/09/2013.

البيان	أستاذ التعليم العالي	أستاذ محاضر أ	أستاذ محاضر ب	أستاذ مساعد أ	أستاذ مساعد ب	أستاذ مؤقت
العدد	66	85	66	194	191	07

المصدر:معطيات جامعة قسنطينة 2.

و تولي هذه الجامعة اهتماما أيضا بالمقاولية و إنشاء المؤسسات، باعتبارها تحتضن كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، التي تم على مستواها إدراج مادة سيرورة إنشاء المؤسسة على مستوى السنة الثالثة إدارة أعمال. كما تهتم كلية العلوم الاجتماعية بإجراء العديد من الأبحاث تتعلق بالمقاول.

- **جامعة قسنطينة 03**

أنشئت جامعة قسنطينة 03 أيضا وفقا للمرسوم التنفيذي 11-401 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، كما بدأت العمل فعليا خلال السنة الجامعية 2012-2013، و تتكون من خمسة (05) كليات هي كلية الطب، و كلية هندسة الطرائق الصيدلانية، و كلية الهندسة المعمارية و التعمير، و كلية علوم الإعلام و الاتصال و السمعي البصري، و كلية العلوم السياسية[169]. ولقد بلغ عدد الطلبة سنة 2012 ما يعادل 15.476 طالب يتوزعون كالتالي:

جدول (22): توزع طلبة جامعة قسنطينة 03

ليسانس	ماستر	دكتوراه ل م د	ليسانس كلاسيك	ماجستير	دكتوراه علوم	دكتوراه دولة	العلوم الطبية
4.952	938	81	1.036	118	330	80	8.505

المصدر:الموقع الالكتروني الرسمي لجامعة قسنطينة 03، مرجع سابق.

كما بلغ أساتذة جامعة قسنطينة 03 ما يعادل 764 أستاذ يتوزعون حسب الرتبة وفقا للجدول التالي:

جدول (23): توزيع أساتذة جامعة قسنطينة 03 وفقا للرتبة

أستاذ التعليم العالي	أستاذ محاضر أ	أستاذ محاضر ب	أستاذ مساعد أ	أستاذ مساعد ب	أستاذ مؤقت	مهندس	المجموع
104	71	51	473	82	01	02	764

المصدر:الموقع الالكتروني الرسمي لجامعة قسنطينة 03، مرجع سابق.

و يلاحظ مما سبق أن جامعة قسنطينة 01 هي التي تستقطب العدد الأكبر من الطلبة و الأساتذة و يمكن تلخيص أعداد الطلبة و الأساتذة على مستوى ولاية قسنطينة من خلال الجدول التالي:

جدول (24): إجمالي عدد الطلبة و الأساتذة الجامعيين بولاية قسنطينة

البيان	العدد الإجمالي للطلبة	عدد الأساتذة الإجمالي
جامعة قسنطينة 01	78.782	2.467
جامعة قسنطينة 02	15.927	609
جامعة قسنطينة 03	15.476	764
المجموع	110.185	3.849

المصدر:الموقع الالكتروني الرسمي لجامعة قسنطينة 03، مرجع سابق.

[169] الموقع الرسمي لجامعة قسنطينة 03: http://www.univ-constantine3.dz/index.php/2013-07-03-11-09-55, 19/09/2013

أما بالنسبة **لولاية ميلة** فهي تتوفر على مركز جامعي تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-204 المؤرخ في 09 جويلية 2008، و بدأ العمل في السنة الجامعية 2009/2008 بعدد إجمالي للطلبة يعادل 1000 طالب، و يضم ثلاثة (03) معاهد هي معهد العلوم و التكنولوجيا و معهد العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، و معهد الآداب و اللغات الأجنبية، ليكون بذلك أول مؤسسة جامعية ينطلق بها قطاع التعليم العالي و البحث العلمي في الولاية، و يوفر المركز الجامعي لطلبته تكوينا نوعيا في مرحلتي الليسانس و الماستر.[170] و في سنة 2012 ضم المركز الجامعي لولاية ميلة 5935 طالب ، يتوزعون وفقا للجدول التالي:

جدول (25): توزع طلبة المركز الجامعي لميلة على مختلف الأطوار

المستوى	ليسانس	ماستر	دكتوراه	المجموع
العدد	**5399**	**536**	**-**	**5935**

المصدر:الموقع الرسمي للمركز الجامعي لميلة، مرجع سابق.

يلاحظ أن عدد الطلبة الذي تعمل على تكوينه المركز الجامعي لولاية قسنطينة محدود لحد كبير، إذا ما قورن بنظيره على مستوى ولاية قسنطينة، و لكن يعتبر هذا لفرق منطقي لحد كبير بالنظر إلى حداثة المركز الجامعي، و محدودية قدراته و إمكاناته، سيما إذا ما عرفنا أن العدد الإجمالي للأساتذة المؤطرين بجميع رتبهم لا يتجاوز 212 أستاذ، و الذين يتوزعون كالتالي:

جدول (26): توزيع أساتذة المركز الجامعي لميلة وفقا للرتبة

أستاذ التعليم العالي	أستاذ محاضر أ	أستاذ محاضر ب	أستاذ مساعد أ	أستاذ مساعد ب	المجموع
04	**06**	**09**	**73**	**120**	**212**

المصدر:الموقع الالكتروني الرسمي للمركز الجامعي بميلة، مرجع سابق.

في حين نجد أنشئت جامعة جيجل في سنة 1986 كملحق قسنيطنة وفقا للقرار رقم 72 المؤرخ في 03/21/ 1986، الذي صدر عن وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، لتعرف فيما بعد العديد من إجراءات لإعادة الهيكلة كان آخرها سنة 2009 (المرسوم التنفيذي رقم 09-92 المؤرخ في 17 فيفري 2009) و الذي نص على إنشاء جامعة جيجل بشكلها الحالي، و التي تضم القطبين الجامعيين التاليين:[171]

- **القطب الجامعي المركزي لجيجل:** له قدرة على استيعاب أكثر من 7.000 طالب، و يضم كل مجالات التكوين التي ترتبط بالعلوم التكنولوجية و العلوم الدقيقة و علوم الطبية و الحياة، ليضم التخصصات التالية:
  - العلوم التكنولوجية.
  - علوم الأرض.
  - علوم الطبيعة و الحياة.
  - علوم المادة.
  - رياضيات و إعلام آلي.

[170] الموقع الرسمي للمركز الجامعي لميلة، ارجع للموقع الإلكتروني: http://www.centre-univ-mila.dz/a/AR/index.php?pg=lecentre, 19/09/2013.

[171] الموقع الرسمي لولاية جيجل: http://www.jijel-dz.org/jijel/index.php/univ, 21/09/2013.

القطب الجامعي بتاسوست: له إمكانية استيعاب أكثر من 16.000 طالب، و يضم كليات الحقوق و العلوم السياسية، و كلية العلوم الاقتصادية، و التجارية، و علوم التسيير، و كلية اللغات و العلوم الاجتماعية.

و لقد تجاوز إجمالي عدد الطلبة المسجلين في القطبين الجامعيين عشرون ألف (20.000) طالب يتوزعون حسب المستوى وفقا للجدول التالي:

جدول (27): توزع طلبة جامعة جيجل على مختلف الأطوار

المستوى	ليسانس	ماستر	كلاسيك	ماجستير	دكتوراه	المجموع
العدد	16.757	511	4.780	209	191	22.448

المصدر: الموقع الالكتروني الرسمي لجامعة جيجل: http://www.univ-jijel.dz/spip.php?article465 , 21/09/2013.

بلغ عدد أساتذة جامعة جيجل سنة 2012 ما يعادل 826 أستاذ يتوزعون كالتالي:

جدول (28): توزيع أساتذة جامعة جيجل وفقا للرتبة

أستاذ التعليم العالي	أستاذ محاضر أ	أستاذ محاضر ب	أستاذ مساعد أ	أستاذ مساعد ب	أستاذ مؤقت	مهندس	المجموع
25	56	62	330	350	02	01	826

المصدر: الموقع الالكتروني الرسمي لجامعة جيجل، مرجع سابق.

و يلاحظ مما سبق أنه و رغم تقارب عدد السكان بين الولايات الثلاث تبقى ولاية قسنطينة بجامعاتها الثلاثة الأكثر قدرة على استقطاب عدد كبير من الطلبة، سواء كانوا محليين أو وطنيين، أو حتى من خارج الوطن.

2.1. القدرات الاقتصادية و الاستثمارية لولايات قسنطينة و ميلة و جيجل

تمتلك كل من ولاية قسنطينة و ميلة و جيجل قدرات اقتصادية كبيرة تشمل كل القطاعات الزراعية و الصناعية و السياحية، و كل قطاع الخدمات.

1.2.1. الإمكانيات الزراعية لولاية قسنطينة و ميلة و جيجل

تشير إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات أن المساحة الزراعية المستغلة لولاية قسنطينة بلغت 131.096 هكتار من إجمالي أراضي صالحة للزراعة تبلغ مساحتها 182.760 هكتار، أما مساحة الأراضي الزراعية المستغلة المتواجدة على مستوى ولاية ميلة فقد بلغت 237.557 هكتار من إجمالي مساحة قابلة للزراعة تقدر بـ277.050 هكتار، في حين تبلغ المساحة الزراعية المستغلة على مستوى ولاية جيجل ما يعادل 43.591 هكتار من إجمالي 98.689 هكتار قابلة للاستغلال الزراعي. و تتوزع هذه الأراضي الزراعية المستغلة حسب مجال الاستغلال على مستوى كل ولاية وفقا للجدول التالي:

جدول (29): توزع الأراضي الزراعية لولاية قسنطينة و ميلة و جيجل حسب الاستغلال

طريقة الاستغلال / الولاية	زراعة عشبية	أرض في وضعية راحة	مروج طبيعية	حقول الكروم	أشجار مثمرة	المجموع
قسنطينة	78.690	50.296	0	20	2.090	131.096
ميلة	119.766	108.021	832	04	8.934	237.557
جيجل	7.239	17.821	4.412	55	14.064	43.591

المصدر: ONS, Op.Cit, p.272.

نلاحظ أن أغلبية الأراضي الزراعية في كل من ولاية قسنطينة و ميلة و جيجل موجهة للزراعة العشبية (تقريبا النصف) و تقريبا النصف الآخر هي أراضي في وضعية راحة أو لم تستغل بعد لضعف استغلال هذه الموارد

الزراعية نتيجة لنقص الموارد المالية، التي توجه لإعادة هيكلة العقار الزراعي، أما الجزء الصغير المتبقي فهو موجه لزراعة الأشجار بصفة عامة و الحمضيات بصفة خاصة.

و على العموم تبقى المساحات المخصصة للزراعة في الولايات الثلاثة جد ضيقة مقارنة مع المساحة الإجمالية للولايات، و يرجع ذلك للطبيعة التضاريسية لها، و كذا استغلال الأراضي المتبقية للبناء، او تترك في شكل أراضي بور. و تتطلب عملية تنمية القطاع الزراعي تجنيد كبير للقطاع الصناعي الذي يزودها بالتجهيزات و هو ما يشجع الصناعة الميكانيكية بصفة عامة.

2.2.1. الإمكانيات الصناعية لولاية قسنطينة و ميلة و جيجل

يسيطر قطـــــــــاع المناجم و المحاجر على قطاع الصناعة على مستوى ولاية قسنطينة، و كذا قطاع الميكانيك، و صناعة بعض السلع الأخرى و البضائع، و الصناعة الغذائية وصنعة المواد المخصصة للبناء و الأشغال العمومية (الاسمنت، و مشتقاته...) و التي تستغل في استخدام مخرجات المحاجر.

و معظم هذه الصناعات تشكل حافزا لظهور مؤسسات صغيرة و متوسطة تعمل معها في إطار المقاولة من الباطن خاصة الصناعة الميكانيكي التي تتطلب هذا النوع من العلاقات سواء قبل أو أثناء أو بعد عملية الإنتاج، و هو ما يشجع الاندماج، هذا و يمكن تلخيص أهم القدرات الصناعية للولاية من خلال ما يلي:

- **الصناعة الغذائية**

تتعدد المؤسســــــات الغذائيـــــــة المتواجدة بولاية قسنطينة، و تترأسها مؤسسة الرياض، التي تنشط على مستوى عدة بلديات من الولاية (الخروب، حامة بوزيان، ديدوش مراد) و التي تنتج الفرينة و سميد القمح الصلب، إضـــــافة إلى ذلك نجـــــد العديـــــــد من المؤسســات التي تنتج المشروبات الغازية و الحليب و مشتقاته و العديد من الصناعات الأخرى.

- **الصناعة الميكانيكية**

يشكل قطاع الصناعات الميكانيكية أهم الصناعات المتواجدة على مستوى ولاية قسنطينة و على مستوى الجزائر ككل، حيث أنشئت أغلبية هذه الصناعات في إطار المخططات الاقتصادية التي أعقبت مرحلة الاستقلال، و لعل أهمها مركب المؤسسة الوطنية للمجارف و الرافعات بعين اسمارة الذي ينتج الجرافات و الرافعات، و الضاغطات ...و غيرها، و مركب الجرارات بالخروب الذي ينتج محركات الجرارات، و كذا الجرارات في حد ذاتها.

- **صناعة تجهيزات و مواد البناء**

إن تربع ولاية قسنطينة على منطقة جغرافية خاصة نوعا ما جعلها تشجع ظهور مصانع تعمل في مجال مواد البناء سيما الاسمنت، و هو ما تزامن مع تزايد الطلب على منتجات البناء في إطار المخططات الخماسية للتنمية التي نتج عنها إنشاء العديد من البناءات و المساكن و البنى التحتية، لعل أهمها مؤسسة صناعة الاسمنت و مشتقاته بالحامة بوزيان، و مؤسسة الخزف بابن زياد، إضافة إلى شركات الري التي تسهم في بشكل أو بآخر في التنمية المحلية بالولاية.

- **صناعة النسيج و الجلود**

كانت صناعة الجلود و النسيج في ولاية قسنطينة جد مزدهرة، يدعمها القطاع العام، و لكن توجد حاليا مؤسسة وطنية واحدة تعمل في هـــــــذا القطـــــــاع تتمثل في شركة القطن للشرق (CATEX) بشعبة الرصاص و المختصة في إنتاج الخيوط و النسيج.

- **الصناعة الصيدلانية**

تحتل الصناعة الصيدلانية بولاية قسنطينة مكانة هامة من حيث كمية و نوعية المنتجات المصنعة، على غرار وحدة صيدال المختصة في صناعة الأنسولين، و التي ستشرع في توسيع منتجاتها مستقبلا.

- **صناعات أخرى**

إضافة إلى الصناعات مذكورة سابقا تمتلك الولاية العديد من المؤسسات التي تنشط في بعض القطاعات ذات القطاع الخاص، مثـــــل شركـــــــة التبـــــــغ و الكبريـــت بالخـــــــروب، و كـــــــذا شركـــــــة الطبـــــاعة STORIMP...و غيرها. و لقد شجع هذا النسيج الصناعي المتنوع ظهور مؤسسات تنشط في إطار المقاولة من الباطن على غرار الصيانة الصناعية، و صناعة اللواحق و قطع الغيار الصناعية...و غيرها.

أما في ولاية ميلة فيتشكل النسيج الصناعي من أربعة و ثمانون (84) وحدة صناعية منها ثلاثة (03) مؤسسات صناعية تابعة للدولة، و تتركز معظم المؤسسات أيضا على مستوى قطاع مواد و تجهيزات البناء التي تشغل أكثر من 754 عامل على مستوى 21 وحدة، لتتبع بمؤسسات الصناعة الغذائية التي تشغل 697 عامل، إضافة إلى الصناعة الكيميائية و الصناعة الصيدلانية التي تضم خمسة (05) وحدات صنـــــاعية توظف 387 عـــــــامـــــل، أمـــــا الرتبـــــة الرابعـــــة فتعود لقطـــــاع صنـــــاعة اللحام و المعـــــادن و الميكانيك و الكهرباء و الإلكترونيك (ISMMEE)، و التي تضم ثمانية (08) وحدات لتشغل أكثر من 227 عامل...و غيرها من المؤسسات الأخرى، و يمكن تلخيص ذلك ضمن الجدول التالي:

جدول (30): أهم الصناعات المتواجدة بولاية ميلة

قطاع النشاط	فرع النشاط	عدد الوحدات الإنتاجية
قطاع الصناعة الغذائية	المطاحن	05
	الدقيق الصلب	04
	مشروبات غير كحولية	10
	الحلويات	01
	أغذية الدواجن و الحيوانات	02
	تعليب الأغذية	01
النسيج	الأغطية، الأفرشة...	01
أدوات و تجهيزات البناء	الاسمنت المسلح، و النجارة العامة	20
	الجبس	02
	الرخام	02
صناعة الخشب	تحويل الخشب	01
الصناعة الكيميائية	تحويل البلاستيك	02
	صناعة مواد التنظيف	03
الكهرباء و الطاقة	صناعة الكوابل و الشبكات الكهربائية	02
صناعة المعادن و اللحام	مصانع الفولاذ	03
	الجسور المعدنية	02

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

و يواجه قطاع الصناعة بهذه الولاية في الوقت الحالي بعض العراقيل المتمثلة أساسا في الافتقار إلى العقار الصناعي و البنى التحتية (الطاقة، الاتصالات...) سيما المنطقة الشمالية من الولاية.

في حين نجد أن ولاية جيجل و نتيجة لامتلاكها الكثير من الموارد الطبيعية خلقت مناخ يشجع من الاستثمار خاصة الصناعة و الحرف سيما الصناعات الصغيرة، خاصة في مجال صنـــــاعة تجهيزات البنـــــاء و تحويل الفلين و الصناعة الغذائية، كما نجد من بين المواد التي تستخدم في صناعة مواد و تجهيزات البناء الطين و الكلس، و الجبس، و الرصاص و الزنك و النحاس...وغيرها.

كما نجد أن منطقة الشمال الشرقي للولاية تنفرد عن بقية الولاية بامتلاكها للتجهيزات الصناعية الثقيلة التي تتوزع على مستوى ثلاثة أقطاب صناعية كبيرة تتخصص في التلحيم و الميكانيك و البتروكيمياء.

3.2.1. العقار الاقتصادي المتواجد على مستوى ولاية قسنطينة و ميلة و جيجل

يعتبر العقار الصناعي من أهم العوامل التي قد تشجع أو تثبط من عملية الاستثمار. ففي ولاية قسنطينة تتواجد أربعة (04) مناطق صناعية تتوزع كما يلي:

جدول (31): المناطق الصناعية المتواجدة بولاية قسنطينة

الرقم	التسمية	البلدية	عدد الراضي التي تم استحداثها	عدد الأراضي المتحة
01	الطرف	ابن باديس	203	08
02	بالما	قسنطينة	98	00
03	عيسي بن حميدة	ديدوش مراد	205	06
04	24 فيفري 1956	قسنطينة	69	03

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

كما تستحوذ الولاية على العديد من مناطق النشاط التي تتوزع على مختلف البلديات و التي تستقطب العديد من الأنشطة في مختلف القطاعات، و يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول (32): مناطق النشاط بولاية قسنطينة

الرقم	التسمية	البلدية	عدد الراضي التي تم استحداثها	عدد الأراضي المتاحة
01	الطرف	ابن باديس	203	08
02	الرمال	قسنطينة	83	0
03	زيغود يوسف	زيغود يوسف	156	27
04	ابن زياد 01	ابن زياد	15	0
05	ابن زياد 02	ابن زياد	41	14
06	مسعود بوجريو	مسعود بوجريو	75	50
07	عين اعبيد	عين اعبيد	22	02
08	ابن باديس	ابن باديس	59	43
09	شيهاني بشير	الخروب	113	00
10	علي منجلي	الخروب	244	01
11	عين اسمارة	عين اسمارة	110	01
12	بكيرة	حامة بوزيان	134	00

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

كما يوجد مشروع لاستحداث منطقتين صناعيتين بولاية قسنطينة؛ تتموقع المنطقة الصناعية الأولى على مستوى بلدية ديدوش مراد بمساحة 400 هكتار، و المنطقة الصناعية الثانية ببلدية عين اعبيد بمساحة 550 هكتار.

أما على مستوى **ولاية ميلة** فتتواجد فيها منطقة صناعية واحدة و العديد من مناطق النشاط، التي تتواجد ببلدية شلغوم العيد بمساحة إجمالية تقدر بـــ 2104 هكتار، مقسمة على 113 قطعة أرض مستغلة بشكل كامل، أما مناطق النشاط المتواجدة بالولاية فيقدر عددها بـــ أربعة عشر (14) منطقة، تتوزع كالتالي:

جدول (33): مناطق النشاط المتواجدة بولاية ميلة

التسمية	المساحة (هكتار)	عدد الأراضي المستحدثة	عدد الأراضي المتاحة	المساحة المتاحة
ميلة	10,79	62	00	00000
عين املوك	09,25	73	03	0,9870
شلغوم العيد	13,62	120	05	1,4290
فرجيوة	08,88	78	03	0,2009
قرارمقوجة	10,67	84	01	0,1500
وادي العثمانية	08,84	97	00	00000
عين التين	09,99	116	35	03,45
وادي سقان	13,43	84	02	0,250
تاجنانت01	13,90	120	01	0,0373
تاجنانت 02	08,77	51	06	0,4985
تلاغمة 01	13,90	120	01	0,0373
تلاغمة 02	26,02	14	01	0,9358
أحمد راشدي	02,89	28	23	1,350
وادي النجا	05,21	66	00	00000

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

أما ولاية على مستوى جيجل فتتواجد منطقتين صناعيتين و عدد محدود نوعا ما من مناطق النشاط، إذا ما قورنت مع نظيرتها في ولاية قسنطينة و ميلة، و يمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

جدول (34): المناطق الصناعية بولاية جيجل

التسمية	المساحة (هكتار)	عدد الأراضي المستحدثة	عدد الأراضي المتاحة
بلارة	523	في وضعية تهيئة	
أولاد صالح	84	03	1,0711

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

و ترجع محدودية المناطق المخصصة للأنشطة الاقتصادية عامة و الصناعية خاصة بولاية قسنطينة إلى الطبيعة الجغرافية لهذه الولاية. يتوزع عدد و مساحة مناطق النشاط بولاية جيجل وفق الجدول التالي:

جدول (35): مناطق النشاط بولاية جيجل

التسمية	المساحة (هكتار)	عدد الأراضي المتاحة	المساحة المتاحة
أفلاز (الميلية)	04,0073	22	02,90
الميلية	06,6000	00	0000
حدادة (جيجل)	26,0900	06	-
الولاجة (أمير عبد القادر)	04,7000	00	0000
أوجنة	10,5200	31	06,70

سطارة (مدخل شمالي)	05,1900	22	03,18
بورشيد (العوانة)	08,1100	-	-

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

كما توجد مشاريع لاستحداث مناطق نشاط جديدة بولاية جيجل، يمكن تحديدها من خلال الجدول التالي:

جدول (36): مشاريع مناطق النشاط المستحدثة بولاية جيجل

التسمية	المساحة (هكتار)	الملاحظة
جيجل (مقاصب)	25	قيد الدراسة
قاوس (شادية)	60	قيد الدراسة
الميلية (بلارة)	523	قيد الدراسة

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

4.2.1. الإمكانيات التنموية لولايات قسنطينة و ميلة و جيجل

من خلال إعادة قراءة للمعطيات السابقة المتعلقة بتقديم كل من ولايات قسنطينة و ميلة و جيجل، يبرز لنا أن هاته الولايات تتوفر على إمكانات جغرافية و بشرية و طبيعية و زراعية و صناعية و سياحية هائلة، تفترض أن تكون هذه الولايات تذر أموالا ناتجة عن الاستثمارات الهائلة التي يفترض أن تكون قد جسدت على مستواها، سيما على مستوى القطاع الخاص و قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل أدق، و هنا يقودنا الأمر إلى التساؤل عن واقع و دور هذا القطاع في التنمية الاقتصادية لهذه الولايات، و هو ما سيتم التطرق له في العنصر الموالي.

5.2.1. وضعية المقاولية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولايات قسنطينة و ميلة جيجل

يمكن تحديد واقع المقاولية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال الرجوع إلى الهيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، على غرار مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة...و غيرها المتواجدة على مستوى الولايات الثلاث.

1.5.2.1. تطور تعداد المؤسسات الاقتصادية في ولاية قسنطينة و ميلة و جيجل خارج التجارة

تتوافر كل من ولاية قسنطينة و ميلة و جيجل على نسيج مؤسساتي جد متنوع، من حيث العدد و كذا قطاعات النشاط التي يشملها، لكن بنسبة أكبر على مستوى ولاية قسنطينة- و يمكن توضيح تطور عدد المؤسسات الاقتصادية المتواجدة بالولايات الثلاثة خارج قطاع التجارة خلال سنة 2010، 2011، و 2012، من خلال الجدول التالي:

جدول (37): توزيع المؤسسات المتواجدة في قسنطينة و ميلة و جيجل من 2010 إلى 2012 حسب قطاع النشاط

الولاية	الإنتاج الصناعي و البناء و الأشغال العمومية و الري			الخدمات			الإنتاج الحرفي		
	2010	2011	2012	2010	2011	2012	2010	2011	2012
قسنطينة	1659	1716	1813	1752	1837	1958	274	265	265
ميلة	538	545	588	470	588	516	10	08	07
جيجل	402	409	426	372	426	395	01	03	06

المصدر: المركز الوطني للسجل التجاري،إنشاء المؤسسات في الجزائر، إحصائيات 2012، منشورات المركز الوطني للسجل التجاري، برج الكيفان، أفريل2013، ص.42.

و نلاحظ أنه هناك تطور متنامي لعدد المؤسسات الاقتصادية على مستوى الولايات الثلاثة، لكن قطاع الخدمات بنسبة أكبر بالنسبة للتطور، و كذا من نسبة مساهمته في النسيج الاقتصادي إذ يتجاوز عدد المؤسسات التي تنشط في قطاع الخدمات نصف إجمالي عدد المؤسسات المتواجدة بهذه الولايات.

من جهة أخرى نلاحظ أن قطاع الإنتاج الحرفي متواجد بشكل معتبر على مستوى ولاية قسنطينة، و بشكل محدود جدا في كل من ولايتي ميلة و جيجل، و يرجع ذلك لطبيعة ولاية قسنطينة التي تتواجد بها العديد من الأنشطة الحرفية التقليدية ترتبط أساسا بتاريخها، كما يعتبر هذا القطاع ذا مردودية جد مقبولة، و لا تزال هناك إمكانية لتطوير هذا القطاع أكثر فأكثر.

و في نفس الوقت و بالرجوع إلى إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري نجد أن المؤسسات المقيدة في السجل التجاري فتتوزع من ناحية القطاعات الاقتصادية في سنة 2010، 2011 و 2012 على مستوى ولاية ميلة و قسنطينة و جيجل وفقا للجدول التالي:

جدول (38): توزيع المؤسسات المقيدة في السجل التجاري
في قسنطينة و ميلة و جيجل من 2010 إلى 2012 حسب قطاع النشاط

الولاية	الإنتاج الصناعي و البناء و الأشغال العمومية و الري			الخدمات			الإنتاج الحرفي		
	2010	2011	2012	2010	2011	2012	2010	2011	2012
قسنطينة	6855	7070	5620	17.470	20.607	19.978	1342	1406	1241
ميلة	4216	4545	4339	9234	12.854	13.118	318	287	265
جيجل	4225	4315	4094	9299	11.139	11.655	66	174	230

المصدر: نفس المرجع السابق.

إذا قارنا هذا الجدول مع الجدول السابق يتبن لنا أن عدد المؤسسات المسجلة في السجل التجاري أكبر بكثير من عدد المؤسسات المتواجدة فعليا على مستوى كل من ولايات قسنطينة و ميلة و جيجل، و هنا يقودنا التفكير إلى التساؤل عما إذا كانت هناك مؤسسات تختفي بعد القيد في السجل التجاري، أم أن الإحصائيات غير دقيقة...أم غير ذلك.

2.5.2.1. تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية قسنطينة و ميلة و جيجل

تتمركز ولاية قسنطينة ضمن الولايات الأولى من حيث تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أما ولايتي ميلة و جيجل فتتمركز في مراتب أقل يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول (39): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولايات قسنطينة و ميلة و جيجل

الولايات	الرتبة على المستوى الوطني	2010	2011	2012
قسنطينة	09	11.781	12.561	13.450
ميلة	18	6.505	7.017	7.611
جيجل	19	6.791	6.930	7.447

المصدر:وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، العدد 22، ص.39.

نلاحظ مـــن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية قسنطينة هو تقريبا ضعف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة بكل من ولايتي ميلة و جيجل، فهاتين الولايتين لهما تقريبا نفس العدد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بل إنهما تأتيان في مرتبتين متتاليتين (18 و 19) على المستوى الوطني.

هذا و لقد شهدت حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نوعا من تباين بين مختلف الولايات الثلاثة يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول (40): حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولايات قسنطينة و ميلة و جيجل في سنة 2012

الولايات	2011	حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 2012				2012
		إنشاء	شطب	إستعادة نشاط	التطور	
قسنطينة	12.561	955	205	139	889	13.450
ميلة	7.017	583	43	54	594	7.611
جيجل	6.930	766	537	288	517	7.447

المصدر: وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، العدد 22، ص.40.

يتبين لنا من خلال الأرقام التي يوضحها الجدول أعلاه أن ولايتي قسنطينة و جيجل شهت حركية كبيرة فيما يخص إنشاء و شطب و استعادة نشاط مؤسسة، خاصة ولاية جيجل التي شهدت استعادة نشاط 288 مؤسسة، و هذا ما يعتبر عامل جد مثير للانتباه، إذ أن هذه الظاهرة جيدة نوعا ما بالنسبة للواقع الجزائري.

3.5.2.1. هيئات دعم و تنمية المقاولية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالولايات الثلاثة

تختلف طبيعة و نوعيـــــــة آليـــــــات الدعم و كذا تأثيرها من ولاية لأخرى، فقد تتواجد بعض هيئات الدعم و المرافقة في ولاية ما و لا نجـــــــــــــدها في ولايـــــــــــــة أخـــــــرى على غرار مشـــــاتل المؤسسات، لكن من جهة أخرى هناك عدد مقبول من هيئات المرافقة و الدعم المتواجدة على مستوى أغلبية الولايات محل الدراسة، و التي يمكن توضيحها من خلال ما يلي:

1) مراكز تسهيل و مشاتل المؤسسات

تشير الإحصائيات و المعلومات التي تصدر عن المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى تواجد مركز تسهيل واحـــــــــد بولاية جيجـــــــل، في حين تفتقد كل من ولايـــــــــــتي قسنطينة و ميلـــــــــــة لهاتـــــــــه الهيئة و الهامة. أما عن نشاط مركز التسهيل المتواجد بولاية جيجل فيمكن عرض حصيلة نشاطه من خلال الجدول التالي:

جدول (41): المشاريع المرافقة من طرف مركز تسهيل جيجل خلال 2011 و 2012

السنة	عدد حاملي المشاريع الذين تم استقبالهم	عدد حاملي المشاريع الذين تم استضافتهم	عدد مخططات الأعمال المنجزة	عدد المؤسسات المنجزة	عدد مناصب العمل المستحدثة
2011	231	06	02	04	32
2012	427	368	03	34	125

المصدر: وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، العدد 22، ص.34.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مركز تسهيل المؤسسات المتواجد بولاية جيجل لم يسهم في إنشاء المؤسسات إلى بعدد جد محدود، و ذلك نظرا لحداثته إذ انطلق فعليا في نشاطه في سنة 2012، و مع هذا لا يمكن نفي أنه هناك نمو

نسبي من بين سنتي 2011 و 2012، حيث انتقل عدد المؤسسات المنشأة في إطار هذه الهيئة من أربعة (04) مؤسسات في سنة 2011، إلى العدد أربعة وثلاثون (34) في سنة.

2) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

تؤكد الإحصائيات المجمعة من سنة 2002 و إلى غاية 2012 أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المتواجدة في شكل شباك وحيد على مستوى ولاية قسنطينة و ميلة و جيجل، أن درجة الإسهام في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي جد محدودة، و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (42): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المصرح بها على مستوى الشبابيك الموحدة للوكالة الوطنية للاستثمار في قسنطينة و ميلة و جيجل

القطاعات	الولايات	عدد المشاريع	المبالغ (مليون دج)	عدد مناصب العمل المستحدثة
الزراعة	قسنطينة	09	256	129
	ميلة	05	505	90
	جيجل	21	2830	6350
البناء و الأشغال العمومية	قسنطينة	245	36994	6499
	ميلة	255	16276	3129
	جيجل	127	7341	1792
الصناعة	قسنطينة	214	69458	11487
	ميلة	78	8700	1818
	جيجل	61	6331	1059
الصحة	قسنطينة	26	3418	677
	ميلة	06	200	46
	جيجل	07	348	100
النقل	قسنطينة	635	16309	3240
	ميلة	550	8741	1728
	جيجل	809	8960	2147
الخدمات	قسنطينة	220	16859	3612
	ميلة	54	2277	481
	جيجل	63	1672	393

المصدر: الشبابيك الموحدة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولايات قسنطينة و ميلة و جيجل.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه محدودية عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تم استحداثها على مستوى ولايات قسنطينة و ميلة و جيجل خلال العشرة (10) سنوات من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، سيما قطاع الزراعة رغم الإمكانيات الطبيعية الهائلة التي تتمتع بها الولايات في هذا المجال على مستوى الولايات الثلاثة. و ما يلاحظ أيضا هو العدد الكبير للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستحدثة في قطاع النقل على مستوى هذه الولايات، و كأن الوكالة أصبحت متخصصة في تمويل هذه القطاعات، أو أنها تشجع هذا القطاع.

3) صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (FGAR)

لقد أسهم صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم إنشاء و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل جد محدود على مستوى الولايات الثلاثة، و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (43): عدد الملفات و حجم الاستثمارات التي ضمنها FGAR

على مستوى ولايات قسنطينة و ميلة و جيجل بين 2010 و 2012

الولايـــــــــــــــــة	عدد المشاريع			قيمة الضمان (مليون دينار)			عدد مناصب العمل		
	2010	2011	2012	2010	2011	2012	2010	2011	2012
قسنطينة	14	15	18	547	584	980	836	881	1243
ميلة	02	02	04	238	238	384	141	141	1622
جيجل	02	02	02	69	69	69	277	277	277

المصدر:وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار،نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد 22، ص.41.

من خلال الجدول يتضح لنا أن تنامي عدد الملفات المودعة على مستوى هذا الصندوق جد محدود، إن لم يكن معدوما خاصة ولاية جيجل، و قد يعود هذا لعدم انتشار المعلومات حول دور هذا الصندوق على مستوى المجتمع عامة، و عالم الأعمال خاصة.

4) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أكثر الأجهزة إسهاما في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنميتها، ولقد تمكننا من الحصول على إحصائيات تخص عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها على مستوى ولاية قسنطينة في إطار هذه الوكالة، و تعذر علينا الأمر فيما يخص ولاية جيجل، وفي هذا الإطار يمكن توضيح تطور عدد المؤسسات المنشأة في ولاية قسنطينة بين 2010 و 2012 في إطار هذه الوكالة من خلال الجدول التالي:

جدول (44): عدد المؤسسات المنشأة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في قسنطينة و ميلة و جيجل بين 2010 و 2012

الولاية	عدد المؤسسات		
	2010	2011	2012
قسنطينة	675	827	1027
ميلة	605	740	1686
جيجل	590	707	975

المصدر: إحصائيات مديريات الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب بقسنطينة و ميلة و جيجل

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تنامي في عدد المؤسسات التي أنشئت في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل السباب على مستوى ولاية قسنطينة، و لكنه لم يكن بالعدد المعتبر مقارنة مع الإشهار الكبير الذي استفاد منه هذا الجهاز على مستوى وسائل الإعلام المختلفة. من جهة أخرى إذا ما أخذنا سنة أســـــــــــــاس للمقارنة بين عدد المؤسســـــــــات التي أنشئت في سنة 2011 على مستوى ولاية قسنطينة و جيجل نجد أن العدد ليس متباعد لحد كبير.

5) الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

لقد أسهم صندوق التأمين عن البطالة في الزيادة من عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى الولايات الثلاثة، لكن بنسبة أقل في قسنطينة مقارنة مع الولايات الأخرى، و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (45): عدد المؤسسات المنشأة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في قسنطينة و ميلة و جيجل بين 2010 و 2012

الولاية	عدد المؤسسات		
	2010	2011	2012
قسنطينة	310	09	48

ميلة	69	395	894
جيجل	137	446	573

المصدر: إحصائيات المديرية الجهوية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بقسنطينة

نلاحظ تناقص حاد في عدد المؤسسات المنشأة بدعم من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية قسنطينة بين سنتي 2010 و 2011، بينما تزايد بوتيرة مرتفعة في كل من ميلة و جيجل.

6) الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

لقد برز دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بشكل ملفت للانتباه في مجال دعم إنشاء المؤسسات. حيث منذ استحداث هذه الوكالة سجل فرع قسنطينة إنشاء 741 مؤسسة، كما سجلت ولاية ميلة تمويل 448 مؤسسة، أما ولاية جيجل فسجلت تمويل 344 مؤسسة. تتوزع بشكل متفاوت من ولاية إلى أخرى و من قطاع لآخر بشكل يتناسب مع خصوصية كل ولاية.

أما عن عدد المشاريع التي تم استحداثها على مستوى كل ولاية خلال سنوات 2010 و 2011 و 2012 من خلال الجدول التالي:

جدول (46): عدد المؤسسات المنشأة على مستوى الوكالة الوطنية للقرض المصغر في قسنطينة و ميلة و جيجل بين 2010 و 2012

الولاية	عدد المؤسسات		
	2010	2011	2012
قسنطينة	191	87	141
ميلة	56	34	38
جيجل	52	22	67

المصدر: إحصائيات المديرية الجهوية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بقسنطينة

يبقى تفسير تباين هذه الإحصائيات مستندا على تبيان التعداد السكاني في كل ولاية.

و من أجل تفسير سبب التباين و الاختلاف بين كل الإحصائيات التي تم ذكرها سابقا، سنسخر العنصر الأخير للدراسة الميدانية الاستقصائية محاولة منا تفسير كل هذه العوامل.

2. منهج الدراسة الميدانية و إجراءاتها

تم تتبني أسلوب الدراسة الميدانية من أجل تجميع البيانات من مصادرها الأولية عن طرق تحديد مجتمع الدراسة و وحدة المعاينة، و تصميم قائمة استبيان لهذا الغرض، ثم تحليل البيانات المجمعة من البيانات التي تم استعادتها من المبحوثين بالاعتماد على أساليب إحصائية مناسبة.

1.2. مجتمع الدراسة و عينتها

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي أنشئت بدعم أو دون دعم من طرف الدولة في سنوات مختلفة في كل من ولاية قسنطينة و ميلة و جيجل، و التي تنشط في جميع القطاعات عدا قطاع التجارة.

أما عينة الدراسة فهي عينة غير احتمالية حصصية تتوافق و توزيع إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة بكل من ولاية قسنطينة و ميلة و جيجل، حيث تم اختيار مفردات العينة بشكل غير عشوائي بناء على أول مجموعة تم مقابلتها و توافق على المشاركة في الدراسة، و قد تم التنقل إلى المناطق الصناعية و مناطق النشاط و مختلف هيئات المرافقة و كذا المعارض و الصالونات التي تجتمع فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و قد بلغ عدد الاستمارات الموزعة 400 استمارة، في حين لم يتم تجميع إلا 173 استمارة صالحة للاستعمال و التقييم اعتمادا على قاعدة المعلومات المتواجدة بمديريات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة بقسنطينة و ميلة و جيجل، و قد تم اعتماد هذه الـــــ 173 مؤسسة وقبولها كعينة محل للدراسة.

هذا وقد تم استخدام طريقتين في توزيع هذه الاستبيانات طريقة الاستجواب وجها لوجه و طريقة أخرى تتمثل في ترك الاستبيان لدى المستجوب لفترة زمنية ثم يتم استرداده لاحقا*، تتوزع وفقا للولايات الثلاثة كالتالي:

شكل (09): توزيع مفردات العينة على ولايات قسنطينة و ميلة و جيجل

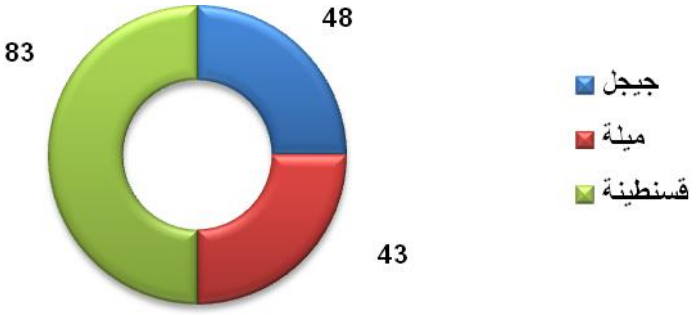

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

2.2. أداة الدراسة

على ضوء أهداف الدراسة و فرضيات البحث، و اعتمادا على مقاييس أحادية و متعددة لمتغيرات الدراسة، تم تصميم الاستبيان ليغطي كافة هذه المتغيرات، حيث شمل أربعة محاور، ضم المحور الأول معلومات عامة و بيانات شخصية عن أفراد العينة و مستواهم التعليمي...و غيرها، أما المحور الثاني فشمل معلومات عن التكوين و إنشاء المؤسسة و الذي يضم تسعة (09) متغيـــــــرات رئيسية تهدف أساسا إلى قيـــــــاس أثـــــــر التكويـــــــن على روح المقـــــــاولية. أما المحـــــــور الثالث فارتبط بـــــــدراسة دوافـــــــع و روح المقـــــــاولية، و بشكل عام ظروف التحضير لإنشاء مؤسسة سيما العراقيل التي تحيط بهذه العملية ، ليشمل بذلك سبعة عشر (17) متغير. أما المحور الرابع و الأخير فضم جملة من المتغيرات التي نحاول من خلالها معرفة المحيط الحالي الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و إذا ما توجد نظرة إستراتيجية لهذا النمط من المؤسسات في المدى القصير و المتوسط و الطويل، و ضم ثمانية عشر (18) متغيرا. و قد استخدم في أغلبية الأسئلة المطروحة سلم ليكرت الرباعي للتقييم (من 1 غير موافق تماما، و 2 غير موافق، و 3 موافق، إلى 4 موافق جدا). و بالفعل و من أجل تحقيق ذلك تم في مرحلة أولى إعداد الاستبيان اعتمادا على متغيرات و فرضيات الدراسة من

جهة، و كذا بعض النماذج الفرنسية و الانجليزية للاستبيان التي تم إعدادها مسبقا في إطار نفس الموضوع، من قبل هيئات حكومية و دولية معروفة.[172]

3.2. صدق الاستبيان

في هذا الإطار تم الرجوع إلى ستة خبراء، بهدف إبداء الرأي حول درجة وضوح العبارات في الاستبيان و مدى ملاءمتها لأغراض الدراسة. و لقد تم الأخذ بأغلبية الملاحظات و الآراء الواردة من هؤلاء الخبراء بعين الاعتبار، حيث تم تعديل الاستبيان وفق تلك الآراء الواردة من طرف الخبراء لزيادة درجة المصداقية الأداة، و ذلك قبل أن تصل إلى شكلها النهائي. ثم عرض الاستبيان المعدل على مجموعة من المقاولين من أجل تحكيمه من منظور تجاري لتصل شكلها النهائي بعد قبول بعض المقترحات من المستجوبين، التي وجد أنها ملائمة لزيادة صدق الاستبيان و وضعه في صياغة نهائية قابلة للتطبيق. كما تم التأكد بالاعتماد على معامل ألفا الذي اقترحه كرونباخ في سنة 1951، وهو الثبات الذي يشير إلى قوة الارتباط بين الفقرات في الاستبيان، و يمثل مدى ارتباط العبارات مع بعضها البعض داخل الاستبيان، و كذلك ارتباط كل عبارة مع الاستبيان ككل، و يحسب من خلال المعادلة التالية:

$$)\alpha = \frac{k}{k-1}(1 - \frac{\sum_{i=1}^{k} \delta^2 yi}{\delta^2 xi}$$

حيث:

α معامل ألفا كرونباخ

$\sum_{i=1}^{k} \delta^2 yi$ مجموع التباينات الجزئية

$\delta^2 xi$ التباين الكلي

ولكن يمكن استخراج هذا المعامل مباشرة من خلال الرجوع إلى برنامج SPSS.كما يفضل استخدام معامل ألفا في حالة اختبارات الاتجاهات التي تتطلب الإجابة عنها أخذ درجات.

و عند تطبيق هذا الاختبار كانت قيمة ألفا كرونباخ للمتغيرات الكمية عن طريق برنامج SPSS الخاصة بالاستبيان الذي تم اعتماده في هذه الدراسة ما يعادل 83,3%، و هي درجة جد مرضية و تعكس توافر ثبات في استجابات أفراد العينة، مما يعني أن الاستبيان مقبول و يحقق غرض الدراسة، و يمكن الاعتماد على نتائجه. و تكمن العلاقة بين الصدق والثبات في أن تكون هنـــــــــــاك عـــــــــــلاقة أكيدة بين الصدق في الاستبيان و ثباته، و أن كلا المفهومين يبحثان في مدى كفاءة الاستبيان وعباراتها،ومناسبتها لنظرية القياس.

ومفهوم الثبات يبحث في مدى استقرار عبارات الاختبار عندما تتغير الظروف الخارجية بمعنى أن الثبات يختص بعبارات الاستبيان، أما مفهوم الصدق فإنه يتجاوز العبارات للاستبيان إلى محك خارجي و ذلك من أجل تعيين معامل صدق الاستبيان.

[172] Pour plus d'informations, voir les liens :
http://www.insee.fr/fr/methodes/sources/pdf/Questionnaire_auto_entrepreneurs.pdf, 04/11/2013.
http://www.insee.fr/fr/methodes/sources/pdf/Questionnaire_createurs.pdf, 04/11/2013.
http://www.gemconsortium.org/docs/download/2895, 04/11/2013.
http://www.gemconsortium.org/docs/download/2200, 04/11/2013.

4.2. التحليل الإحصائي

بعدما تـــــــم توزيع و تجميع الاستبيـــــــــانات و تشفيرها، تم استخـــــــــــدام برنـــــــامج الحزمة الإحصائية الجاهزة SPSS، و تحليل البيانات باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لفرضيات الدراسية. أولها أساليب الإحصاء الوصفي كالنسب المئوية و التكرارات النسبية للتعرف على توزيع خصائص عينة المجتمع و أهم النتائج المستخلصة منها. و هو ما يسمح بالتحقق من مدى وجود فروق بين المقاولين المستجوبين داخل كل ولاية، و بين الولاية الثلاثة محل الدراسة (قسنطينة و ميلة و جيجل) لمعرفة دوافع الولوج إلى عالم المقاولية، و كانت نتائج التحليل على النحو التالي.

5.2. و صف و خصائص عينة الدراسة

من خلال ترصيد المعلومات المستسقاة من تفريغ الاستبيان وفق برنامج SPSS سنقوم بالتحليل الوصفي للمفردات لاختبار مدى التجانس، سيما الخصائص السويوديموغرافية للمفردات المجمعة من الولايات الثلاثة، لذا سيتم تحديد مواصفات العينة من خلال مواصفات المقاول و مواصفات المؤسسات المنشأة.

1.5.2. مواصفات المقاول

يتم تحديد مواصفات المقاولين المستجوبين من خلال عدة متغيرات تم إيرادها في الاستبيان، و التي يمكن تحديدها في الجنس، و السن، و المستوى الدراسي،...و غيرها.

1.1.5.2. وصف العينة من حيث جنس المقاول

شملت عينة الدراسة كل من الإناث و الذكور على حد السواء، حيث بلغت نسبة الإناث ما يعادل 39% في ولاية قسنطينة، و تقاربت هذه النسبة بالنسبة لكل من ولايتي ميلة و جيجل، و يمكن تفصيل هذه النسب من خلال الشكل التالي:

شكل (10): توزيع عينة الدراسة من حيث الجنس

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

يزيد عدد الإناث اللواتي تم إستجاوبهن في ولاية قسنطينة عن ولايتي ميلة و جيجل، كون ولاية قسنطينة تشهد تنامي في عدد المؤسسات المنشأة من قبل الإناث.

2.1.5.2. وصف العينة من حيث سن المقاول

تم تحديد الحد الأدنى لسن المقاول بـــــثمانية عشر (18) سنة، و هو السن القانوني الأدنى الذي يفرضه المشرع الجزائري في حالة الإقبال على إنشاء مؤسسة، و تتوزع العينة من حيث الولايات و هرم أعمار المقاولين المستجوبين وفقا للشكل التالي:

شكل (11): توزيع عينة الدراسة حسب سن المقاول

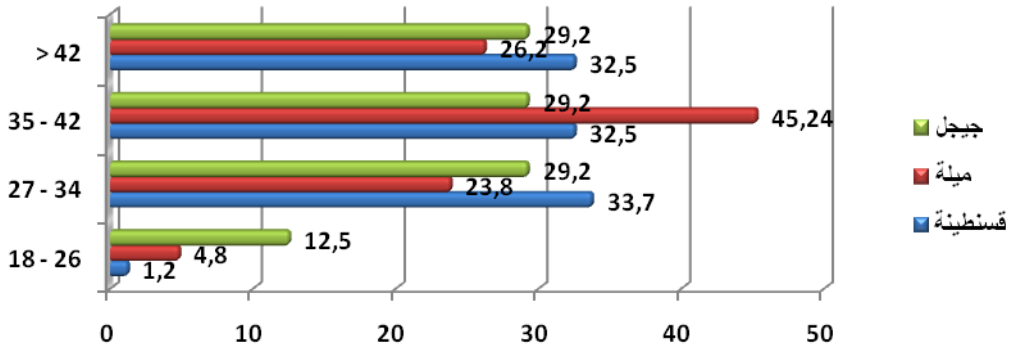

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

يتموقع سن أغلبية المقاولين بشكل جد متقارب بين الثلاث فئات العمرية من 27 سنة إلى 43 سنة فأكثر، في حين يبقى عدد المقاولين الذين أنشؤوا مؤسسات في سن يتراوح بين 18 و 27 سنة جد ضعيف بشكل متفاوت بين الولايات الثلاثة.

3.1.5.2. وصف العينة من حيث المستوى الدراسي المقاول

يختلف المقاولين من حيث مستواهم الدراسي، من ولاية إلى أخرى، ويمكن تمثيل ذلك من خلال الجدول الموالي:

شكل (12): تقسيم عينة الدراسة من حيث المستوى الدراسي للمقاول

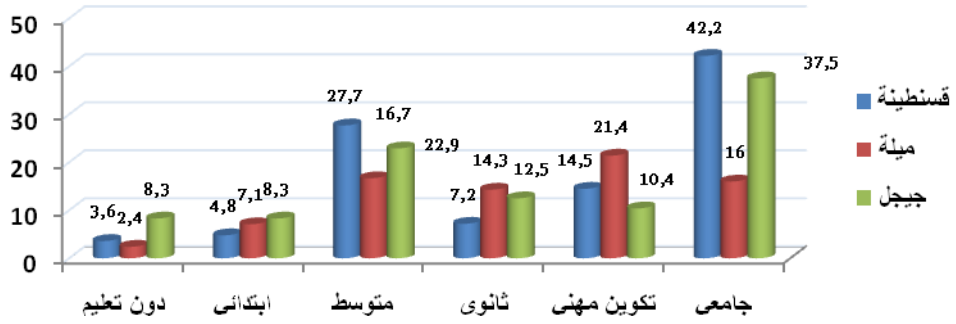

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

من خـــــــــلال الشكل المبين أعلاه نلاحظ أنه هناك عدد قليل من المقاولين الذين أنشؤوا مؤسسات و مستواهم ابتدائي أو أقل، كما تتقارب نسب المقاولين الذين أنشؤوا المؤسسات على مستوى الولايات الثلاثة و الذين يمتلكون مستوى تدريسي متوسط، حتى و إن انخفضت هذه النسبة على مستوى ولاية ميلة مقارنة مع ولايتي قسنطينة و جيجل، و فبي نفس الوقت نجد أن عدد المقاولين الذي استفادوا من تكوين مهني في ولاية ميلة يتجوز نظيره في كل

من ولاية قسنطينة و جيجل، أي أن المقاولين في ولاية ميلة ذوي التكوين المتوسط، لم يتوقفوا عند هذا المستوى و استفادوا من تكوين مهني.

كما نلاحظ أن نسبة المقاولين ذوي المستوى الجامعي في ولاية قسنطينة يتجاوز بشكل نسبي نظيره في ولاية جيجل و يتجاوز بشكل كبير نظيره ولاية ميلة، و ذلك كون عدد الطلبة في كل من ولاية قسنطينة و جيجل يتجاوز بكثير عدد الطلبة في ولاية ميلة، فهذه الأخيرة التي تفتقر إلى هياكل جامعية كبيرة، و هو ما أشرنا له سابقا.

4.1.5.2. وصف العينة من حيث الوضعية المهنية للمقاول قبل إنشاء مؤسسة

تختلف الوضعية المهنية للمقـــــــــاول قبل إنشـــــــــاء مؤسسة من بطـــــــــال إلى موظف في إطار عقود ما قبل التشغيل، إلى موظف لدى الخواص أو الدولة، كما تتباين نسب التوزيع من ولاية إلى أخرى. و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل (13): توزيع العينة حسب الوضعية المهنية السابقة للمقاول

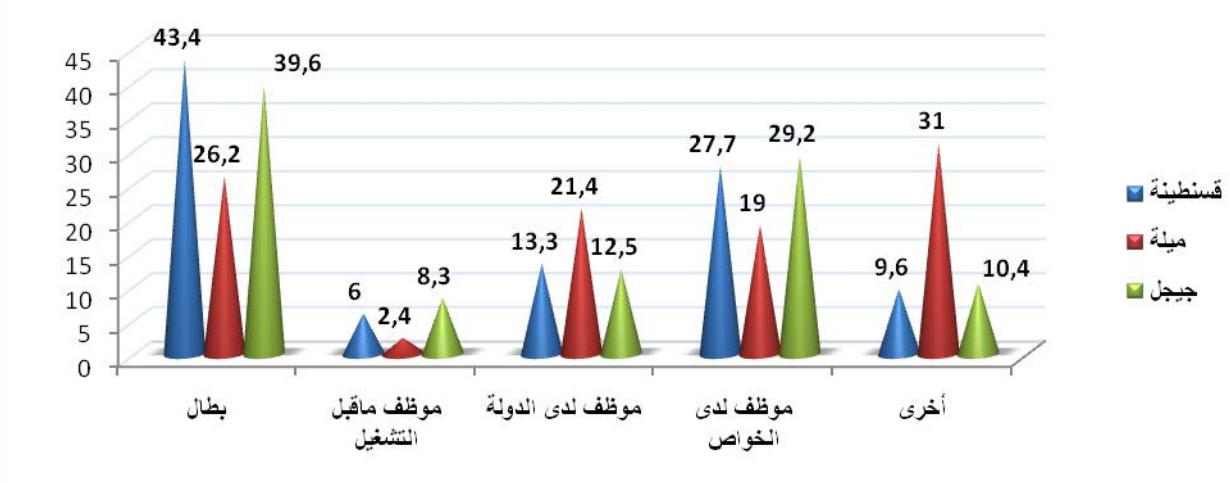

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

نلاحظ أن أغلبية المقاولين كانوا بطالين أو موظفين لدى الخواص (71,1% بولاية قسنطينة، و 45,2% بولاية ميلة، و 68,8% بولاية جيجل)، و يمكن الإشارة هنا إلى الدراسات التي تم عرضها في الفصل الأول، التي تؤكد أن وضعية البطالة قد تشكل أهم دافع أو بديل للبحث عن الاستقرار الوظيفي، كما أنه من جهة أخرى يعتبر عامل العمل لدى الخواص دافع هام جدا للولوج إلى عالم الأعمال، لسببين مهمين و همـــــــــــــا رفض التسلط الذي قد يبرزه رب العمـــــــــل، أو اكتساب الفرد لخبرة تؤهله لإقامة مشروعه أو مؤسسته الخاصة. من جهة أخرى يبرز التوزيع المبين أعلاه أن 21,9% من المقاولين كانوا موظفين لدى الدولة، أي يتميزون بنوع من الاستقرار الوظيفي، و لكن توقفوا عن العمل لدى الدولة، و قاموا بإنشاء مؤسساتهم الخاصة، و هنا يطرح تساؤل حول دافع إنشاء مؤسسة في هذه الحالة؟

5.1.5.2. وصف العينة من حيث وظيفة الأب و إنشاء المؤسسة من طرف الوالدين

قد يفسر بعض الباحيثن السلوك المقاولي بربطه بالوظيفة الوالدين عند اتخاذ قرار إنشاء مؤسسة. فبالنسبة لوظيفة الأب توزعت وفق الشكل التالي:

شكل (14): توزيع العينة وفق لمعيار وظيفة الأب

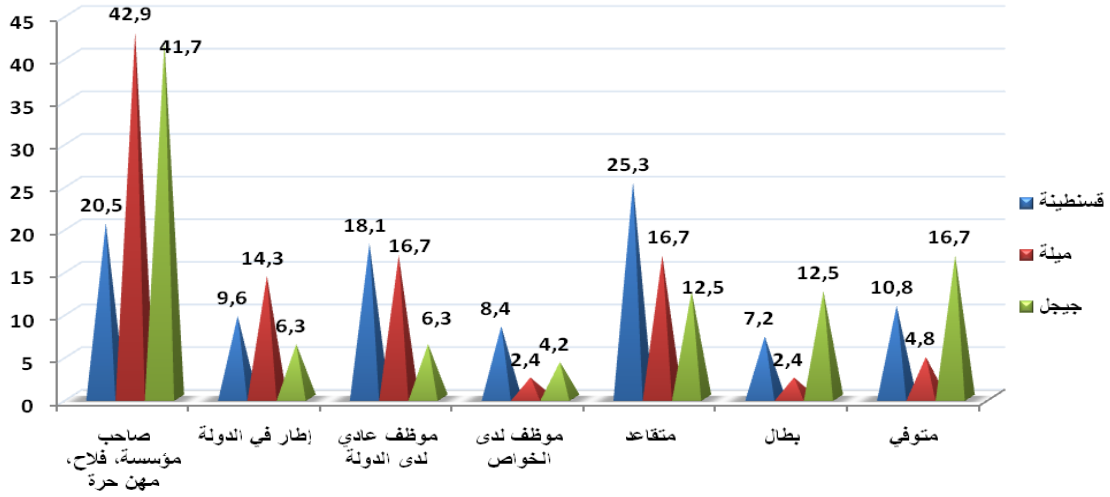

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

يوضح الشكل التقارب الكبير في توزيع العينة بالنسبة لولايتي ميلة و جيجل إذ أنه تقريبا 42% من المقاولين كان والدهم يعملون لحسابهم الخاص، أي أصحاب مؤسسات أو فلاحين أو أصحاب مهن حرة...إلخ، و هذه النسبة لم تتجاوز 21% في ولاية قسنطينة، حيث النسبة الموافقة لها كانت ترتكز عند صنف الوالد المتقاعد، في حين تتوزع بقية النسب على مختلف الوظائف التي كان يشغلها أباء المقاولين بنسب متفاوتة من وظيفة إلى أخرى و متقاربة من ولاية إلى أخرى.

هذه النتائج تحتاج إلى تفسير عميق يمكن حصره في أن المقاول يتبع بشكل كبير المسار المهني لوالده في مجال إنشاء مؤسسة، في كل من ولاية ميلة و جيجل. و فعلا يبرز كذلك هذا العامل في ولاية قسنطينة، ما يفسر منطقية الخيار المقاولي الذي يتبعه الفرد، و في نفس الولاية يبرز عامل الأب المتقاعد بنسبة كبيرة و ذلك يفسر حث هؤلاء الآباء أولادهم على إنشاء مؤسستهم الخاصة و نقل الخبرة المهنية المكتسبة خلال مسارهم المهني من جهة، و عدم تحـــــــــول الفرد للوضعيـــــــــــة غير المقبولـــــــــــة للوالد بعد التقاعـــــــــــد، فيتجهون إلى إنشاء مؤسسة. و بغية التدقيق أكثر في هذا العامل تم طرح سؤال آخر حول كون أحد الأولياء قد قام بإنشاء مؤسسة، و كانت النتائج كالتالي:

شكل (15): توزيع العينة من حيث معيار إنشاء المؤسسة من طرف أحد الوالدين

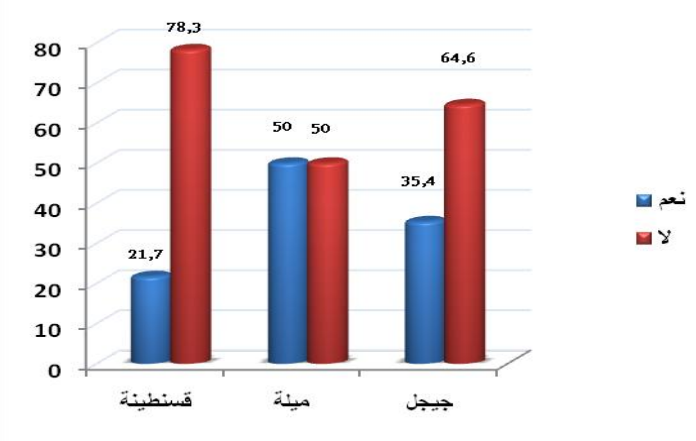

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

من خلال طرح سؤال هل قام أحد الوالدين بإنشاء مؤسسة، تتأكد النتائج التي تمت الإشارة إليها مسبقا، بل ارتفعت النسبة إلى النصف بالجواب بنعم على مستوى ولاية ميلة، و انخفضت على مستوى ولاية جيجل، لأن السؤال هنا قصدنا به قيام أحد الوالدين الأب أو الأم بإنشاء مؤسسة على حد السواء و ليس الأب فقط.

6.1.5.2. وصف العينة من حيث إنشاء المؤسسة من طرف أفراد العائلة

لم نكتف في دراستنا في التوقف عند قيام أحد الوالدين بإنشاء مؤسسة، بل ذهبنا للتفكير في حالة كون أحد أفراد عائلة المقاول قام بإنشاء مؤسسة، و الذي قد يشكل أيضا أحد العوامل التي تدفع بالفرد بشكل أو بآخر إلى إنشاء مؤسسة، و كانت الأجوبة كالتالي:

شكل (16): توزيع العينة من حيث عامل إنشاء مؤسسة من طرف أحد أفراد العائلة

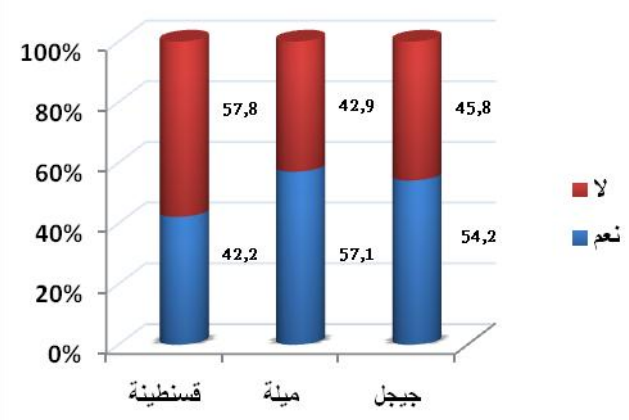

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

من خلال الشكل يتبين أن نصف المقاولين تقريبا في الولايات الثلاثة قام أحد أفرد عائلتهم بإنشاء مؤسسة، و النصف الآخر نفى ذلك.

لكن هل اعتبر فعلا المقاولين المستجوبين أن الوالدين أو أحد أفراد العائلة الذين قاموا بإنشاء مؤسسة كقدوة، أو كنجاح يقتدى به، و هنا طرحنا تساؤل للمقاولين حول هذا العامل و كانت الإجابة كالتالي:

شكل (17): مدى اعتبار إنشاء أحد الوالدين أو أفراد العائلة نجاح أو فشل

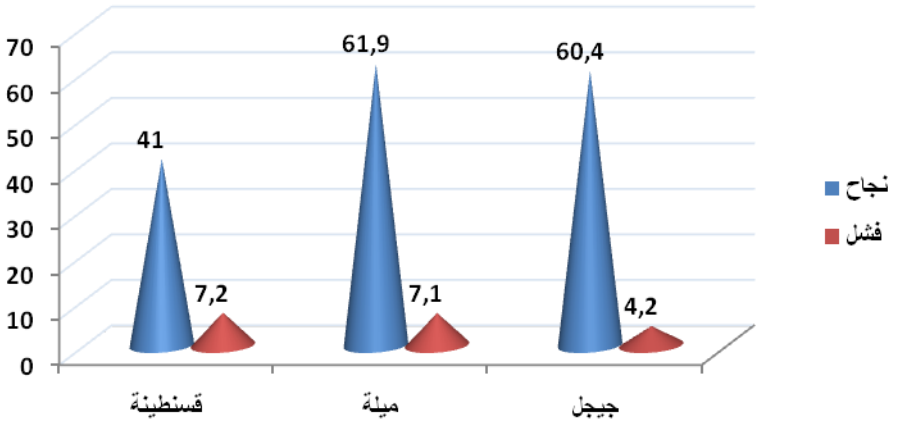

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

إن النتـــــــائج الموضحة في الشكل أعلاه تبرز و بشكل واضح أن أغلبية المقاولين الذين شملتهم عينة الدراسة، اعتبروا أن المؤسسات المنشأة من قبل العائلة أو أحد الوالدين هو عبارة عن نجاح، في كل من ولاية قسنطينة و ميلة و جيجل، و قلة قليلة فقط من اعتبرته فشل. أما عن القيم أو النسب الناقصة فهي تعبر عن المقاولين الذين ليس لديهم أقرباء أو أولياء قاموا بإنشاء مؤسسات.

2.5.2. خصائص العينة من حيث نمط المؤسسات

تختلف مفردات العينة أيضا من حيث نمط المؤسسات التي أنشئت من طرف المقاولين، وفقا لعدة معايير و مواصفات يمكن تحديدها في:

- الشكل القانوني للمؤسسات.
- توزيع المؤسسات على مختلف قطاعات النشاط.
- سنة إنشاء المؤسسة.
- توزيع المؤسسات على مختلف دوائر الولايات.

و يمكن تفصيل ذلك من خلال ما يلي.

1.2.5.2. خصائص العينة من حيث الشكل القانوني للمؤسسات

توزعت عينة الدراسة على مختلف الأشكال القانونية التي يمكن أن تأخذها، و لكن تركزت أغلبيتها عند النمط ذو المسؤولية المحدودة، و يمكن تمثيل ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (47): توزيع المؤسسات حسب الشكل القانوني

الولاية/الشكل القانوني	SARL	EURL	SNC	أخرى
قسنطينة	22,9	50,6	7,2	19,3
ميلة	33,3	31,0	19,0	16,7
جيجل	29,2	54,2	16,7	-

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

و فعلا تتركز المؤسسات عند الشكل القانوني ذو المسؤولية المحدودة بالنسبة للولايات الثلاثة، في حين المؤسسات ذات الطابع التضامني هي جد محدودة و لا تتجاوز 19%، أما الشكل الآخر فهو يشمل المهن الحرة و الحرف. و

الشكـــــــــل القـــــــــــــانوني الســـــــــــائد و المفضل لدى المقاولين قد يدل على مؤشر جد هام، و هو إقبال الفعلي على تحمل المخاطر من طرف المقاولين و لكن بشكل محدود، أي في إطار الجزء المقدم من رأس المال.

2.2.5.2. خصائص العينة من حيث طبيعة نشاط المؤسسات

مست العينة مختلف القطاعات الاقتصادية و لكن بشكل متفاوت بين القطاعات من جهة، و بين مختلف الولايات من جهة أخرى، و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (18): توزيع العينة من حيث قطاع نشاط المؤسسات

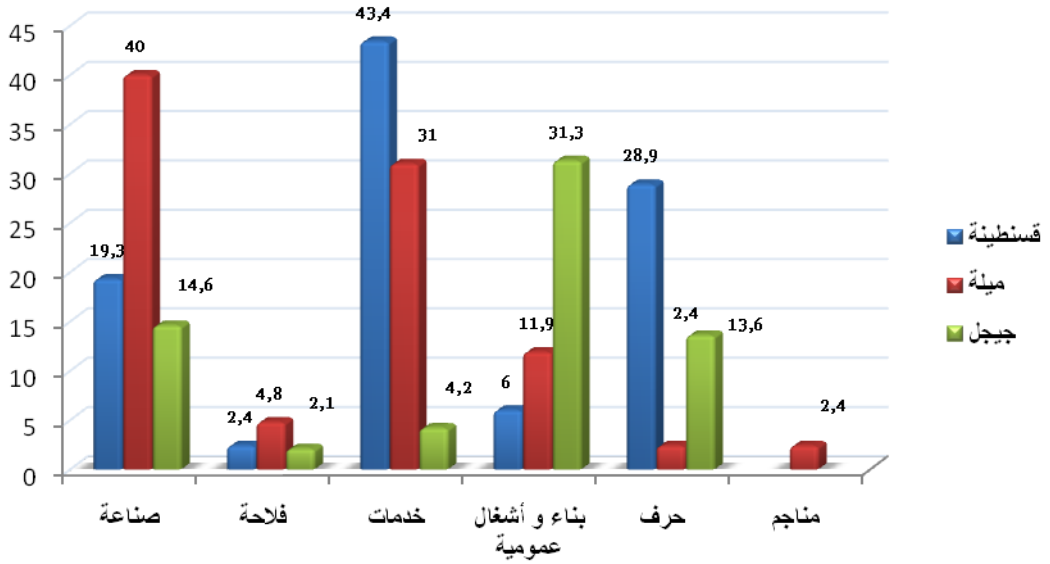

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

نلاحظ تركز عينة الدراسة على مستوى ولاية ميلة عند قطاع الصناعة و قطاع الخدمات في درجة أولى لكن بشكل متقارب، أما المؤسسات المستجوبة على مستوى ولاية قسنطينة فتركزت عند قطاع الخدمات و في درجة أقل قطاع الحرف الذي تبرز به الولاية، أما المؤسسات المستجوبة المتواجدة على مستوى ولاية جيجل فتبرز على مستوى قطاع البناء و الأشغال العمومية أكثر من القطاعات الأخرى.

3.2.5.2. خصائص العينة من حيث سنة إنشاء المؤسسات

يختلف توزيع المؤسسات التي شملتها عينة الدراسة من حيث سنة الإنشاء، و هذا يعتبر عامل جيد يمكن من التحليل فيما بعد عن ظروف و مشاكل التي صادفت المقاولين أثناء إنشاء مؤسساتهم خلال حقب زمنية مختلفة، و يمكن تمثيل هذا التوزيع من خلال الشكل التالي:

شكل (19): توزيع العينة من حيث سنة إنشاء المؤسسات

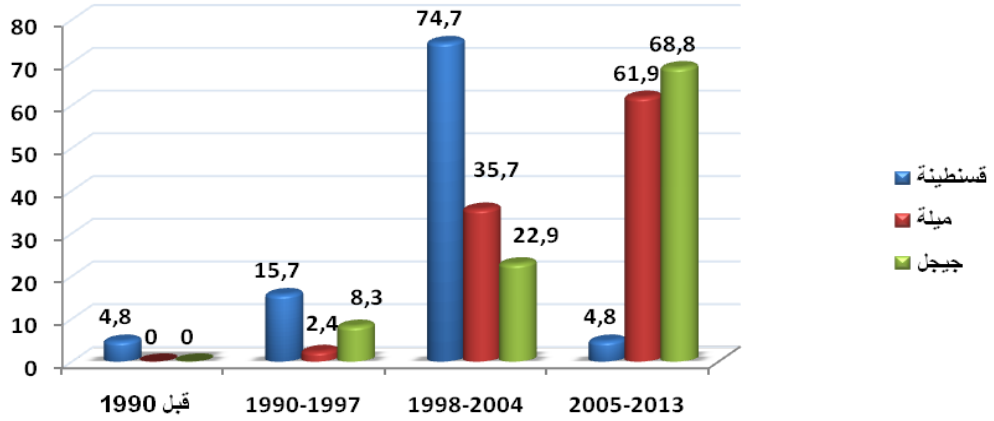

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

يلاحظ أن أغلبيـــــــة المؤسسات التي شملتهـــــــــا الدراسة أنشئت في الفترة ما بين 1998 و إلى غـــــــــاية يومنـــــــــــا هذا، و هذا منطقي جدا حيث تزامن ذلك مع بداية تطبيق تحرير المستثمر، و كذا إنشاء مختلف هيئات الدعم و المرافقة سيما الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

3. التحليل الوصفي للبيانات

تساعد هذه المرحلة من التحليل على تحديد العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة، من خلال بيئات مختلفة و نماذج متباينة من هذه المؤثّرات ، وذلك بُغية التوصل إلى التحكم في كل من العوامل المؤثرة، ويرتبط هذا التحليل بمحاولة إدراك العلاقات المتبادلة بين المتغيرات، و كشف ماهية الظاهرة والظواهر المختلفة و بالتالي يعطي صورة عامة عن طبيعة الظاهرة المدروسة.

1.3. دور التكوين في الدفع بإنشاء المؤسسة

لا يمكن تنافي الدور الهام الذي يلعبه التكوين في الدفع بالمقاولية و إنشاء المؤسسات، و لهذا تم استفسار المقاولين عن هذا العامل، و كانت النتائج وفقا للعناصر التي يم إيرادها فيما يلي.

1.1.3. درجة إسهام المشوار الدراسي في تبني السلوك المقاولي

بغية التحقق من تأثير مدى تأثير التكوين على الدفع بإنشاء مؤسسة، تم طرح سؤال على الأفراد المستجوبين كالتالي " **هل ساهم مشوارك الدراسي في التفكير جديا في إنشاء مؤسسة، أو التفكير جديا في البحث عن وظيفة؟**"، و لقد أكد المقاولون تأثير المشوار الدراسي المتبع على اتخاذ قرار لإنشاء مؤسسة، سواء بالإيجاب أو السلب، و تتوزع نتائج الاستجواب وفقا للجدول التالي:

جدول (48): تأثير التكوين على الاتجاه لإنشاء مؤسسة

الدرجة / الولاية	لم يساهم تماما	لم يساهم	ساهم	ساهم تماما
قسنطينة	19,3	13,3	27,7	39,8
ميلـــــــــــــــــة	14,3	16,7	33,3	35,7
جيـــــــــجل	27,1	20,8	22,9	29,2

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

تظهر نتائج الجدول أن المشوار الدراسي له تأثير إيجابي أو جد إيجابي للولوج في عالم المقاولية و إنشاء المؤسسات، بتأكيد من أكثر من سدسي عدد المقاولين المستجوبين في كل من ولاية قسنطينة و ميلة، في حين تجاوزت هذه النسبة النصف بقليل في ولاية جيجل. و النسب المتبقية تتوزع على لم تساهم تماما و لم تساهم بنسب متقاربة على مستوى الولايات الثلاثة.

النتيجة: يتوافق مقاولو ولاية قسنطينة و ميلة من حيث درجة تأثير النظام التدريسي المتبع على انتهاج السلوك المقاولي، و كذا الحال بالنسبة لولاية جيجل، و لكن بنسبة أقل (في حدود 50%).

2.1.3. مدى تلقي المقاولين لتكوين في مجال المقاولية و إنشاء المؤسسات

تظهر نتائج تحليل معطيات الاستبيان أن أغلبية المقاولين المستجوبين على مستوى الولايات الثلاثة لم تتلق تكوين في مجال إنشاء المؤسسات، حيث توزعت النتائج كالتالي:

شكل (20): توزيع العينة من حيث الاستفادة من تكوين في مجال المقاولية

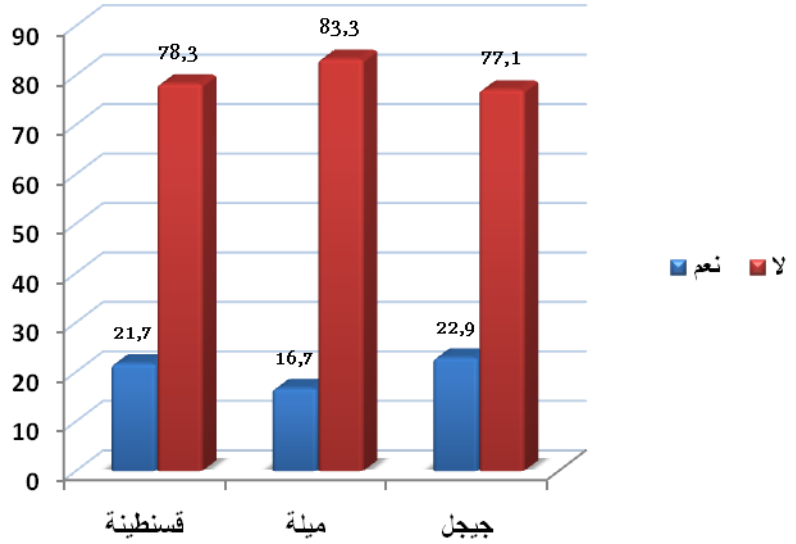

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

إذن أكثر من 75% من العينة لم تستفيد من تكوين في مجال المقاولية أو إنشاء المؤسسة، بنسب جد متقاربة بين الولايات الثلاثة. أما بالنسبة للفئة القليلة من مفردات العينة التي استفادت من تكوين في مجال إنشاء المؤسسة، فتوزعت طبيعة التكوين فيها حسب الجدول التالي:

شكل (55): نمط التكوين في مجال إنشاء المؤسسات المستفاد منه

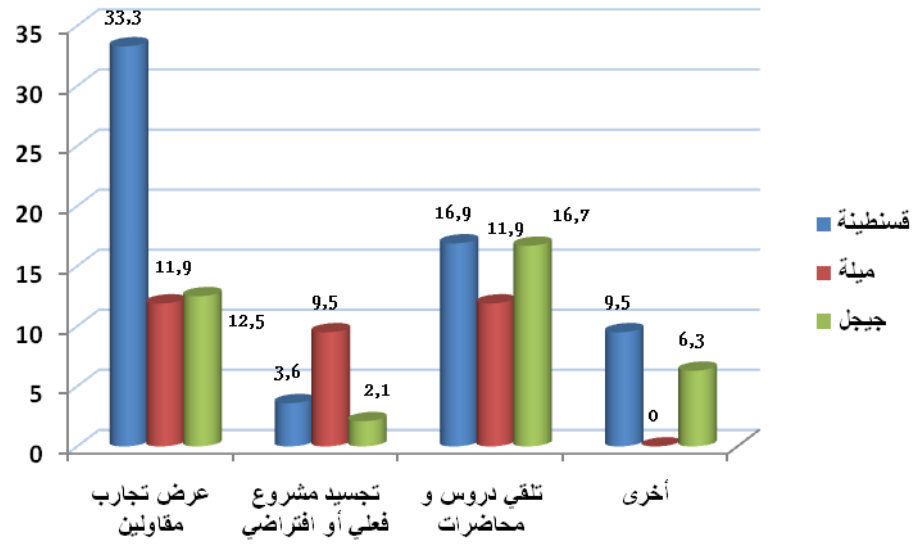

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

كان التكوين في مجال المقاولية على مستوى ولاية قسنطينة التكوين في شكل عرض تجارب أشخاص قاموا بإنشاء سابق لمؤسسة، هو أكثر الأشكال استعمال في مجال هذا التكوين (33,3%)، أما بالنسبة لولايتي ميلة و جيجل فكانت النتيجتين متقاربتين بالنسبة لهذا النمط من التكوين (11,9% و 12,5% على التوالي). وتزيد هذه النسبة في ولاية قسنطينة عن الولايات الأخرى بسبب تكفل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بذلك، من خلال تنظيم قوافل تحسيسية دورية إلى الجامعات و مختلف مراكز التكوين المهني.

و في مرتبة ثانية أو مماثلة تقريبا يأتي التكوين في شكل تلقي دروس و محاضرات، و بشكل متساوي تقريبا بين الولايات الثلاثة سيما بين ولايتي قسنطينة و جيجل (16,9% و 16,7%).

أما التكوين في شكل تجسيد مشروع فعلي أو افتراضي فكانت النسبة مرتفعة نوعا ما في ولاية ميلة (9,5%) و منخفضة في كل من ولاية قسنطينة و جيجل (3,6%، و 2,1% على التوالي).

كما أشار بعض المقاولين المستجوبين على مستوى ولاية قسنطينة بأنهم استفادوا من أشكال أخرى من التكوين، و التي كانت في شكل تلقي كتيبات من خلال زيارة المعارض، أو زيارة هيئات المرافقة، أو من خلال القيم بخرجات ميدانية لمؤسسات صغيرة و متوسطة.

النتيجة: أغلبية المقاولين لم يستفيدوا من تكوين في مجال المقاولية، و من تلقى منهم تكوين فكان بشكل كبير في شكل عرض تجارب مقاولين سابقين، أو تلقي دروس و محاضرات.

3.1.3. مدى أهمية التكوين في مجال المقاولية و إنشاء المؤسسات

تم سبر آراء المقاولين الذين شملتهم عينة الدراسة حول أهمية التكوين في مجال إنشاء المؤسسة، كعامل محفز للسلوك المقاولي على مستوى الولايات الثلاثة، و كانت النتائج كالتالي:

شكل (21): مدى أهمية التكوين في مجال إنشاء المؤسسة

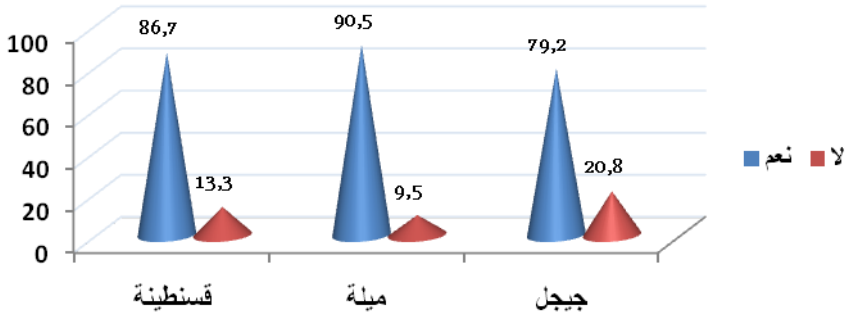

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

إذن قلة قليلة فقط من المقاولين من نفت أهمية التكوين في مجال إنشاء المؤسسات في دفع الأفراد إلى إنشاء مؤسسة على مستوى كل من ولايتي قسنطينة و ميلة (13,3% و 9,5% على التوالي)، لكن تبدو هذه النسبة مرتفعة نوعا ما في ولاية جيجل إذ بلغت 20,8%.

النتيجة: يؤكد المقاولون على أهمية التكوين في إنشاء المؤسسة كدافع للولوج إلى عالم المقاولية، و لكن بشكل منخفض نسبيا بولاية جيجل.

كما تم إستجواب المقاولين الذين شملتهم عينة الدراسة على المستوى الدراسي الذي ينبغي فيه إدراج تكوين في مجال إنشاء المؤسسة، و كانت النتائج كالتالي:

شكل (22): المستوى الدراسي الضروري لإدراج تكوين في إنشاء المؤسسة

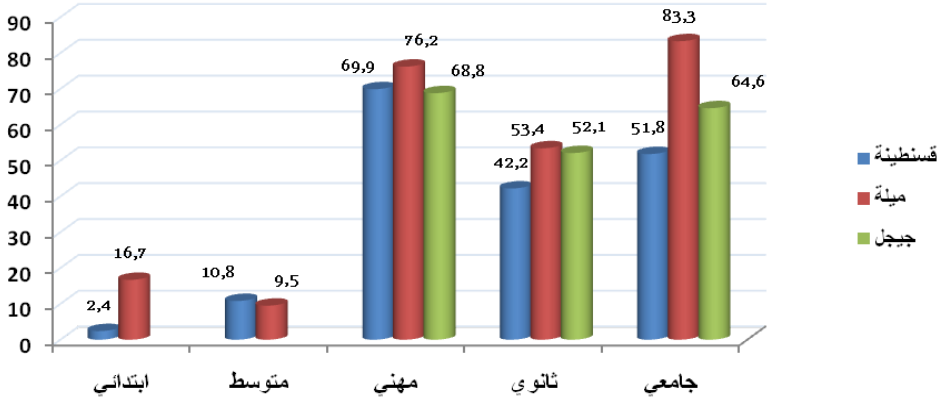

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

فضل أغلبية المقاولين المستجوبين على مستوى الولايات الثلاثة أن يدرج تكوين في مجال إنشاء المؤسسات، ضمن المسار الدراسي الجامعي أو التكوين المهني أو بشكل اقل على مستوى التكوين الثانوي، و في درجة أقل المستوى الثانوي، أما المستوى المتوسط و الابتدائي فنسبة قليلة فقط منهم من أبدت قبول و تحفيز التكوين في مجال إنشاء المؤسسة.*

* تم جمع كل من الدرجة موافق و موافق جدا في شكل الإجابة "نعم" و تم حساب النسب فيما بعد.

أما عن نمط التكوين المقترح من طرف المقاولين فيمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

جدول (23): نمط التكوين في إنشاء المؤسسات

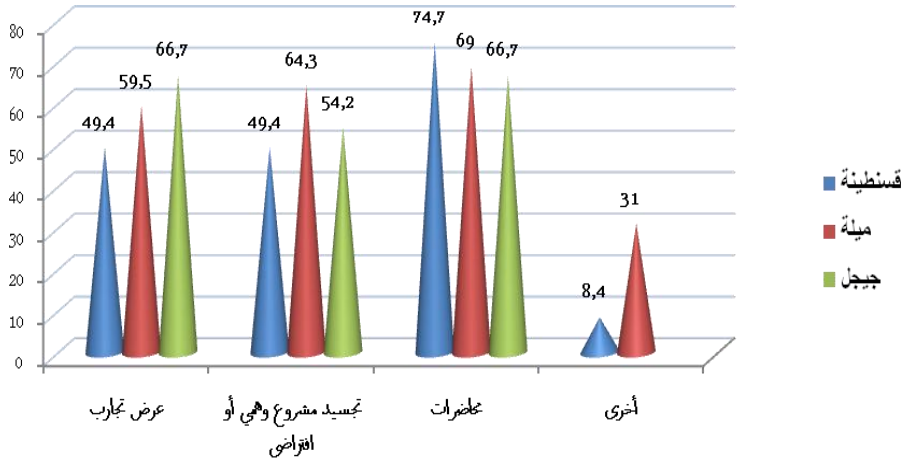

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

فضل أغلبية المقاولين إدراج تكوين في شكل محاضرات بالنسبة للولايات الثلاثة، و يأتي في مرتبة أقل نسبيا التكوين في شكل تجسيد مشروع وهمي أو افتراضي، ثم عرض تجارب عن مقاولين. أما التكوين الآخر المقترح في مجال إنشاء المؤسسات، فضله المقاولون في شكل توزيع مطويات أو إقامة زيارات ميدانية لصالح كل الأفراد الراغبين في إنشاء مؤسسة، و هذا ما أكده البعض من مقـــــــاولي ولاية قسنطينة و ولاية ميلة، في حين عزف مقاولي ولاية جيجل عن اقتراح أي نمط آخر من أنماط التكوين.

2.3. العوامل المحيطة بالتحضير لإنشاء مؤسسة

تختلف الظروف التي تنشأ المؤسسة، سيما طبيعة هذا الإنشاء في حد ذاته، و أسباب الإنشاء، و درجة التمكن من إنجـــــــاز كل المهام المتعلقـــــــــة بعمليـــــــــة إنشاء مؤسسة، و كذا حجم و طبيعة الصعوبات المواجهة، و كون الفرد المقاول قد استفاد من مرافقة أم لا، و مهلة نضج المشروع...و غيرها، و عليه تم طرح بعض الأسئلة التي تخص هذه العناصر و كانت النتائج كما يلي.

1.2.3. نوعية المؤسسات المنشأة

صنفت أغلبية المؤسسات التي شملتها عينة الدراسة ضمن المؤسسات الجديدة، و بمعدلات جد كبيرة على مستوى الولايات الثلاثة. أما عملية استعادة نشاط مؤسسة فشملت العدد القليل فقط، و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل (24): طبيعة المشروع المستحدث

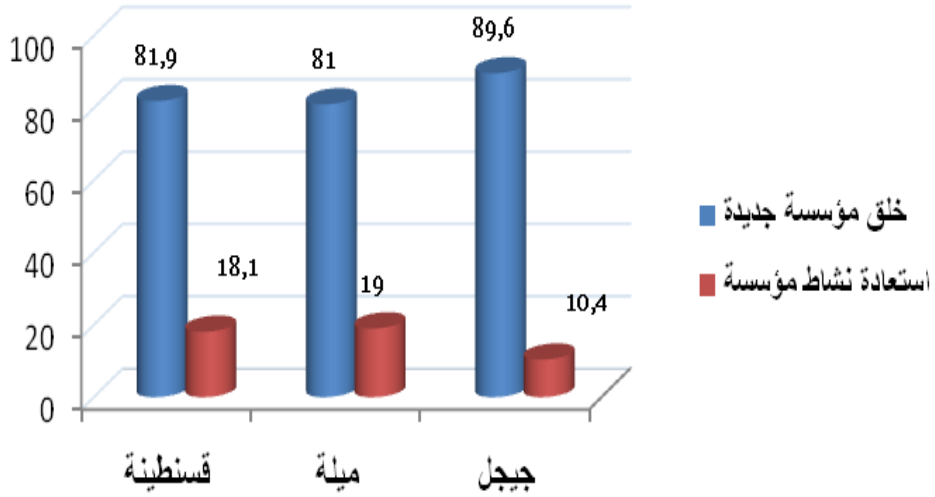

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

يوضح الشكل أعلاه أنه تقريبا 80% من المؤسسات هي عبارة عن أنشطة و مشاريع جديدة، و هذا لا ينف تواجد بعض المؤسسات التي تم استعادة نشاطها مثلت ما يقارب 18,1% من المؤسسات في قسنطينة، و 19% في ولاية ميلة، و 10,4% بولاية جيجل.

2.2.3. طبيعة الفكرة

تم الاستفسار عما إذا كان المقاول قد قرر إنشاء مؤسسة أولا ثم بحث عن الفكرة، أو أنه وجد الفكرة ثم حولها إلى مؤسسة، و كانت النتائج كالتالي:

شكل (25): طبيعة أصل فكرة مشروع المؤسسة

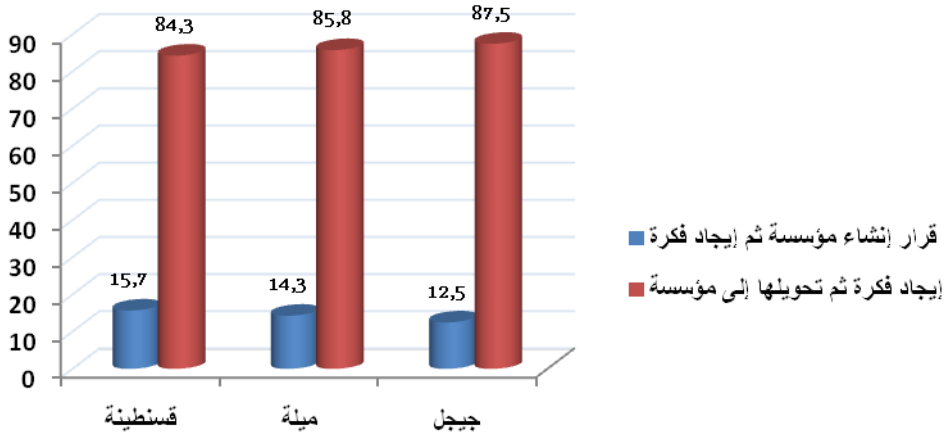

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

إن أغلبية الأفكار جاءت في مرحلة أولى، لتتحول فيما بعد لمؤسسات، أي أن المقاول وجد الفكرة أولا ثم حولها في شكل مؤسسة، و تبقى هناك نسبة ضئيلة من المقاولين الذين قرروا إنشاء مؤسسة ثم بحثوا عن الفكرة، و لعل أغلبية هذا النمط يفسر بكونهم المقاولين الذين قاموا باستعادة نشاط مؤسسة.

لذلك تم إعداد جدول تقاطعين يجمع بين العاملين معا، و بالتالي التمكن من الحصول على النتائج التالية:

جدول (49): العلاقة بين طبيعة الفكرة و طبيعة المشروع

الولاية	طبيعة المشروع	الفكرة	
		التفكير في إنشاء مؤسسة أولا	إيجاد الفكرة أولا
قسنطينة	خلق مؤسسة جديدة	14,45	67,46
	استعادة نشاط مؤسسة	1,20	16,86
ميلة	خلق مؤسسة جديدة	9,52	71,42
	استعادة نشاط مؤسسة	7,14	11,90
جيجل	خلق مؤسسة جديدة	8,33	81,25
	استعادة نشاط مؤسسة	4,16	6,25

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

إن التفسير المعطى كان جد منطقيا بالنسبة لولاية قسنطينة، و لكنه ليس كذلك بالنسبة لولايتي ميلة و جيجل، حتى و إن كان ذلك صحيح بشكل نسبي.

3.2.3. دوافع المقاول لإنشاء مؤسسة

تتعدد أسباب و دوافع إنشاء مؤسسة، مثلما بيناه في الفصل الأول من هذه الرسالة، و قد لا تختلف النتائج المستخلصة من عينة الدراسة بالنسبة لكل ولاية من الولايات، و التي يمكن تمثيلها كما يلي:*

شكل (26): العوامل التي تدفع بالمقاول إلى إنشاء مؤسسة في قسنطينة و ميلة و جيجل

* من أجل إعداد ذلك تم جمع عبارة مهم و مهم جدا للحصول على الإجابة نعم.

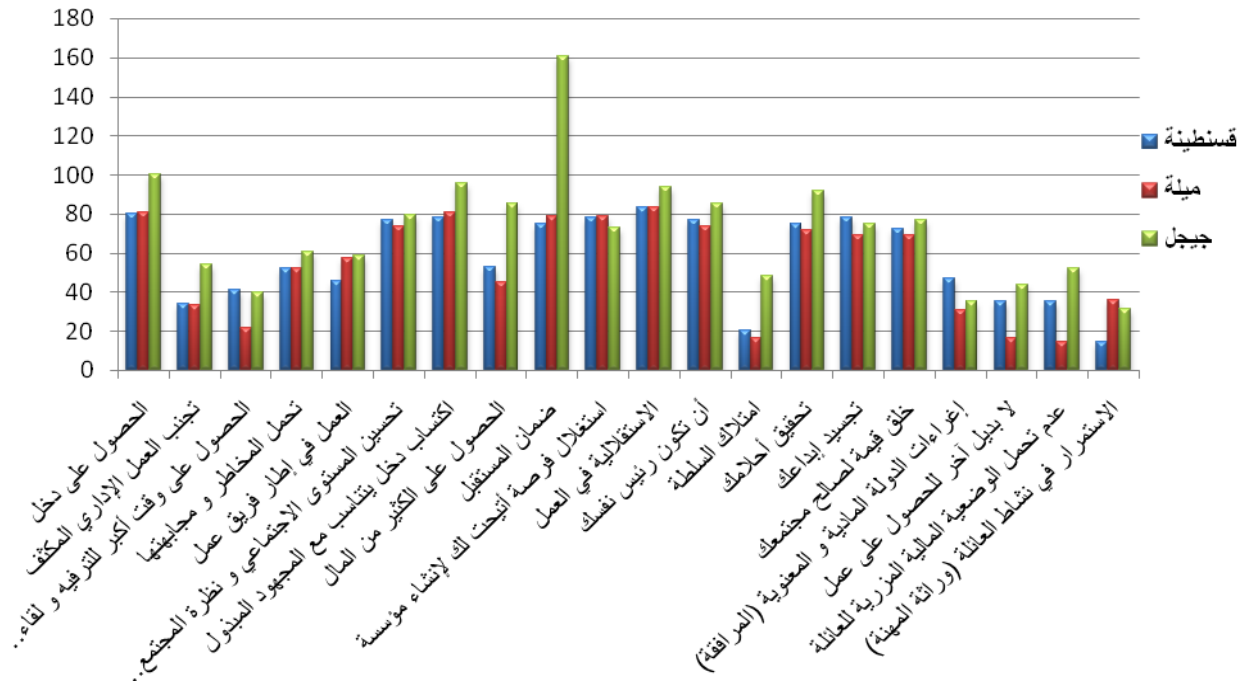

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

من خلال الشكل المبين أعـــــــلاه يتضح جليـــــــا أن سبب إنشـــــــاء مؤسسة كان بهدف الحصول على دخل و ضمان المستقبل، لتـــــــأتي في مراتب أقـــــــل البحث عن الاستقلالية و تحقيق الأحلام و غيرها، و لم يبرز عـــــــامل استغلال الفرصة بشكل ملفت للانتباه، أي أن المقـــــاول يبحث بشكـــــل كبير عن ضمان مستقبله، و يتضح أن هناك ارتفاع في نسب كل العوامل على مستوى ولاية جيجل مقارنة مع ولاية قسنطينة و ميلة (اللتان تتوافقان إلى حد كبير).

4.2.3. طبيعة الاستشارة التي يلجأ إليها المقاول في اتخاذ قرار إنشاء مؤسسة

عادة ما يلجأ الفرد إلى الأقرباء و الأصدقاء للحصول على استشارة عند الإقبال على اتخاذ بعض القرارات، و يعتبر قرار إنشاء مؤسسة من القرارات المصيرية التي قد يتخذها المرء، و هنا تم طرح تساؤلات عن الأفراد الذين تم اللجوء إليهم من أجل الحصول على استشارة لاتخاذ قرار إنشاء مؤسسة و كانت النتائج كالتالي:

جدول (27): طبيعة الاستشارة المتبعة عند اتخاذ قرار إنشاء مؤسسة

الولاية	طبيعة المشروع	درجة الأهمية			
		غير مهم تماما	غير مهم	مهم	مهم جدا
قسنطينة	رأي العائلة	13,3	4,8	25,6	56,6
	رأي الأصدقاء	22,9	22,9	31,3	22,9
	رأي الأساتذة	48,2	9,6	27,7	14,5
ميلة	رأي العائلة	19	16,7	28,6	35,7
	رأي الأصدقاء	47,6	14,3	19	19
	رأي الأساتذة	78,6	2,4	11,9	7,1
جيجل	رأي العائلة	8,3	10,4	29,2	52,1
	رأي الأصدقاء	18,8	18,8	47,9	14,6
	رأي الأساتذة	41,7	35,4	14,6	8,3

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

أجمع أغلبية المقاولين في الولايات الثلاثة على الأهمية الكبرى لرأي الأهل في اتخاذ قرار إنشاء المؤسسة (فإذا تم تجميع نسب مهم و مهم جدا نجد أن 82,2% من المقاولين اعتبروا أن رأي العائلة مهم في ولاية قسنطينة، و بلغت هذه النسبة 64,3% بولاية ميلة، في حين بلغت هذه النسبة 81,3% بولاية جيجل).

أما رأي الأصدقاء فاعتبروه مقاولو ولاية قسنطينة مهم في اتخاذ قرار إنشاء المؤسسة بنسبة 54,2%، أما ولاية ميلة و جيجل فاعتبروه مهم بنسبة 38%، و 62,5%.

و بقي رأي الأساتذة مهمش لحد ما في اتخاذ هذا النوع من القرارات حيث بلغت نسبة أهمي رأي الأساتذة لدى مقاولي ولاية قسنطينة 42,2%، و مثلت هذه النسبة 19% بولاية ميلة، و 22,4% بولاية جيجل، و ترتفع هذه النسبة في ولاية قسنطينة مقارنة مع ولاية ميلة و جيجل، كون تواجد عدد كبير من المقاولين المستجوبين من ذوي المستوى الجامعي، و هم أكثر قربا من الأستاذ، و يكونوا في مستوى سن يفكرون فيه بشكل كبير في إنشاء مؤسسة.

و مما يؤكـــــــــــــد لنا **الفرضية الثانية** التي تتعلق بمدى تأثير الظروف الاجتماعية من مهنة الوضعية المهنية قبل إنشاء مؤسسة، و مهنة الوالدين، و المستوى الدراسي و غيرها على الدفـــــــــــــــــــــــع بالأفراد إلى إنشـــــــــــاء مؤسســـــــــــة، حيث أثبتت الـــــــــــدراسة التطبيقية أن 71,1% بولاية قسنطينة، و 45,2% بولايـــــــــــة ميلـــــــــــــــــة و 68,8% بولاية جيجل من المقاولين كانوا بطالين أو عاملين عند الخواص، فوضعية البطالة و الإحساس بالحرمان جعلهم يبحثون عن نفسهم من خلال إنشاء مؤسستهم الخاصة، و هذا ما شكل لهم أيضا دفعا لإنشاء مؤسسة.

5.2.3. درجة كفاءة المقاول في تأدية المهم المتعلقة بإنشاء المؤسسة

يقوم المقاول بتأدية العديد من المهام اللازمة لإنشاء مؤسسة، و قد يكون ذلك بشكل كفء أو غير ذلك، و هذا ما أكده المقاولين الذين شملتهم عينة الدراسة على مستوى الولايات الثلاثة من خلال النتائج التالية:

شكل (28): كفاءة المقاول في تأدية المهام المتعلقة بإنشاء مؤسسة

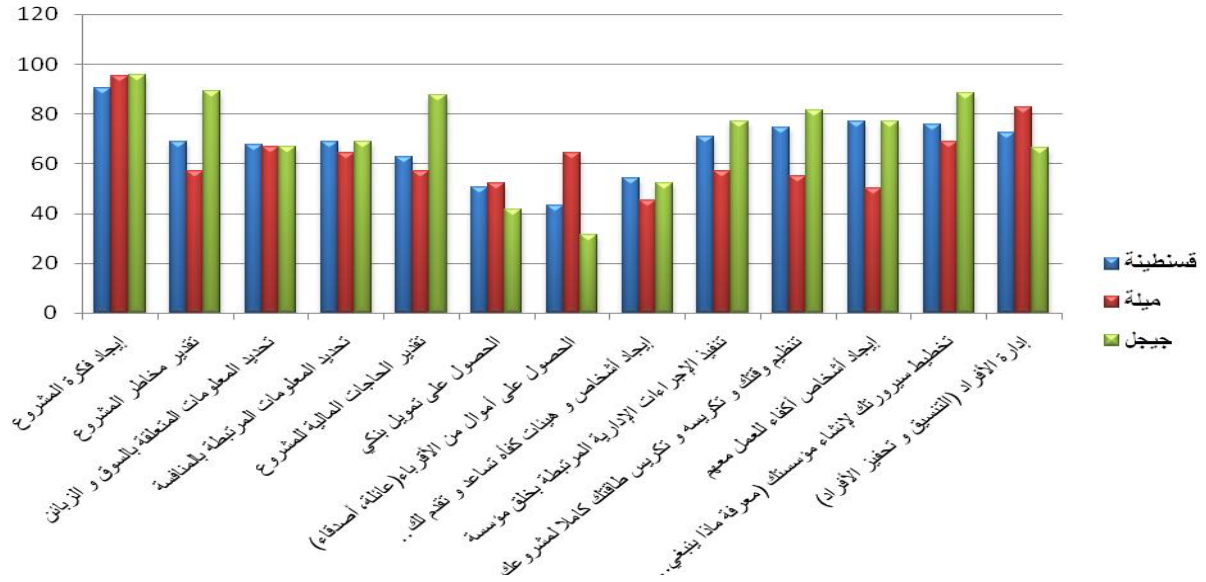

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

تبرز النتائج المبينة في الشكل أعلاه أن كل المقاولين المستجوبين أبرزوا كفاءة عالية في تأدية المهام المتعلقة بإنشاء مؤسسة، سيما إيجاد الفكرة و تخطيط سيرورة إنشاء المؤسسة، و الملاحظ هو أداء المقاولين المستجوبين بولاية جيجل بشكل فعال و أكثر كفاءة مقارنة مع مقاولي ولاية قسنطينة و ولاية ميلة، خاصة فيما يتعلق بتقدير المخاطر و تقدير الحاجات المالية للمشروع. أما إدارة الأفراد فيبدوا أن مقاولي ميلة أكثر كفاء في تأدية هذه المهمة من مقاولي ولاية قسنطينة و ولاية جيجل.

النتيجة: أغلبية المقاولين المستجوبين كانوا أكفاء في تأدية المهام المتعلقة بإنشاء مؤسسة، لكن هناك بعض المهام التي يبز فيها مقاولي ولاية ما عن مقاولي الولايات الأخرى، كما نجد أن مقاولو ولاية جيجل الأكثر كفاءة في تأدية معظم المهام المتعلقة بإنشاء مؤسسة.

6.2.3. حدة و طبيعة الصعوبات التي واجهت المقاولين أثناء إنشاء مؤسساتهم

أكد أغلبية المقاولية على مصادفة العديد من الصعوبات عندما أقدموا على إنشاء مؤسساتهم، حيث تتوزع النتائج وفقا للجدول التالي:

جدول (51): مدى توافر صعوبات عند القيام بإنشاء مؤسسات

تواجد صعوبات / الولاية	نعم	لا
قسنطينة	%83,1	%16,9
ميلة	%83,3	%16,7
جيجل	%72,9	%27,1

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

فعلا واجه المقاولون المتواجدون على مستوى الولايات الثلاثة العديد من الصعوبات، و ذلك بنسب جد كبيرة، وصلت إلى نسبة 83,1% بولاية قسنطينة، و 83,3% في ولاية ميلة، و 72,9% بولاية جيجل، و تتركز أغلبية هذه الصعوبات في عدة عوامل يمكن تمثيلها من خلال الشكل الموالي:

شكل (29): طبيعة الصعوبات التي واجهت المقاولين عند إنشاء مؤسسة

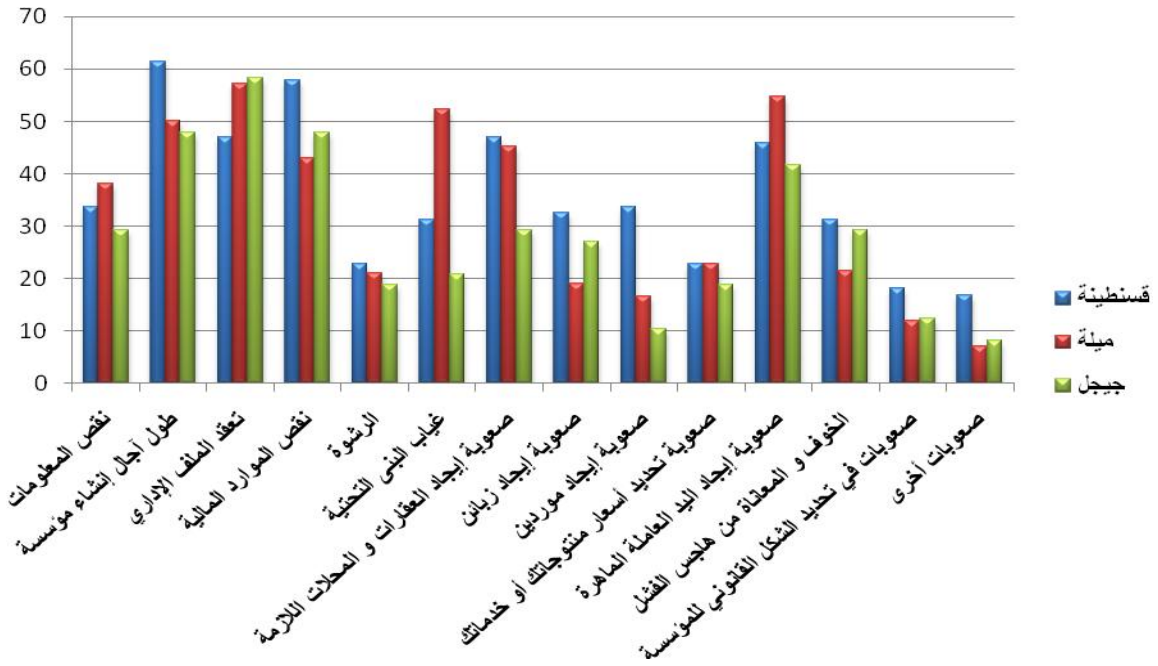

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

يشكو الكثير من المقاولين في ولاية قسنطينة من المشاكل المتعلقة بطول أجال إنشاء المؤسسة، و نقص الموارد المالية، أما المشكل الكبير الذي عانى منه مقاولي ولاية ميلة هو نقص البنى التحتية و اليد العاملة الماهرة، و لقد فسر المقاولون ذلك بسبب عزوف العمال عن العمل بعد اكتسابهم لمهارات و اتجاههم بدورهم إلى إنشاء مؤسسات مصغرة (في النقل...و غيرها). خاصة في ظل اتجاه أجهزة الدعم التي تشجع على ذلك. أما مقاولي ولاية جيجل فيعتبرون أن تعقد الملف الإداري أحد أهم الصعوبات التي تواجههم مقارنة مع مقاولي الولايات الأخرى.كما يعاني جميع المقاولين المستجوبين على حد السواء بالولايات الثلاثة من العديد من الصعوبات الأخرى، كالخوف من الفشل، و نقص العقار و المحلات...وغيرها.

7.2.3. هيئات المرافقة و دورها في دعم المقاولين لإنشاء مؤسسة

تم طرح سؤال على المقاولين إذا ما استفادوا من أحد هيئات المراقة التي جندتها الدولة لدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و كانت الأجوبة موزعة كالتالي:

شكل (30): مدى استفادة المقاولين من دعم هيئات المرافقة

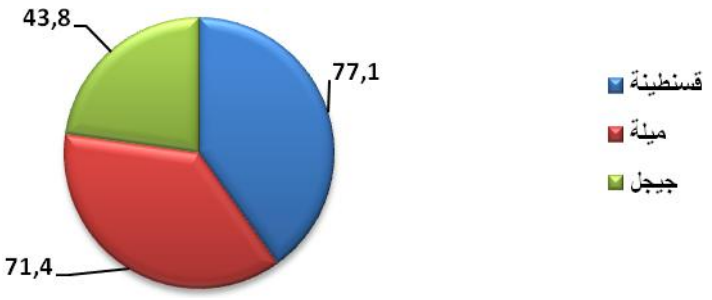

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

استفاد أغلبية المقاولين المستجوبين على مستوى ولاية قسنطينة و ميلة من مرافقة، و كذلك على مستوى ولاية جيجل، و لكنها كانت بنسبة أقل لم تصل حتى إلى 50%، و قبل التطرق إلى سبب عزوف المقاولون على اللجوء للمرافقة، تم القيام أولا عملية تحديد هيئات المرافقة التي تم اللجوء إليها، ثم فيما بعد تقييم كفاءة الخدمات المقدمة، و كانت النتائج على النحو التالي:

شكل (31): هيئات المرافقة التي تم اللجوء إليها

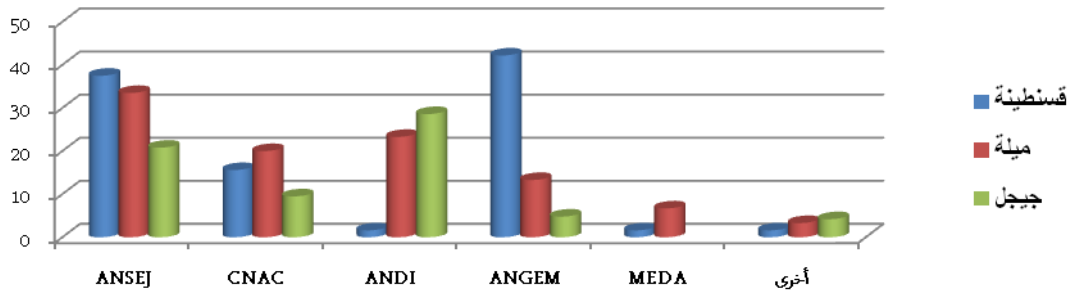

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

إن أغلبية المقاولين الذي استفادوا من مرافقة، توجهوا للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالنسبة للولايات الثلاثة، كما توجد نسبة كبيرة من المقاولين المستجوبين قد استفادوا من دعم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية قسنطينة، و قلة من مقاولي هذه الولاية استفادوا من دعم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (في حدود 1,6%). أما ولايتي ميلة و جيجل فهناك نسبة كبيرة من المقاولين من استفادت من دعم هذه الهيئة (ANDI) بنسبة 23,3% و 28,6% على التوالي. كما نجد بعض المقاولين على مستوى الولايات الثلاثة قد استفادوا من دعم هيئات أخرى مثل صندوق الدعم الفلاحي، و غرفة الحرف...و فسر المقاولون سبب اللجوء إلى هيئات المرافقة كما يلي:

شكل (32): أسباب اللجوء إلى هيئات المرافقة

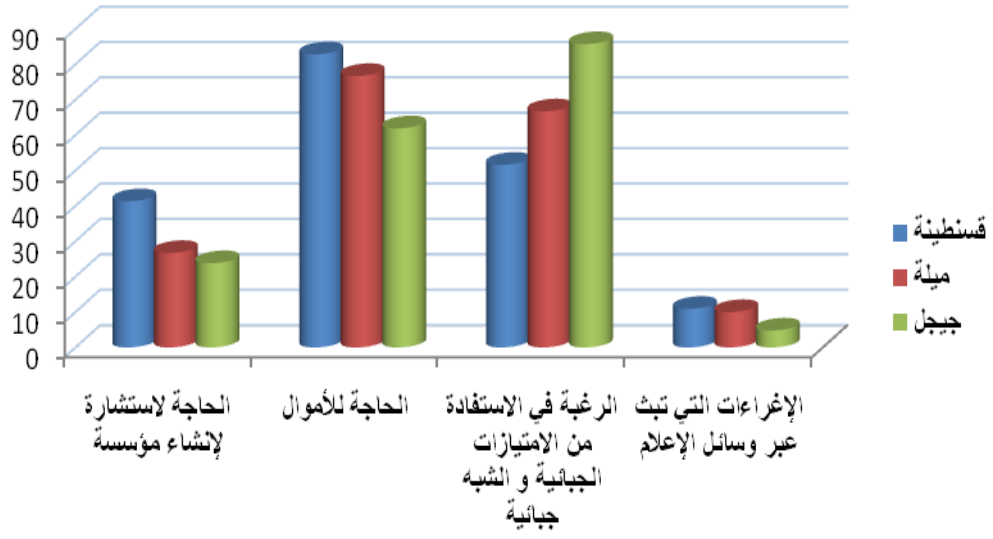

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

تبين النتائج الموضحة في الشكل أعلاه أن أغلبية المقاولين لجِئوا لهيئات المرافقة من أجل الاستفادة من المزايا المادية، سواء كانت في شكل أموال أو التخفيف من حدة العبء الضريبي، ثم الحاجة للاستشارة في مركز أقل، و كذا الإغراءات التي بثت عبر وسائل الإعلام، و هذا يؤكد درجة وعي المقاول في اختيار هذه الهيئات، أي كان الاختيار جد عقلاني. و هذا لا يحد من ضرورة أن تتنبه هيئات المرافقة إلى الدور الهام الذي ينبغي عليها أن تلعبه في مجال تقديم الاستشارة، و إلا فلا حاجة إلى هيئات مرافقة، بل يمكن استبدالها بهيئات أو مكاتب تمنح أموال و امتيازات ضريبية. (على غرار البنوك و الهيئات المكلفة بتجميع الضرائب). و لقد قيمت كفاءة الخدمات التي تمنحها هذه الهيئات المرافقة على النحو التالي:

شكل (33): درجة عدم كفاءة الخدمات المقدمة من طرف هيئات المرافقة

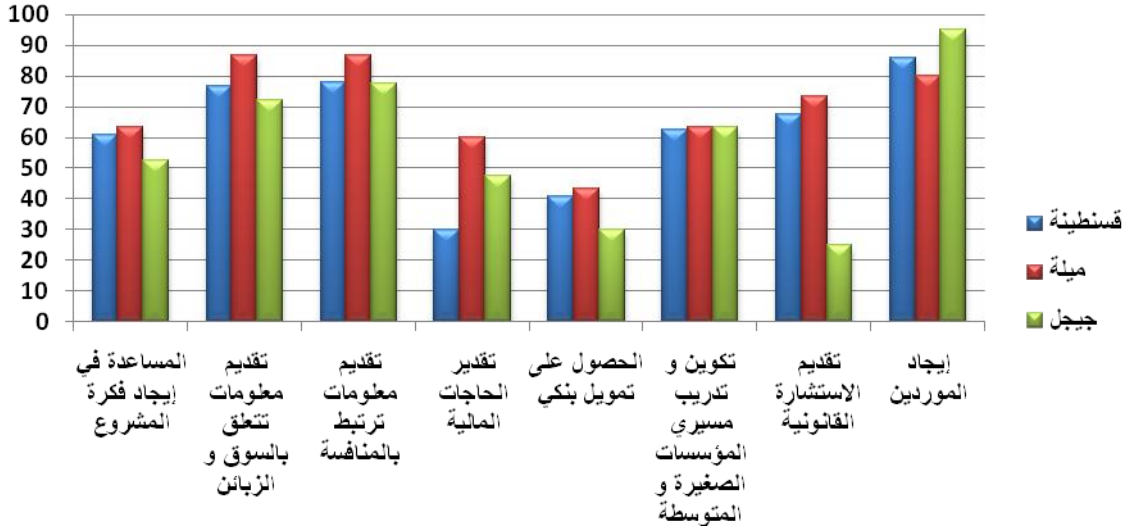

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

يظهر الشكل الموضح أعلاه معلومات جد هامة، تثبت أنه هناك عدم رضا شبه تام على درجة كفاءة الخدمات الاستشارية و الداعمة لإنشاء مؤسسات. ما عدا بعض الخدمات المتعلقة بالمساعدة بتقدير الحاجات المالية، و تقديم الاستشارة القانونية خاصة بالنسبة لولاية جيجل.

أما المقاولين الذين لم يلجؤوا للحصول على استشارة فأرجعوا ذلك للأسباب التالية:

شكل (34): أسباب عدم لجوء بعض المقاولين لهيئات المرافقة

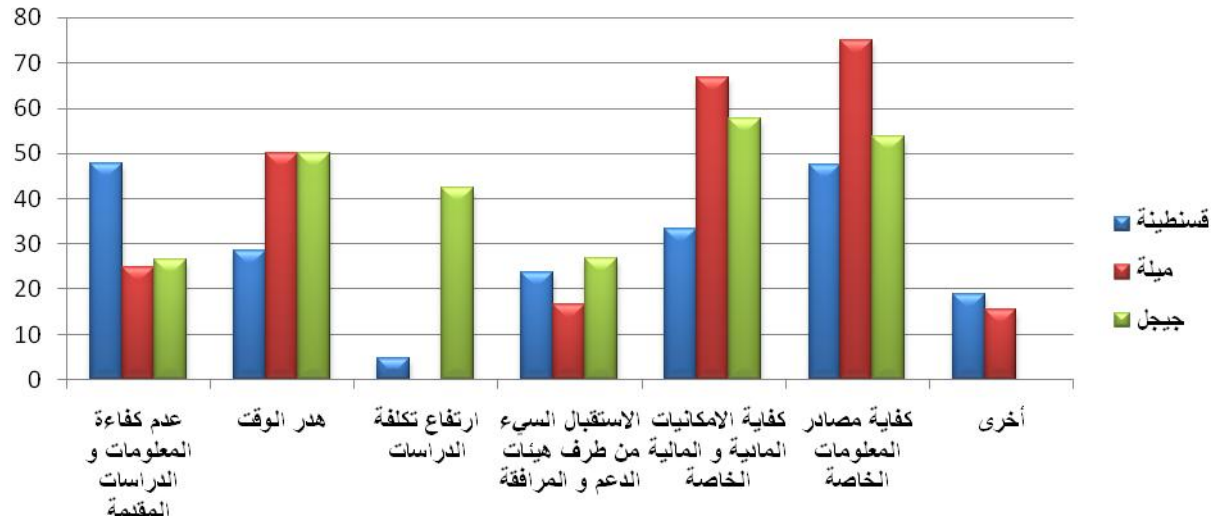

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

فسر المقاولون سبب عدم لجوئهم لهيئات المرافقة بكفاية الإمكانيات المادية و المالية بالدرجة الأولى، و كذا كفاية مصادر المعلومات الخاصة سيما بالنسبة لولاية ميلة، أما ولاية قسنطينة فهناك توازن نوعا ما في نسب مختلف أسباب العزوف عن اللجوء لهيئات المرافقة.

و يعتبر سبب ارتفاع تكلفة الدراسات سبب ضعيف التأثير في الإقبال على هيئات المرافقة بالنسبة للولايات الثلاثة، بل أنه معدوم الأهمية بالنسبة لمقاولي ولاية ميلة. و أضاف مقاولو ولاية قسنطينة و جيجل بعض الأسباب الأخرى التي ترتبط بتجنب الفوائد الربوية التي ترتبط بالقروض التي تمنحها البنوك عبر هذه الهيئات المرافقة.

كما أشرنا إليه في الفصول السابقة توجد هيئات أخرى معروفة لمرافقة إنشاء المؤسسات على غرار حاضنات المؤسسات و مشاتل المؤسسات، و مراكز الأعمال، و مراكز تسهيل المؤسسات...و غيرها. و في هذا الإطار تم طرح سؤال ضمن استمارة الاستبيان حول معرفة المقاول بتواجد هذا النوع من هيئات المرافقة سواء على المستوى المحلي أو الوطني، و كانت الإجابات المؤكدة بمعرفة تواجدها موزعة كالتالي:

شكل (35): درجة الوعي بتواجد هيئات مرافقة أخرى

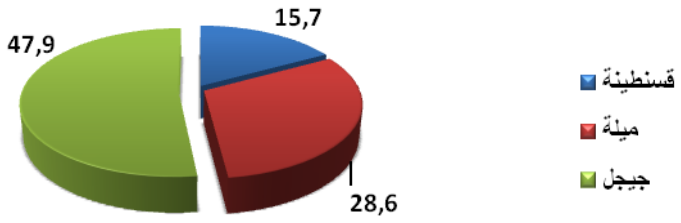

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

توجد نسبة قليلة من المقاولين الذين يعلمون بتواجد هيئات مرافقة أخرى، خاصة في ولاية قسنطينة التي لم تتعد 15,7%، بينما بلغت هذه النسبة 47,9% في ولاية جيجل، و 28,6% في ولاية ميلة. و قد يفسر ارتفاع

هـــــــــاتين النسبتين على مستوى ولايـــــــــــة ميلة و جيجـــــــــــــل بسب تواجـــــــــــد مركـــــــــــــز تسهيل بولاية جيجل و مشتلة مؤسسات بولاية ميلة، و للتأكد من ذلك تم طرح تساؤل حول ماهية هيئات المرافقة التي يعرفها هؤلاء المقاولين، و كانت النتائج موزعة على النحو التالي:

شكل (36): الهيئات المرافقة الأخرى التي يعرفها المقاولون

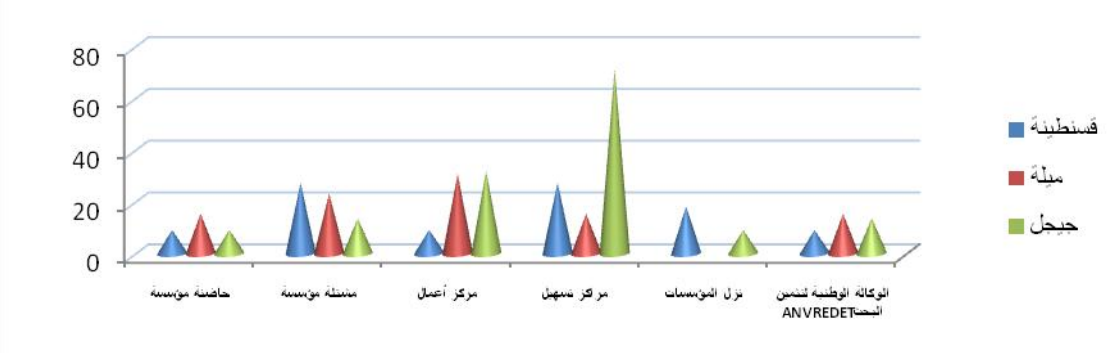

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

يؤكد الشكل الموضح أعلاه أن المقاولين في ولاية جيجل على علم كبير بتواجد هيئة داعمة أخرى لإنشاء المؤسسات تتمثل في مركز التسهيل، و هو هيئة تعمل في هذا الإطار لكثر من سنة، لكن في ولاية ميلة و رغم تواجد مشتلة المؤسسات إلا أنه عدد قليل فقط من المقاولين الذين هم على علم بتواجد هذه الهيئة، أما مقاولي ولاية قسنطينة الذين هم على دراية بتواجد هيئات مرافقة أخرى فهم على علم بتواجد جميع هذه الهيئات، و لكن بنسب صغيرة لحد ما قد لا تتجاوز 10%.

و النتائج السابقة **تؤكد الفرضية الرابعة** التي نصت على تميز هيئات المرافقة بعدم كفاءة الخدمات المقدمة في مجال دعم المقاولية و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

8.2.3. مهلة دراسة و إنجاز المشاريع

أظهرت لنـــــــــــا نتـــــــــائج تحليل الاستبيان أن مهلـــــــــــة دراســـــــــة المشاريع كانت صغيرة على مستوى ولاية قسنطينة، و طويلة في ولاية ميلة و متوسطة نوعا ما في ولاية جيجل، حيث توزعت هذه النسب وفقا للجدول التالي:

جدول (52): مهلة دراسة و إنجاز المشاريع

مهلة دراسة المشروع / الولاية	أقل من 03 أشهر	من 03 إلى 06 أشهر	من 06 إلى 12 شهر	أكثر من سنة
قسنطينة	**33,7**	**16**	**13,3**	**36,1**
ميلة	**16,7**	**16,7**	**23,8**	**42,9**
جيجل	**14,6**	**31,3**	**39,6**	**14,6**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

و قد يفسر طول مهلة دراسة و إنجاز المشاريع بطبيعة النشاط الاقتصادي للمؤسسات التي شملتها عينة الدراسة، إذ أن المؤسسات التي تنشط في القطاع الصناعي تحتاج لفترة أطول من أجل دراسة قابلية تنفيذها، و كذا تجسيدها، أما المؤسسات الخدمية التي شملتها أغلبية المؤسسات المستجوبة على مستوى ولاية قسنطينة مثلا فهي تحتاج لمهلة أقل لدراستها، و هذا ما يفسر النسبة الكبيرة للمؤسسات التي لم تتعد مدة دراستها الثلاثة أشهر على مستوى هذه الولاية،

كما قد ترتبط مهلة دراسة المشروع بمدى الاستفادة من مرافقة أو لا، لذا سنقوم بإعداد جدول تقاطعي بين درجة الاستفادة من مرافقة و مهلة دراسة المشروع وكانت النتائج المسجلة عل مستوى عينة الدراسة للولايات الثلاثة كالتالي:

جدول (53): العلاقة بين مهلة دراسة المشروع و درجة الاستفادة من مرافقة

مهلة دراسة المشروع	مؤسسات استفادت من مرافقة %			مؤسسات لم تستفيد من مرافقة %		
	قسنطينة	ميلة	جيجل	قسنطينة	ميلة	جيجل
< 03 أشهر	25,00	06,66	23,81	63,00	41,66	07,40
]06-03[	20,38	16,66	23,81	05,26	16,66	37,03
]12-06[	12,50	23,33	38,10	15,78	08,34	40,74
12 شهر فأكثر	42,12	53,35	14,28	15,78	16,66	14,82

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

يلاحـــظ أن المؤسسات التي استفادت من مرافقة على مستوى ولايتي قسنطينة و ميلة كانت فيها مهلة دراسة المشاريع التي تجاوزت السنة تعادل 42,12% و 53,35% و هذا ينافي الهدف الذي أنشئت من أجله هذه الوكالة و هو تسهيل الإجراءات و تبسيطها عند الإقبال على إنشاء مؤسسة، في حين لم تتجاوز هذه النسبة 14,28% على مستوى ولاية جيجل، و ما يمكن استنتاجه هو أن هيئات المرافقة على مستوى ولاية جيجل أكثر مرونة في أداء مهامها.

أما المؤسسات التي لم تستفد من مرافقة و التي تعدت مهلة دراسة قابلية تنفيذها 12 شهرًا على مستوى كل من ولاية قسنطينة و ولاية و جيجل ميلة فقد بلغت 15,78% و 16,66% و 14,82% على التوالي، أي نسب جد متقاربة، و هذا يؤكد فرضية أن إنشاء مؤسسات بعيدة عن هيئات المرافقة يستغرق مهلة أقل.

3.3. المحيط و إستراتيجية تنمية و تطوير المؤسسات

من غير المنطقي التوقف عند دراسة إنشاء المؤسسة و فقط، فللمؤسسة مسار طويل تهدف من خلاله إلى البحث عن سبل النمو، و لكن في ظل محيط غير مستقر لحد ما كالمحيط الذي نشأت فيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، يطرح تساؤل حول إمكانية مقاومتها لهذه التزعزعات، و هذا ما سنحاول دراسته من خلال هذا العنصر.

1.3.3. الوضعية الحالية للمؤسسات محل الدراسة

استخدمنا عـــــــــــــامل تطور عدد العمال كمقياس لنمو المؤسسات محل الدراسة، و قد أظهرت نتائج تحليل و دراسة المعلومات المستقاة من الاستبيان المعلومات التالية.

1.1.3.3. تطور عدد العمال في المؤسسات المستجوبة على مستوى ولاية قسنطينة

أظهر مقاولو ولاية قسنطينة على مستوى العينة محل الدراسة النتائج التالية:

جدول (54): تطور عدد العمال في المؤسسات المستجوبة بولاية قسنطينة

العدد عند الإنطلاق	العدد الحالي للعمال				
	05-01	10-06	20-11	50-21	250> و 50
05-01	56	14	2	4	0
10-06	2	1	0	1	0

20-11	0	0	0	0	01
50-21	0	0	0	1	1
50 و <250	0	0	0	0	0

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

يلاحظ أن أغلبية المؤسسات المستجوبة على مستوى ولاية قسنطينة كانت ذات فئة عمالية تنحصر بين عامل و خمسة عمال، و بقيت كذلك بعد مرور العديد من السنوات، و قد يفسر ذلك بالقطاع الاقتصادي الذي تنشط فيه، و لا يفسر عدم التطور بعدم كفاءتها أو قدرتها على التطور و النمو، حيث من خلال النتائج السابقة تبين أن أغلبيتها تنشط في قطاع الخدمات.

أما على مستوى ولاية ميلة، فتحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

جدول (55): تطور عدد العمال في المؤسسات المستجوبة بولاية ميلة

عدد عند الانطلاق	العدد الحالي للعمال				
	05-01	10-06	20-11	50-21	50 و <250
05-01	09	05	7	2	1
10-06	0	1	4	1	2
20-11	0	0	1	2	1
50-21	0	0	1	0	0
50 و <250	0	0	0	0	1

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

تؤكد النتائج الموضحة لتطور عدد العمال على مستوى المؤسسات المستجوبة في ولاية ميلة التحليل المقدم على مستوى ولاية قسنطينة، حيث أن أغلبية المؤسسات المستجوبة تعمل في قطاع الصناعة، و هذا القطاع يتطور مع مرور الزمن من حيث عدد العمالة، سيما إن كانت المؤسسات التي تنشط فيه ناجحة، لذا نجد أن ثمانية مؤسسات انتقلت من تصنيف الصغيرة إلى المتوسطة، و هذا العامل جد مهم وينبغي التفطن إليه و أن تتبنى الدولة سياسات لتطوير هذا القطاع و تشجيعه أكثر فأكثر لما له من دور في التوظيف و التشغيل. في حين على مستوى ولاية جيجل تحصلنا على المعلومات الملخصة في الجدول التالي، و التي تخص تطور عدد العمال بالمؤسسات التي شملتها عينة الدراسة.

جدول (56): تطور عدد العمال في المؤسسات المستجوبة بولاية جيجل

عدد عند الانطلاق	العدد الحالي للعمال				
	05-01	10-06	20-11	50-21	50 و <250
05-01	19	07	5	2	1
10-06	1	4	3	2	0
20-11	0	0	1	1	0
50-21	0	0	0	0	2
50 و <250	0	0	0	0	0

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

إن النتائج التي يظهرها الجدول السابق المرتبط بتطور عدد العمال على مستوى المؤسسات التي شملتها عينة الدراسة بولاية جيجل، تظهر أنه هناك تطور كبير في عدد العمالة إذ أن 13 مؤسسة إنتقلت من تصنيفها من مؤسسات مصغرة إلى مؤسسات صغيرة و متوسطة، و هذا يمثل مؤشر جيد يظهر تطور المؤسسات محل الدراسة.

2.1.3.3. مدى تطابق توقعات رقم الأعمال المرتقب مع الواقع

بغية معرفة مدى منطقية وعقلانية تقدير رقم الأعمال الفعلي مع رقم الأعمال الذي تم تقديره مسبقا من طرف المقاول، طرحنا تساؤل فيما يخص هذا العامل على مستوى الاستبيان و كانت النتائج على النحو التالي:

جدول (57): مدى مطابقة رقم الأعمال المحقق مع رقم الأعمال التقديري

الولاية	رقم الأعمال الفعلي إلى رقم الأعمال التوقعي		
	نفسه	أقل	أكبر
قسنطينة	32,5	31,5	36,5
ميلة	16,5	35,7	47,6
جيجل	54,2	22,9	22,9

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

تبرز نتائج الجدول الموضح أعلاه أن هناك عقلانية كبيرة في عملية التنبؤ برقم الأعمال التي قدرها المقاولون المستجوبون على مستوى الولايات الثلاثة، حيث أنه فقط 31,5% من المقاولين في ولاية قسنطينة كانت توقعاتهم أقل من الواقع، و 35,7% على مستوى ولاية ميلة كانت توقعاتهم أقل من الواقع، أما في ولاية جيجل فبلغت هذه النسبة 22,9% فقط.

و النسب المتبقية فكان فيها رقم الأعمال المتوقع نفسه أو أكثر من المحقق، و هذا مؤشر جيد يؤكد حيطة و حذر المقاولون في تقدير رقم الأعمال.

3.1.3.3. طبيعة الزبائن المستهدفين من طرف المؤسسات

تختلف طبيعة الزبائن المستهدفة باختلاف قطاع النشاط، و كذا مدة حياة المؤسسة، و ذلك إذا ما كان هؤلاء الزبائن عبارة عن عائلات، أو مؤسسات عمومية، أو مؤسسات خاصة، أو إدارات، كما قد يوضح ذلك مدى تركيز المؤسسة على فئة معينة من الزبائن، و الشكل الموالي يوضح ذلك بالنسبة للمؤسسات التي شملتها العينة على مستوى الولايات الثلاثة:

شكل (37): طبيعة الزبائن المستهدفين

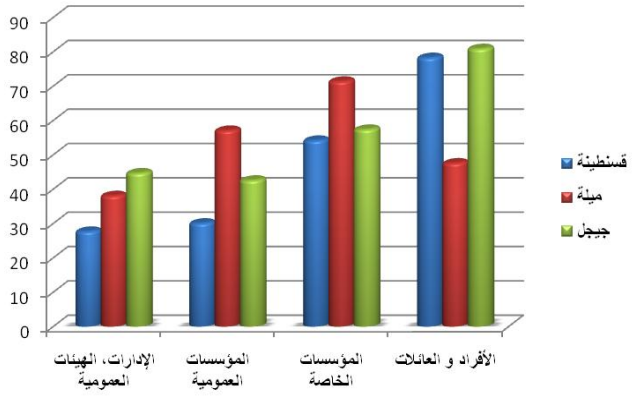

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

يظهر الشكل أن أغلبية الزبائن هم بالدرجة الأولى عبارة عن أفراد و عائلات، خاصة في المؤسسات التي تتواجد على مستوى ولاية قسنطينة و جيجل، أما ولاية ميلة فالنسبة الأكبر من الخدمات و المنتجات موجهة إلى المؤسسات الخاصة، و بعض من المؤسسات العمومية، كما يوجه بعض العرض الذي تطرحه المؤسسات المعنية إلى عدد محدود من الإدارات و الهيئات العمومية.

4.1.3.3. كيفية توزيع رقم الأعمال على مختلف الزبائن

يتوزع رقم الأعمال على مختلف الزبائن من حيث العدد، وفقا للشكل التالي:

شكل (38): كيفية توزع رقم الأعمال على الزبائن

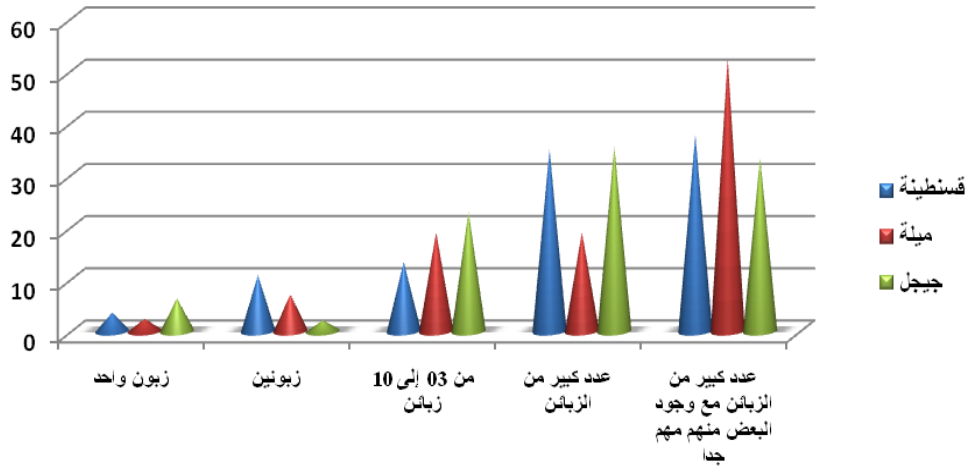

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

تتوزع النسبة الأكبر من رقم الأعمال على عدد كبير من الزبائن مع وجود البعض منهم مهم، و تحتل المؤسسات المتواجدة في ولاية ميلة المرتبة الأولى حسب هذا المعيار. كما حدد بعض المقاولين أن رقم الأعمال يتوزع على عدد كبير من الزبائن دون وجود البعض منهم مهم. كما أنه كلما انخفض عدد الزبائن الذين يغطيهم رقم الأعمال المحصل عليه كلما انخفضت نسبة المؤسسات الممثلة لذلك.

5.1.3.3. التوزيع الجغرافي للزبائن

يركز أغلبية المقاولين على السوق المحلي و الجهوي، بنسبة قد تنحصر بين 50% و 90% من الأنشطة، أما الأنشطة الموجهة على المستوى الدولي تبقى ضعيفة نوعا ما و لكنها موجودة، إذ بلغت نسبة 25% على مستوى ولاية قسنطينة، و يمكن تمثيل ذلك من خلال الشكل الموالي:

شكل (39): التوزيع الجغرافي للزبائن

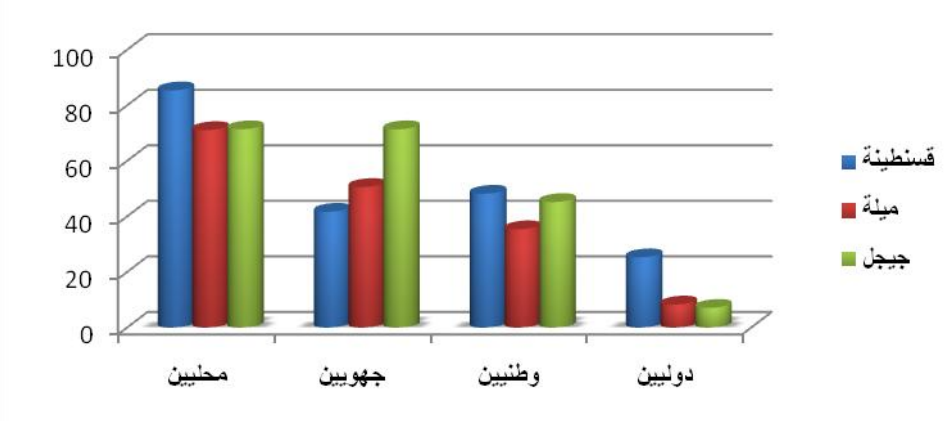

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

كما نلاحظ من خلال الشكل أن مقاولي ولاية جيجل يوجهون أنشطتهم إلى زبائن جهويين و وطنيين بنسبة أكبر مقارنة مع مقاولي ولاية قسنطينة و ميلة.

6.1.3.3. توقعات ارتفاع عدد الزبائن أو انخفاضه

تختلف توقعات المقاولون فيما يخص عدد الزبائن المستقبليين، حيث أظهرت نتائج ترصيد معطيات الاستبيان النتائج ما يلي:

شكل (40): توقعات اتجاه عدد الزبائن

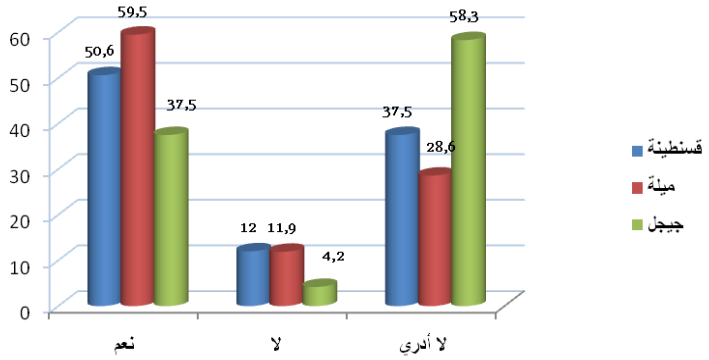

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

هناك نسبة كبيرة من المقاولين التي تتوقع ارتفاع في عدد الزبائن المحتملين على مستوى الولايات الثلاثة (50,6% بقسنطينة، و 59,5% بميلة و 37,5% بجيجل)، كما يوجد عدد كبير أيضا ليس لديه أي فكرة عن العدد المحتمل للزبائن (37,5% بقسنطينة، و 28,6% بميلة و 58,3% بجيجل)، خاصة على مستوى ولاية جيجل وهذا مؤشر ربما يشكل خطورة على مستقبل المقاول و مؤسسته، لأنه بذلك يفتقد للقدرة على التنبؤ و التخطيط، و هذا ينافي السمات التي ينبغي أن يتصف بها المقاول أو المسير. أما الذين يتوقعون انخفاض في عدد الزبائن فيمثلون نسبة صغيرة (12% بقسنطينة، و 11,9% بميلة و 4,2% بجيجل) ما يدل على تواجد نوع من المقاول الذي يحمل نظرة مستقبلية على عدد زبائنه سواء كانت زيادة أو نقصانا.

أما الحالة التي يتوقع فيها المقاولين ارتفاع عدد الزبائن، فقد أكدوا أن ذلك سيتم من خلال إحدى الطرق المبينة في الشكل التالي:

شكل (41): سبل تطوير و رفع عدد الزبائن

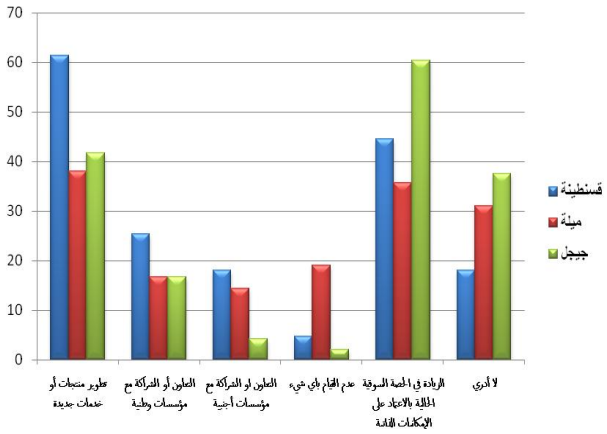

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

4.3. الوضعية الحالية الخاصة ببيئة المؤسسة

يطرح المحيط الذي تعمل على مستواه المؤسسة العديد من الأخطار التي قد تهدد بقائها، و قد حصرها المقاولون المستجوبون في العوامل التالية:

شكل (42): الأخطار الحالية التي تهدد المؤسسات

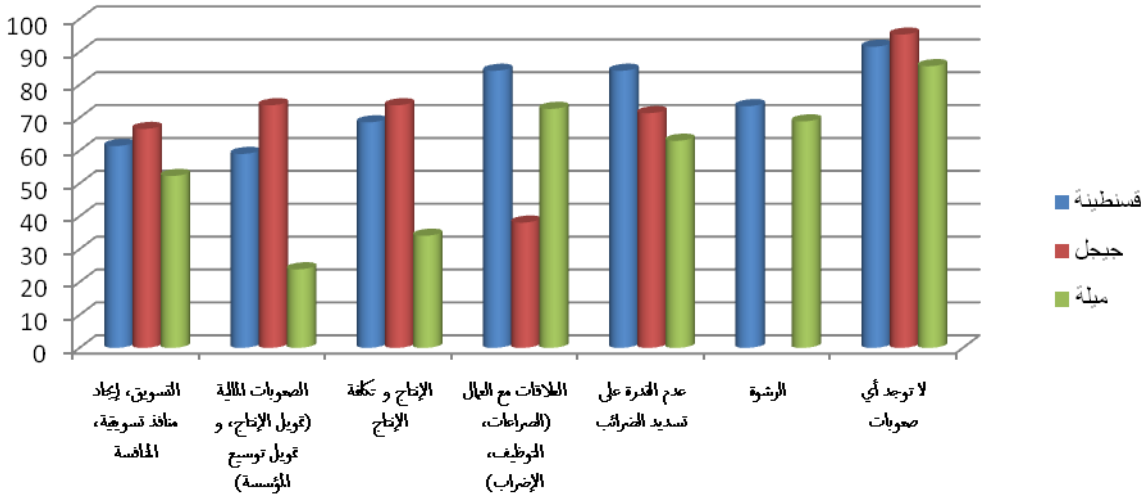

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

من خلال الشكل يتبين لنا أن نسبة كبيرة من المقاولين نفوا مواجهتهم لأي أخطار بنسبة تفوق 80% على مستوى الولايات الثلاثة، في حين أبرز المقاولون الآخرون تواجه العديد من الصعوبات على رأسها الصراع مع العمال في كل من ولايتي قسنطينة و جيجل، و كـــــــــذا مشكل الرشـــــــــوة بالنسبة لهـــــــــاتين الولايتين، الذي حددت نسبته بـــ62% تقريبا، هذا إضافة إلى الصعوبات المالية، و صعوبات الإنتاج التي تواجهها المؤسسات المتواجد بولاية ميلة بشكل خاص، و بنسبة تقدر بـــ70%.

1.4.3. النتائج المحققة في السنة السابقة و توقعات وضعية المؤسسة مستقبلا

يمكن تحديد مدى رضا المقاولين على أداء المؤسسة في السنة الماضية وفقا للشكل التالي:

شكل (43): درجة رضا المقاولين على النتيجة المحققة في السنة السابقة

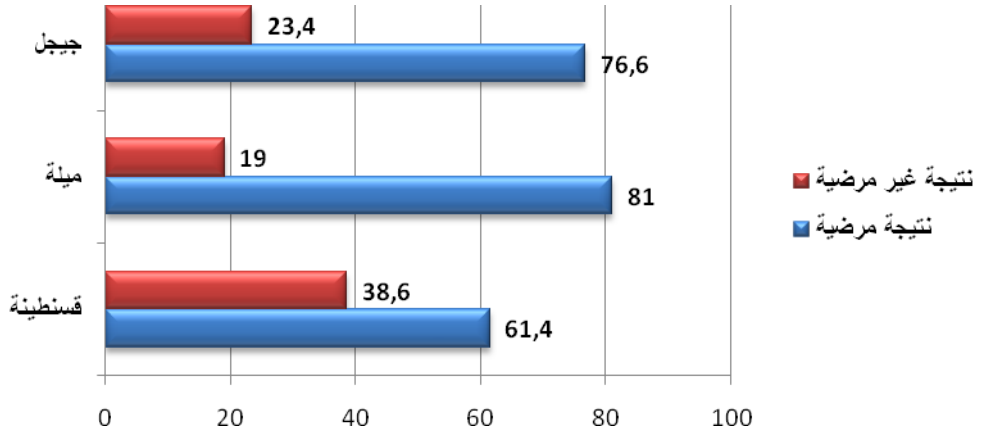

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

يؤكد الشكل السابق الرضا الكبير لأغلبية المقاولين على أداء المؤسسة، و ذلك مهما كانت طبيعة النتيجة المحققة، و النتيجة هي نفسها تقريبا بالنسبة للولايات الثلاثة، و يبقى هناك عدد قليل فقط من المقاولين الذين أبرزوا نوعا من عدم الرضا على أداء المؤسسة في السنة السابقة.

أما بالنسبة لتوقعات المقاولين المستقبلية بشأن وضعية المؤسسة لسنة 2014، فهي مختلفة و تتوقف على مدى التخطيط الذي يقوم به المقاولين، و عن نظرتهم المستقبلية إذا ما كانت تشاؤمية أو تفاؤلية، و قد تمكننا من تجميع المعلومات المتعلقة بهذا الجانب في الشكل التالي:

شكل (44): توقعات المقاولين لأعمالهم خلال سنة 2014

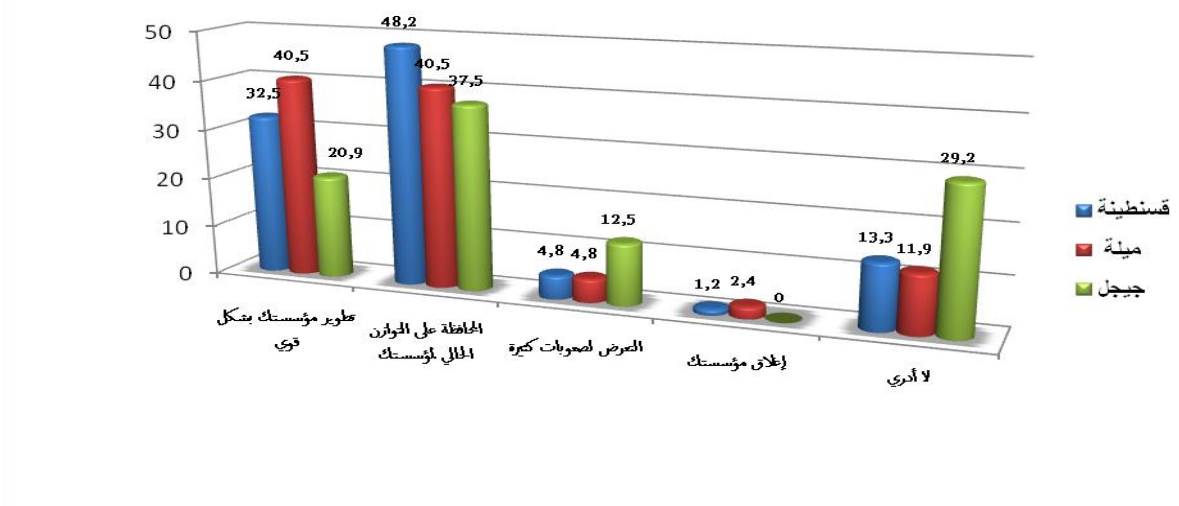

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

توقع أغلبية المقاولين المستجوبين على مستوى الولايات الثلاثة المحافظة على التوازن الحالي للمؤسسة (48,2% بقسنطينة، و 40,5% بميلة و 37,5% بجيجل)، أو النمو و التطور بشكل سريع (32,5% بقسنطينة، و 40,5% بميلة و 20,9% بجيجل). كما أبرزت نسبة كبيرة من المقاولين بولاية جيجل (29,2%) عدم درايتها بالوضعية المستقبلية للمؤسسة، و قلة من مقاولي الولايات الثلاثة من تتوقع التعرض إلى صعوبات كبيرة (4,8% بقسنطينة، و 4,8% بميلة و 12,5% بجيجل) أو إغلاق المؤسسة (1,2% بقسنطينة، و 2,4% بميلة و 0% بجيجل). كما تم

الاستفسار عن مدى رضا المقاولين عن إنشاء مؤسساتهم، كسؤال يأتي في ختام هذه الاستبيان يمكننا في الأخير من تحديد مدى قناعة المقاول بهذا المسار الذي تم تبنيه، و كانت النتائج كالتالي:

شكل (45): درجة رضا المقاولين على إنشائهم لمؤسساتهم

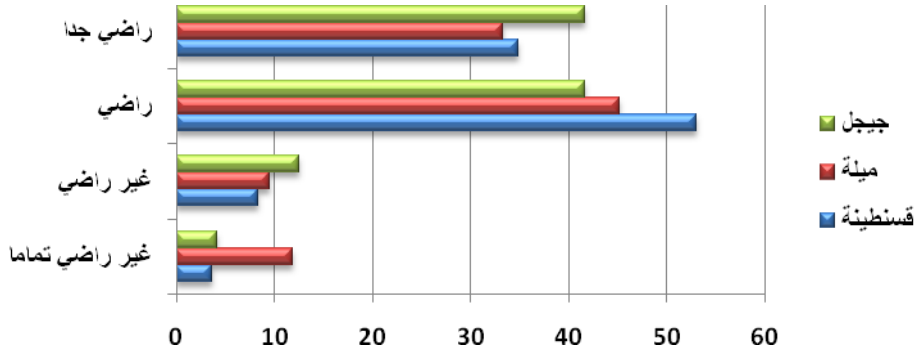

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

إذن فأغلبية المقاولين راضين على إنشاء مؤسستهم على مستوى الولايات الثلاثة، أما الفئة التي أبرزت نوع من عدم الرضا التام أو النسبي، فهي الفئة التي تواجه صعوبات.

2.4.3. المفاضلة بين إنشاء مؤسسة و اختيار وظيفة

و لهذا تم طرح تساؤل آخر فيما يخص التمسك بخيار إنشاء مؤسسة لو تمت العودة إلى الماضي، و إعادة النظر في المفاضلة بين شغل وظيفة لدى الدولة أو إنشاء مؤسسة.

و كانت النتائج كالتالي:

شكل (46): المفاضلة بين إنشاء مؤسسة و شغل وظيفة لدى الدولة

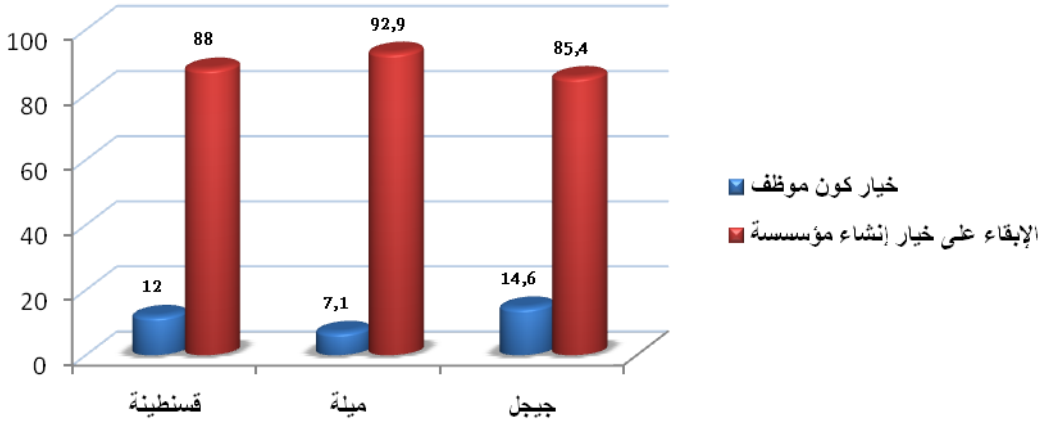

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تفريغ معطيات الاستبيان

إذن فالنتائج مشجعة و جد مرضية، حيث أن أغلبية المقاولين راضين و مقتنعين بالخيار الذي تم تبنيه من خلال إنشائهم لمؤسستهم، و هذا مؤشر جيد.

خلاصة الفصل

لقد تبين لنا من خلال ما تم عرضه عبر الفصل الرابع إمتلاك كل من ولايات قسنطينة و ميلة و جيجل لإمكانيات بشرية و طبيعية و اقتصادية كبيرة جدا تتطلب عمليات استثمار واسعة. حيث تبين لنا أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جد صغير مقارنة بما يمكن تجسيده فعلا.

من زاوية أخرى و عندما تم القيام بتحليل معطيات الدراسة الميدانية عبر عملية الاستقصاء وفق استبيان وجه إلى 173 مؤسسة موزعة بشكل متفاوت بين الولايات الثلاثة، تبين لنا أنه هناك سلوك مقاولي مختلف بين هذه الولايات، مختلف من حيث جنس المقاول، و سن المقاول و مستواه الدراسي، و حالته الاجتماعية، و الكثير من المتغيرات الأخرى التي أثرت بشكل أو بآخر على دوافع في إنشاء المؤسسة. هذه الدوافع التي تباينت بين دوافع مادية و دوافع اجتماعية، و دوافع اقتصادية بحته ترتبط بتطوير الاقتصاد الوطني...

و تشكل هذه الدوافع عواما جد هامة ينبغي أن تأخذها هيئات المرافقة بعين الاعتبار، إذا ما أرادت فعلا من الزيادة في عدد المقاولين بشكل عام و عدد المقاولين الناجحين بشكل خاص، لأن أغلبية المقاولين الذين تم استجوابهم لم يلجِؤوا إلى الحصول على مرافقة، و من حصلوا على هذه المرافقة هم غير راضين تماما عن مختلف الخدمات التي تقدمها هذه الهيئات.

عدم الرضا تترجم إلى مجـــــــــــابهة المقاولين للعديد من الصعوبـــــــــات و الأخطار سيما طـــــــول فترة إنجاز المشروع، و تعقد الملف الإداري، و عدم القدرة على إيجاد زبائن و موردين، و الكثير من الصعوبات الأخرى. و لا تتوقف هذه المشاكل و الصعوبات عند مرحلة الإنشاء فقط بل تمتد حتى إلى مرحلة نمو المؤسسة، و التي أكد عليها المقاولين بشكل كبير.

الخـــــــــــــــــــــــــــــاتمة

شهدت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية، كانت كلها تهدف إلى الدفع بعجلة التنمية. إلا أنه و بعد كل مرحلة إصلاح تقوم بإصلاحات أخرى، و معالجة المشاكل التي انجرت عن المراحل السابقة، و انتهت في آخر المطاف إلى تشجيع

روح المقاولية و العمل الحر وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. هذا الأمر ليس بالبسيط أو السهل أو الهين، سيما في الاقتصاد الجزائري الذي تشبع بالفكر الاشتراكية و الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، ما جعله بعيدا عن روح المبادرة و المقاولة بشكل عام، هذا ما تطلب منا خـــــــــــلال هذه الرســـــــــــالة العودة إلى مختلف النظريات التي تناولت الفكر المقاولي محددين بذلك نشأة المقاول و الفكر المقاولي، و في مرحلة ثانية عرضنا نشأة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أيضا و مختلف النظريات الاقتصادية التي تناولتها بالتحليل لنتمكن من الحصول على رؤية واضحة لكيفية الانتقال من المؤسسات الصغيرة إلى المؤسسات الكبيرة و/أو العكس، و ذلك ما ساعدنا على تحديد سيرورة الانتقال و مطابقتها مع الواقع الجزائري. و لم يتم الاكتفاء بذلك فقد تم السعي إلى تحديد آليات و استراتيجيات تنمية هذه المؤسسات، سواء بشكل نظري بحث أو بشكل تطبيقي أنجز على مستوى بعض ولايات الجزائر، و هذا ما مكننا في الأخير من الإجابة عن الإشكالية المطروحة، و التأكد من صحة الفرضيات المقترحة.

فانطلاقا من إشكالية الدراسة التي شملها التساؤل الرئيسي المطروح حول العوامل المؤثرة على المقاولية و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، اتضح لنا أن المقاولية موجودة في الجزائر و منذ سنوات عديدة ترجع جذورها إلى ما قبل الاستعمار، و هي موجودة أيضـــــــا في الوقت الحالي و بشكل كبير و تأخذ أشكالا مختلفة من حيث نمط المقاول، و نمط المؤسسات التي تم إنشاؤها. أما عن إستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي أتبعت في الجزائر فهي كانت هادفة و متنوعة و ثرية، و لكن ثبت فيها نوع من القصور في بعض الزوايا، الأمر الذي حال دون الوصول إلى أقصى درجات الكفاءة.

و انطلاقا من هذه النتائج المبدئية، سيتم فيما يلي عرض أهم النتائج التي تم التوصل إليها، ثم تقديم فيمـــــــــــا بعد أهـــــــــم الاقتراحات التي تبرز أهميتهـــــــــا في تنميـــــــــــة روح المقـــــــــــاولية و تطـــــــــور المؤسســـــــــات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

1. نتائج الدراسة

لا يتوقف موضوع المقاولية و إنشاء مؤسسة صغيرة و متوسطة و تنميتها على الفرد فحسب، بل يمتد إلى الوضعيـــــــــة الاجتماعية و النظام التعليمي و المحيط بشكل عام و المحيط المؤسساتي أو الهيئي بشكل خاص، و بذلك فإن المشكلة الحقيقية التي تعرقل المقاولين عند إقبالهم على إنشاء مؤسسات أو تطويرها على مستوى الجزائر عامة ولايات قسنطينة و ميلة و جيجل خاصة، ترتبط بعدم ملاءمة المحيط الذي ينشأ و يتطور فيه المقاول و مؤسسته، سيما هيئات المرافقة التي تحولت من هيئات مدعمة و مسهلة إلى هيئات معرقلة، و هذا ما يتطلب إعادة النظر في دور هذه الهيئات و طرق تسييرها و هو ما أكدت عليها الدراسات التي عرضتها منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE)، التي حثت على ضرورة إعادة تأهيل المؤسسات و الهيئات المرافقة و الداعمة لإنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة و ليس تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و يمكن ترجمة هذه النتيجة الهامة إلى عدة نتائج تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، و التي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- تمتد أصول الفكر المقاولي إلى العصور الوسطى حين كان المقاول يرتبط بالبحار المغامر، الذي كان يقوم بالعمليات التجارية سواء لحسابه الخاص أو لحساب الغير، و يأتي على رأس الباحثين في هذا المجال الزمني رايموند روفر، و لكنه اقتصر على عرض القليل من الملامح التي يمكن أن يأخذها المقاولي، و تم التركيز في

هذه الفترة أيضا على الجانب المالي و فكرة الملكية، و في فترة لاحقة تندرج ضمن نفس المجال الزمني تم التركيز على الزراعة التي تمكن المقاول من اقتناص الفرص الربحية.

- يعتبر ريتشارد كونتيون أول اقتصادي أدخل مفهوم المقاولية على علم الاقتصاد في سنة 1730، حيث اهتم بالمعالجة النظرية للمقاول، مركزا في ذلك على صفة التاجر عكس الفيزيوقراط الذين ركزوا على الزراعة.
- نجد في نفس المدرسة التي يتبناها كونتيون إقتصادي آخر و هو فرانك نايت الذي قدم نمطين من المقاولين؛ مقاول محب لمجابهة الأخطار و مقاول لا يحب ذلك، و بهذا أعطى نايت رؤية جديدة للمقاول تختلف عن الرؤية السابقة لكل من كونتيون و دوروفر التي تتعلق بدوره في العمليات الاقتصادية، و حصر هذه المخاطر في الجانب المالي و العائلي و الجسدي و النفسي، الأمر الذي يستجوب حسب وجهة نظره الأخذ بعين الاعتبار معيار اللأكادة في تحقق الأرباح عند اتخاذ قرار إنشاء مؤسسة، و الذي يتوقف بدوره على اعتقادات و معارف المقاول.
- أما شامبيتر فركز على صورة المقاول المجدد، إضافة إلى ذلك ركز على صفة القيادة التي تميز القائد عن غيره من المسيرين أو بقية الأفراد، و هو ما يمكنه من إحداث التغيير على مستوى السوق، و تحريك الدورات الاقتصادية، كما يمكن أن يمتد تـــــأثير المقـــــاول إلى المجـــــال التاريخي و الاجتماعي و السياسي و ذلك كنتيجة لمفرزات تطور الرأسمالية. و هنا قد تنبأ بنهاية الرأسمالية التقليدية و ظهور نظرية الدولة المقاول التي تعرفها معظم الاقتصاديات في وقتنا الحالي.
- من جهة أخرى نجد أن المدرسة الفرنسية عالجت المقاول من جانب اقتصادي بحث، حيث اعتبره ساي نواة السيرورة الاقتصادية في كتابه الذي أصدره سنة 1803، و يشترط أن يكون هذا المقاول مالكًا لرأس المال أو على الأقل لجزء منه حتى يتمكن من الانطلاق في نشاطه، كما قسم المقاولين من حيث النشاط الاقتصادي إلى ثلاثة أصناف؛ المقاول الزراعي، و المقاول الصناعي و المقاول التجاري، واصفًا إياه بالمنسق في عملية الإنتاج، كما ركز على ضرورة اكتساب المقاول للقدرة على الحكم الجيد على غرار مع أكدته النظرية التوماسية.
- أتى فيما بعد ميزس ليقوم بتجميع كل النظريات السابقة التي عرضها ساي (تنسيق الإنتاج) و نايت (الأكادة) و شامبيتر (التجديد) ليعطي خاصية أخرى للمقاول و هي اليقظة، و هو الجانب التي أصبحت تركز عليه النظريات الراهنة للمقاول.إذ دعمت فكرة اليقظة فيما بعد من طرف العديد من الباحثين، و يبرز هنـــــا كـــــايرزنر الذي اعتبر المقاول فردا يقظا يعمل في إطار محيط يتسم بعدم الأكادة، قد يدفعه الأمر في الكثير من الأحيان إلى إتباع منهج المضاربة.
- أتبعت هذه النظريات بنظريـــــات حـــــديثة يـــــأتي في مقدمتهـــــا بيتر دروكر، الذي ربط المقـــــاولية بالتعليم و تطبيق المناجمنت على مستوى المؤسسات الصغيرة، بعد أن كان مجال تطبيقه منحصر على مستوى المؤسسات الكبيرة فقط. إضافة إلى ذلك أبرز مارك كاسون أنه لا توجد أي نظرية إقتصادية تناولت بالتفصيل دور المقـــــــــاول في الاقتصـــــــاد، حيث تم التخـــــــلي عن هذه المهمة لصـــــــالح علمـــــــاء الاجتماع و علماء النفس و المتخصصين في العلوم السياسية.
- أتى ماكليلاند ذو المنهج السلوكي في سنة 1961، ليعطي المقاول صفة الفرد البطل من خلال دراسة أجراها، و جعل من هذا الفرد الشخصية النموذج التي يمكن أن تؤثر على بقية أفراد المجتمع، ليحدد فيما بعد دوافع المقـــــــاولية على غرار الرغبـــــــة في الإنجـــــــاز و تحقيق الذات، و الانطلاق و المضي قدمـــــــا، أضف إلى ذلك مختلف العوامل التي حددهـــــــا السلوكيـــــــون التي تدفع بالفرد إلى

إنشاء مؤسسة، مثل الدين و المعتقـــــــدات و القيم الســـــــــائدة في المجتمع، و التي يمكنها التنبؤ بنجاح المقـــــــاول و هذا ما عمل كيتس دوفريس على تدعيمه من خلال إبراز أن المقاولين (على الرغم من بروز قدراتهم القيادية) يميلون إلى الإحساس بعدم الأمان في علاقاتهم، و يعانون من عدم الاستقرار في تقدير الذات، و يستخدمون الهوس (الإنكار، الانقسام، المثالية، سوء التقدير، فرط النشاط) ضد أحاسيسهم المؤلمة. حيث ربط كيتس معاناة المقاولين بطفولتهم، وبالضبط علاقتهم بآبائهم أو أمهاتهم، إذ اعتبر فقدان الأب (مرض الأب ثم وفاته) بخسارة البطل في نظر الفرد، و هو ما يعرضه لمجابهة صعوبات ترتبط بتقلد السلطة و المسؤولية و تقبل الحقيقة، و هذا ما قد يجعلهم يحولون هذه الخسارة إلى شيء أو تفكير يخرج عن العادة، أما الأم فتعتبر المهيمنة و المراقبة، و مرضها و وفاتها تجعل المقاول يحس بأنه غير مرئي، و غير مقدر فهو يتوق للحماية و لمسة الحنان التي يذكرها من معاملة والديه له، وكل هذا يجعلهم يحولون هذه الخسارة إلى صورة إبداع و تفكير يخرج عن العادة.

- أبرز العديد من الباحثين السلوكيين أيضا بأن المقاولين يعكسون مواصفات الزمن و المكان الذين تطوروا و نموا فيه، ما يجعل من المقاولية ظاهرة جهوية، حيث تخضع لعوامل ثقافية، و لحاجات منطقة جهوية تؤثر على السلوكات.
- ساعد تعدد النظريات التي تناولت دراسة المقاول في العلوم الاقتصادية أو علوم التسيير أو العلوم السلوكية على الاهتمام المتزايد بالمقاول، حيث شهدت سنوات الثمانينات (1980) انتشار واسع للأبحاث في مجال المقاولية على مستوى جميع تخصصات العلوم الإنسانية و الإدارية تقريبا.
- تم تحديد أنماط المقاولين و مميزاتهم، و مختلف النماذج المقاولية التي أدرجها مختلف الباحثين، و التي حاولت تبيان السيرورة المقاولية، و الظروف المحيطة بالمقاول و التي تشكل عامل أساسي للولوج إلى عالم المقاولية.
- و فيما بعـــــــد تأكد لنـــــــا أن المقـــــــاولية مرتبطة في وقتنـــــــا الحـــــــالي بشكل كبير بنمط المؤسســـــــــات الصغيـــــــرة و المتوسطة، و على إثر ذلك ركزنا في الفصل الثاني على دراسة هذا النوع من المؤسسات، و السبل التي أتبعت لتنميتها، حيث تم في مرحلة أولى القيام بتعريفها، و تم استخلاص تواجد نوعين أساسيين من التعـــــــاريف، و هي التعـــــــاريف الكيفيـــــة التي تعتبـــــــر الأكثـــــــر تعقيـــــــدا، تستنـــــــد إلى ملكيـــــــة المؤسســـــــة و إستراتيجية المؤسســـــة و أهـــــــداف الإدارة، و تطور و نمو المؤسسة، و أخرى تمس بقطـــــــاع النشـــــــاط أو نمط السوق الذي تتطور فيه. و تبرز أهمية هذا التصنيف في تسليط الضوء على تنوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطـــــة و إدراجـــــه لتحديد حركيـــــة هذه المؤسســـــات، أمـــــــا التعريف الكمي فهـــــــو متنوع و متعدد يختلف باختلاف الدول والهيئات، و الهدف المراد من هذا التعريف.
- تم تحليل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من زاوية التحليل الجزئي، و التحليل الكلي، وضمن مختلف النظم الاقتصادية، و تبين لنا الأهمية و الخصائص التي تتمتع بها هذه المؤسسات، و تم اختيار هذا المنهج بديلا عن القيام بالسرد المباشر للخصائص و المميزات لهذه المؤسسات، و لقد تبين لنا مدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية من توفير مناصب عمل، و إدخال التكنولوجيا و التجديد، و الرفع من حجم الاستثمار، و الزيادة في معدلات دوران رأس المال، و كذا التأثير على الصادرات، و على الناتج الداخلي الخام، و الدورة الاقتصادية.

- ثم تم عرض مختلف الاستراتيجيات التي يمكن إتباعها من أجل تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التركيز على حالة الاقتصاديات النامية و الانتقالية، باعتبار أن هذه الفئة من الاقتصاديات هي الأقرب إلى وضعية الجزائر، و تم استخلاص أن إستراتيجيات تنمية المؤسسات للصغيرة و المتوسطة تقود إلى إستراتيجيات تحسين تنافسيتها، و ذلك من خلال تحسين المناخ الذي تعمل في إطاره المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل عام سواء على المستوى الجزئي أو المستوى الكلي.
- في الفصل الثالث تمت دراسة إستراتيجية تنمية المقـــــــاوليـــــــــة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، حيث عرضنا مختلف التطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، و التي أثرت على التوازنات الاقتصادية بشكل عام، أدت في نهاية المطاف إلى التحول من النهج الاشتراكي الممركز، إلى تحرير المبادرة الفردية، و تشجيع المقـــــاولية و المؤسسات الصغيرة، و هذا لم ينف تواجد مقاوليـــــــن منذ القدم، رجعت أصوله حتى إلى ما قبل الاستعمار، و لكن كانت بشكل محدود و نمط يشبه كثيرا ما قام كونتيون بعرضه، أي في شكل أعمال زراعية أو تجارية بسيطة.
- تبنت الجزائر العديد من السياسات و الآليات التي تهدف إلى تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منذ إقرار عملية تحرير الاقتصاد، انقسمت بين آليات دعم الإنشاء (مشاتل المؤسسات، حاضنات المؤسسات، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب..)، و آليات دعم الحصول على تمويل (صناديق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، شركات التمويل الإيجاري، شركات رأس المال المخاطر..)، و بعض الآليات الأخرى المسهلة (على غرار الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و المجلس الوطني لاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية...و غيرها). و أسفرت مجهودات الدعم عن إنشاء 711.832 مؤسسة صغيرة و المتوسطة إلى غاية ديسمبر 2012، مكنت من استحداث 1.848.117 منصب عمل.
- بالنسبة للتجديد فلا تزال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية تعاني من نقص فادح في تطبيقه بكل أشكاله على مستوى هذه المؤسسات، و يرجع ذلك أساسا لطبيعة الاقتصاد الوطني كونه ما زال يشكل سوق عذراء تفتقد حتى للمنتجات الكلاسيكية التقليدية. كما قيد يعود ذلك من جهة أخرى إلى طبيعة و سياسات الدعم الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إذ أنها تهدف بالدرجة الأولى إلى تحصيل مزايا اجتماعية بالدرجة الأولى كمحاربة البطالة و الفقر. هذا لا ينفي تواجد بعض المؤسسات الصغيرة التي تبنت التجديد بشكل أو بآخر داخل المؤسسة، لكن تبقى الإحصائيات غائبة و نادرة فيما يخص هذا الموضوع، عدا بعض نتائج الدراسات الاستقصائية التي قام بها الباحثون.
- أبرزت نتائج الدراسة الميدانية التي شملت عينة ضمت 173 مؤسسة توزعت على مستوى ولاية قسنطينة و ميلـــــــــة و جيجل، أن للولايـــــــــات الثلاثة إمكانيات هائلة قابلة للاستثمار و التوسيع (طبيعية، بشرية، صناعية، سياحية...)،. و لقد بلغ عدد المؤسسات المنشأة إلى غاية ديسمبر 2012 في ولاية قسنطينة 13.450 مؤسسة، و 7.611 على مستوى ولاية ميلة، و 7.447 على مستوى ولاية جيجل.
- ثبت أن أغلبية المقاولين كانوا بطالين أو موظفين لدى الخواص (71,1% بولاية قسنطينة، و 45,2% بولاية ميلة، و 68,8% بولاية جيجل)، و يمكن الإشارة هنا إلى أنه توجد بعض الدراسات التي تؤكد أن وضعية البطالة قد تشكل أهم دافع أو بديل للبحث عن الاستقرار الوظيفي، كما أنه و من جهة أخرى يعتبر عامـــــــل

العمـــــــــــــــل لدى الخواص دافـــــــــع هـــام جدا للولوج إلى عالم الأعمال، لسببين مهمين و همـــــــــــــا رفض التسلط الـــــــــذي قد يبرزه رب العمل، أو اكتساب الفرد لخبرة تؤهلـــــــــــــه لإقـــــــــامة مشروعـــــــــــــه أو مؤسسته الخاصة.

- بينت النتائج التقارب الكبير في توزيع المقاولين بالنسبة لولايتي ميلة و جيجل إذ أنه تقريبا 42% منهم كان والدهم يعملون لحسابهم الخاص أي أصحاب مؤسسات أو فلاحين أو أصحاب مهن حرة...إلخ، و هذه النسبة لم تتجاوز 21% في ولاية قسنطينة، حيث النسبة الموافقة لها كانت ترتكز عند صنف الوالد المتقاعد، في حين تتوزع بقية النسب على مختلف الوظائف التي كان يشغلها أباء المقاولين بنسب متفاوتة من وظيفة إلى أخرى و متقاربة من ولاية إلى أخرى.
- يتوافق مقاولو ولاية قسنطينة و ميلة من حيث درجة تأثير النظام التدريسي المتبع على انتهاج السلوك المقاولي، و كذا الحال بالنسبة لولاية جيجل و لكن بنسبة أقل (في حدود 50%).
- أكدت نتائج الدراسة أن التكوين الذي يتلقاه المقاولين في ولاية جيجل لم يسهم تماما في الدفع بالبحث عن وظيفة بنسبة تتجاوز بنسبة تقارب 50% و وصلت هذه النسبة 75% في كل من ولاية قسنطينة و ميلة، كما بينت النتائج أن تقريبا 11% المقاولين المستجوبين في ولاية قسنطينة أكدوا أن المشوار الدراسي لا يساهم لا في الدفع بالبحث عن الوظيفة و لا على الدفع بإنشاء مؤسسة، أما في ولاية ميلة فأكد 35,7% من المقاولين المستجوبين، أن التكوين المتلقى في المسار الدراسي لم يسهم تماما قي الدفع بالبحث عن وظيفة و لكنه دفع بشكل معتبر الأفراد إلى إنشاء مؤسسة، أما في ولاية جيجل فأكد أكثر من 75% من المقاولين المستجوبين أن المشوار الدراسي المتبع لم يسهم تماما في الدفع بالبحث عن وظيفة، بل يسهم في الدفع لإنشاء مؤسسة. وبقية النتائج تتوزع بشكل متفاوت من درجة إلى أخرى، و كنتيجة؛ يسهم التكوين المتبع في دفع الأفراد إلى إنشاء مؤسسة أكثر من دفعهم إلى البحث عن وظيفة.
- أغلبية المقاولين لم يستفيدوا من تكوين في مجال المقاولية، و من تلقى منهم تكوين فكان بشكل كبير في شكل عرض تجار مقاولين سابقين، أو تلقي دروس و محاضرات.
- أغلبية المقاولين المستجوبين على مستوى ولاية قسنطينة و ميلة استفادوا من مرافقة (في حدود 70%)، و كذلك على مستـــــــوى ولايـــــــــــة جيجل، و لكنها كـــــــــــــانت بنسبة أقل لم تصل حتى إلى 50% و قبل التطرق إلى سبب عزوف المقاولون على اللجوء للمرافقة.
- فسر المقاولـــــــــــون سبب عـــــــــدم لجوئهم لهيئات المرافقة بكفاية الإمكانيات المادية و المالية بالدرجة الأولى، و كذا كفاية مصادر المعلومات الخاصة سيما بالنسبة لولاية ميلة، أما ولاية قسنطينة فهناك توازن نوعا ما في نسب مختلف أسباب العزوف عن اللجوء لهيئات المرافقة، و يعتبر سبب ارتفاع تكلفة الدراسات سبب ضعيف التأثير في الإقبال على هيئات المرافقة بالنسبة للولايات الثلاثة، بل أنه معدوم الأهمية بالنسبة لمقاولي ولاية ميلة، و أضاف مقاولو ولاية قسنطينة و جيجل بعض الأسباب الأخرى التي ترتبط بتجنب الفوائد الربوية التي ترتبط بالقروض التي تمنحها البنوك.
- المؤسسات التي استفادت من مرافقة على مستوى ولايتي قسنطينة و ميلة كانت فيها مهلة دراسة المشاريع التي تجاوزت السنة تعادل 42,12% و 53,35% و هذا ينافي الهدف الذي أنشئت من أجله هذه الوكالة و هو تسهيل

الإجراءات و تبسيطها عند الإقبال على إنشاء مؤسسة، في حين لم تتجاوز هذه النسبة 14,28% على مستوى ولاية جيجل، و ما يمكن استنتاجه هو أن هيئات المرافقة على مستوى ولاية جيجل أكثر مرونة في أداء مهامها.

- بلغت نسبة المؤسسات التي لم تستفيد من مرافقة و التي تعدت مهلة دراسة قابلية تنفيذها 12 شهرًا على مستوى كل من ولاية قسنطينة و ولاية و جيجل ميلة 15,78% و 16,66% و 14,82% على التوالي، أي نسب جد متقاربة.
- أبرزت النتائج أن هناك عقلانية كبيرة في عملية التنبؤ برقم الأعمال التي قدرها المقاولون المستجوبون على مستوى الولايات الثلاثة، حيث أنه فقط 31,5% من المقاولين في ولاية قسنطينة كانت توقعاتهم أقل من الواقع، و 35,7% على مستوى ولاية ميلة كانت توقعاتهم أقل من الواقع، أما في ولاية جيجل فبلغت هذه النسبة 22,9% فقط، و النسب المتبقية فكـــــان فيها رقم الأعمـــــــــــال المتوقع نفسه أو أكثر من المحقق، و هذا مؤشر جيد يؤكد حيطة و حذر المقاولون في تقدير رقم الأعمال.
- تتوزع النسبة الأكبر من رقم الأعمال على عدد كبير من الزبائن مع وجود البعض منهم مهم، و تحتل المؤسسات المتواجدة في ولاية ميلة المرتبة الأولى حسب هذا المعيار. كما حدد بعض المقاولين أن رقم الأعمال يتوزع على عدد كبير من الزبائن دون وجود البعض منهم مهم. كما أنه كلما انخفض عدد الزبائن الذين يغطيهم رقم الأعمال المحصل عليه كلما انخفضت نسبة المؤسسات الممثلة لذلك.
- هناك نسبة كبيرة من المقاولين التي تتوقع ارتفاع في عدد الزبائن المحتملين على مستوى الولايات الثلاثة (50,6% بقسنطينة، و 59,5% بميلة و 37,5% بجيجل)، كما يوجد عدد كبير أيضا ليس لديه أي فكرة عن العدد المحتمل للزبائن (37,5% بقسنطينة، و 28,6% بميلة و 58,3% بجيجل)، خاصة على مستوى ولاية جيجل وهذا مؤشر ربما يشكل خطورة على مستقبل المقاول و مؤسسته، لأنه بذلك يفتقد للقدرة على التنبؤ و التخطيط، و هذا ينافي السمات التي ينبغي أن يتصف بـــــــها المقـــــــــاول أو المسير. أما الذين يتوقعون انخفاض في عدد الزبائن فيمثلون نسبة صغيرة (12% بقسنطينة، و 11,9% بميلة و 4,2% بجيجل) و حتى و إن كان ذلك انخفاضا فالمقاول هنا على الأقل له نظرة مستقبلية على عدد زبائنه.
- توقع أغلبية المقـــــــــاولين المستجوبين على مستوى الولايات الثلاثة المحافظة على التوازن الحالي للمؤسسة، أو النمو و التطور بشكل سريع. كما أبرزت نسبة كبيرة من المقاولين بولاية جيجل (29,2%) عدم درايتها بالوضعية المستقبلية للمؤسسة، و قلة من مقاولي الولايات الثلاثة من تتوقع التعرض إلى صعوبات كبيرة أو إغلاق المؤسسة.
- أغلبية المقاولين راضين و مقتنعين بالخيار الذي تم تبنيه من خلال إنشائهم لمؤسستهم، و هذا مؤشر جيد، حيث أكد 88% من مقاولي قسنطينة، و 92,9% من مقاولي ولاية ميلة، و 85,4% من مقاولي ولاية جيجل تمسكهم بخيار إنشاء مؤسسة، حتى و لو توفرت لهم إمكانية الحصول على وظيفة قارة.

2. الاقتراحات

بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم عدد من الاقتراحات للمقاولين، و مسؤولي الهيئات ذات الصلة بالمقاولية و إنشاء المؤسسة، و مسؤولي هيئات دعم تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و المكلفين بالسياسات العمومية و ذلك على النحو التالي:

أ. الاقتراحات الموجهة للمقاولين

- ينبغي على المقاولين المحتملين توجيه استثماراتهم إلى قطاعات النشاط العذراء، و التي سيكون لها إمكانية كبيرة و النمو و التوسع.
- تطوير قدراتهم الشخصية من خلال التكوين في شتى المجالات، سواء في مجال النشاط أو في مجال التسيير، أو في مجال الإدارة الإستراتيجية للمؤسسة.
- الاستعانة بخبراء خواص في دراسة بعض العناصر التي تتعلق بالسوق على غرار تقديرات الزبائن و توقعات رقم الأعمال.

ب. الاقتراحات الموجهة للهيئات ذات الصلة بالمقاولية و إنشاء المؤسسة

- تكثيف البرامج التعليمية الخاصة بالمقاولية و التحسيس بأهمية و سبل إنشاء مؤسسة، من أجل غرس الثقافة المقاولية في وسط المجتمع الجزائري، و ذلك على مستوى جميع الأطوار التعليمية.
- التقليص من مهلة إنجاز مختلف الوثائق الخاصة بإنشاء مؤسسة.
- إعداد خريطة قطاعية، و خريطة جغرافية لتوزيع مختلف المؤسسات الاقتصادية بشكل عام و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل خاص.
- توزيع مطويات و كتيبات حول مراحل إنشاء المؤسسات و سبل دعمها على مختلف الإدارات و الهيئات التعليمية العمومية و الخاصة، و كذا البلديات و الدوائر و الولايات و كل مكان قد يشكل نقطة عبور للمقاولين الفعليين و المحتملين.
- على الهيئات المرافقة لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تأخذ بعين الاعتبار طبيعة و نمط المقاول الذي يختلف من ولاية لأخرى، عند توجيههم و إقبالهم على إنشاء مؤسسة، ليسهل عليها اتخاذ الإجراءات التي تساعد على تنمية روح المقاولية.

ج. الاقتراحات الموجهة للهيئات ذات الصلة بتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- ينبغي على الهيئات المكلفة بتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تعمل على إعداد دراسات حول جاذبية الصناعة، و المنافسة المحتملة و تحديد معدلات نمو القطاعات، و كل الدراسات التي تساعد المقاولين على التمكن من التخطيط الاستراتيجي.
- المساعدة على إقامة الشبكات بين مختلف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات الصلة ببعضها البعض.
- إعادة تأهيل الهيئات المعنية بإنشاء و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بما فيها تأهيل الموظفين، بما يسما بتسهيل عملية إنشاء مؤسسة، و بشكل كفء، سيما فيما يخص الاستقبال و المساعدة على إيجاد فكرة و تحويرها، و دراستها، و إعادة تأهيلها.
- اللجوء إلى خوصصة هيئات المرافقة إن إستدعى الأمر ذلك، أو إحالة تسيير هذه الهيئات إلى هيئات خاصة متخصصة سواء كانت دولية أو وطنية، بما يضمن الأداء الفعال و الكفء لههذه الهيئات ، كما هو معمول به على مستوى العديد من الدول على غرار المغرب و تونس.

في الأخير يمكن استخلاص أن حقل المقاولية هو جد واسع و متسع، ينبغي أن يضم الكثير من الباحثين و لا سيما باللغة العربية، لذا ينبغي على الباحثين إلى التوجه نحو هذا العلم الناشئ في بلدنا و في البلدان العربية و الذي عرف تطور كبير في الدول الأنجلوسكسونية أولا، ولاحقا في الدول الفرنكوفونية.

المادة العلمية النظرية و التطبيقة الآن أصبحت متواجدة و بكثرة، لكن ما هو صحيح من دراسات تطبيقية على مستوى هذه الدول ليس حتما صحيح بالنسبة لبلدنا، لذا ينبغي أن نتعمق في العوامل التي تدفع بالمقاول إلى الخوض في مغامرة إنشاء مؤسسة دون غيره.

المراجع

1. الكتب

❖ **باللغة العربية**

- سعاد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005
- فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2006،
- زياد أبو الفحم، دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر و البطالة في العالم العربي، الطبعة الأولى، ثقافة للنشر و التوزيع، أبو ظبي، 2009،
- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012،
- محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس،الجزء الثاث عشر، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، 1974.
- مشتاق عباس معن، فقه اللغة، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001.
- نبيل جواد، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المؤسسة الجامعية للدراسة و النشر و التوزيع، بيروت، 2007،

❖ **باللغة الاجنبية**

- Alain FAYOLLE, Le métier de créateur d'entreprise, Edition d'organisation, Paris, 2003
- Ahmed DAHMANI, l'Algérie à l'épreuve : économie politique des réformes 1980- 1979, l'Harmattan, Paris, 1999
- Abdelatif BENACHENHOU, formation du sous développement en Algérie : Essai sur les limites du développement du capitalisme 1830 – 1962, 6éme édition, OPU, Alger, 2009,
- Bruce A Mc DANIEL, Entrepreneurship and innovation, ME Sharpe, New York, 2002
- Christos Kalantaridis, Understanding the entrepreneur: an institutionalist perspective, Ashgate Publishing Company, Burlington, 2004
- Christian PAQUAY, PME et stratégie, edipro, Liège, 2005
- Commission économique pour l'Europe, promouvoir l'entrepreneuriat dans la région de la CCE, Office des Nations Unies, 2008,
- Commission européenne, guide pour la formation dans les PME, Office des publications de l'Union européenne, Luxembourg, 2010,
- Daniel BACHET, les fondements de l'entreprise, les éditions de l'atelier, Paris, 2007
- Donald F KURATKO, Entrepreneurship, South-Western College Pub, Québec, 2007

- Eric KERMARREC, problème économique contemporain – les grandes thèmes, l'Harmattan, Paris, 2008,
- Edith Titlon PENROSE, The theory of the growth of the firm, Oxford University Press, NewYork, 1995
- Emile-MICHEL HERNANDEZ, le processus entrepreneurial, l'Harmattan, Paris,1999
- Frank Van De VELDE, L'entrepreneur chez Keynes, l'Harmattan, Paris, 2000
- Frank JANSSEN, Entreprendre, de boek, Bruxelles, 2009,
- Frank JANSSEN, Entreprendre – Introduction à l'entrepreneuriat, De Boeck, Bruxelles, 2009
- Gille LECOINTRE, le grand livre de l'économie PME, Gualino textenso édition, Paris, 2009
  DUCHENEAUT, Enquête sur les PME française, Editions Maxima, Paris, 1995,Bertrand
- G. RIBEIL, « Courcelle-SENEUIL. fondateur du management moderne des entreprises au milieu du XIX siècle », cité in: J.P BOUILLON et B.P LECURY (eds), L'invention de la gestion: Histoire et pratique , l'Harmattan, Paris, 1994
- Gilles LECOINTRE, La PME, l'entreprise de l'avenir, Gualino éditeur, Paris, 2006
- John Stuart Mill, principe d'économie politique, Tome 2, second édition, Guiblaumin, Libraires, Paris, 1861Jean-Luc DAGUT, réussir la dissertation d'économie, 2ème édition, Studydrama, Paris, 2012
- Jörg Meyer-Stamer and all, Systemic Competitiveness New Governance Patterns for Industrial Development, published by Frank Cass, London, 1996
- Herron LANNY, The effect of characteristics of the entrepreneur on new venture performance, Doctor of philosophy in the college of business administration, University of south Callifornia, Xerographic process, Michigan, 1999Jean-Baptiste SAY, Traité d'économie politique, éditions Calmann-Lévy, Paris. 1972.
- Ludwig VON MISES, Abrégé de l'action humaine: Traité d'économie, traduction de Garard DREAN, Edition des Belle lettres, Paris, 2004
- Mark CASSON, L'entrepreneur, traduit par Pierre JENABLANC, Economica, Paris, 1991
- Mirjam van Praag, Successful entrepreneurship: confronting economic theory with empirical practice, Edward Elgar, Cheltenham, 2005
- Michel COSTER, Entrepreneuriat, Pearson Education, Paris, 2009,
- M.Turgot, Mémoires sur le prêt à l'intérêt , Froullé librairie, Paris, 1789
- Michel Emile HERNANDEZ, Le management des entreprises africaines, l'Harmattan, Paris, 1997,
- Maurice BAUDOUX and all, L'accompagnement managérial et industriel de la pme, l'Harmattan, Paris, 2000.
- Mohemed LARABI, «La PME algérienne, rappels historiques», cité in : La PME algérienne et le défi de l'internationalisation, ouvrage collectif, sous la direction de André JOYAL and all, l'Harmattan, Paris, 2010,
- Mohamed MADOUI, entreprises et entrepreneurs en Algérie et dans l'immigration, Karthla, Paris, 2012,
- Nadine LEVRATTO, les PME : Définition, rôle économique et politiques publiques, De boek, Bruxelles, 2009
- Olivier TORRES, les PME, Dominos Flammarion, Paris, 1999
- Olivier FERRIER, les très petites entreprises, de boeck, Bruxelles, 2002
- Pierre MORIDE, le produit net des physiocrates et la plus-value de Karl Marx 1908, Kessinger Publishing, Paris, 2009
- Sophie BOUTILLIER, Dimitri UZUNIDIS, L'entrepreneur : une analyse socio-économique, ECONOMICA
- Pierre-André JULIE, Michel Marchesney, l'entrepreneuriat, Economica, Paris, 1996
- Pierre-André JULIEN, Les PME : bilan et perspectives, Economica, Paris,
- politique, N° 103. Juillet/Août, 1993
- Peter DRUCKER, Peter Drucker on the Profession of Management, Harvard Business School Press. Boston, 2003.

- Peter DRUCKER, Les entrepreneurs, traduit de l'américain par Patrice HOFFMAN. l'Expension, Hachette, Paris. 1985
- Robert WTTERWULGHE, La PME : une entreprise humaine, De Boeck Université, Bruxelles, 1998
- Robert F Hébert, Albert N Link, A History of Entrepreneurship, Routledge, London, 2010
- Richard CANTILLON, Essai sur la nature du commerce en générale, Institut nationale d'étude démographique, Paris, 1952

2.المواقع الالكترونية

- http://www.cnc-pme.org/
- http://www.umc.edu.dz/
- http://www.univ-constantine3.dz/
- http://www.jijel-dz.org/
- http://www.wiwi.uni-augsburg.de
- http://www.lesechos.fr
- http://books.google.fr
- http://www.ebooksgratuits.com/
- http://littre.reverso.net/
- http://books.google.fr
- http://aei.pitt.edu/
- http://www.acas.org.uk/media/
- http://www.legifrance.gouv.fr
- http://info.worldbank.org/etools/docs/library/
- http://classiques.uqac.ca
- http://www.rasmusen.org
- http://www.alarabimag.com
- http://ebookbrowse.com/gdoc
- http://www.oliviertorres.net
- http://faculty.wcas.northwestern.edu/
- http://www.aniref.dz
- http://www.questel.fr
- http://www.aps.dz
- http://web.hec.ca
- https://www.unido.org
- http://www.sba.gov
- http://www.europarl.europa.eu/
- http://www.oecd.org

3.قوانين ومراسيم

- المادة 05، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 21 الصادر بتاريخ 23 ماي 1990
- المادة 05، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44 الصادر بتاريخ 07 جويلية سنة 1994
- المواد من 01 إلى 46، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 03، الصادر بتاريخ 14 جانفي 1996
- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52 الصادر بتاريخ 11 سبتمبر 1996
- المادة الأولى ، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 55 الصادر بتاريخ 26 سبتمبر 2001
- المادة 21، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47، الصادر بتاريخ 22 أوت 2001

- المادة الأولى ، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 55 الصادر بتاريخ 26 سبتمبر 2001
- المادة 04، و 05 و 06 ، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 77 الصادرة في 15 ديسمبر سنة 2001
- المادة 02، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 111، الصادر في 26 فيفري 2003
- المواد من 05 إلى 08، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، الصادر بتاريخ 26 فيفري 2003
- للمرسوم التنفيذي رقم 13- 253 المؤرخ في 02 جويلية 2013 المعدل للمرسوم للتنفيذي رقم 03- 290 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 الذي يحدد شروط الإعانة المقددة للشباب ذوي المشاريع إلغاء الفوائد البنكية المفروضة على القروض الممنوحة للقروض الاستثمارية
- المـــواد من 04 إلى09، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 03، الصـــادرة بتـــاريخ 11 جانفي سنة 2004
- المادة 01، 02، 03، 04، 05، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 05، الصادر بتاريخ 25 جانفي سنة 2004
- المادة 11، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 05، الصادر بتاريخ 25 جانفي سنة 2004
- المادة 16، 17، 18، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 27، الصادر بتاريخ 28 أفريل 2004
- المادة 02، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 39، الصادر في 16 جوان 2004
- المادة 04، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 32، الصادر في 04 ماي 2005
- المواد من 02 – 08، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 04، الصادر بتاريخ 25 أفريل 2006
- المواد من 12 – 19، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 04، الصادر بتاريخ 25 أفريل 2006
- المادة 01، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 27، الصادر بتاريخ 25 أفريل 2007
- المواد من 01- 08، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 27، الصادر بتاريخ 25 أفريل 2007
- المادة 02، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 04، الصادر بتاريخ 17 جانفي2010
- المادة 55 مكرر 01، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 04، المؤرخ في 26 جانفي 2012
- المادة 01، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 10، الصادر في 06 ماي 2013

- Article01, Journal officiel algérien, N° 74, publié le 13 novembre 2002

4.تقارير و مقالات

❖ **باللغة العربية**

- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول: من أجل سياسة لتطوير تنافسية المؤسسات الصغرى و المتوسطة، الدورة العامة العشرون، منشورات المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، الجزائر، جوان 2002
- وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد 20، مارس 2012،
- وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد 22، أفريل 2013
- صالح صالحي، «أساليب تنمية المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الجزائر»، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد2004/03
- محمد طايبي، «الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث و التنمية التكنولوجية واقع و أفاق»، مجلة ANVREDET، العدد 00، جوان 2007
- محمد زيدان، «الهياكل و الآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد السابع، السداسي الثاني 2009
- سليمة غدير أحمد، «تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر»، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد2012/10

❖ **باللغة الاجنبية**

- Isabelle DJANOU, «L'entrepreneuriat : Un chapm fertile à la recherche de son unité», Cité in : La revue française de gestion, Volume28, N° 138, Avril/Juin, Hermes Sciences Publication–Lavoisier, Paris, 2002
- Louis Jacques FILLION, « Le champ de l'entrepreneuriat : Historique, évolution, tendances », cité in : Revue internationale PME, presse de l'Université de Québec, Québec, Vol 10 N°2, 1997
- Ven Kartarama, « The distinctive domain of entrepreneurship research », cité in: Advances in entrepreneurship – Firm emergence and growth, Vol 3, 1997

- FONTAINE et MARCO, « La gestion d'entreprise dans la pensé économique française », cité in: Revue d'économie

- Philippe FONTAINE, « Classical political economy between two fires: Jean-Baptiste SAY and Frank.H NIGHT, cité in: History of political economy, Vol 31, Issue 1, Spring 1999,
- EBNER, « Institutions. entrepreneurship and the national government: an outline of the Schumpeterian theory of state », cite in : Journal of Economic Behavior and Organization, Vol 59, 2006,
- Wiliam B GARTNER et all, «Finding the entrepreneur in the entrepreneurship», cite in: Entrepreneurship
- Pierre-André JULIEN, «Trente ans de théorie en PME : de l'approche économique à la complexité», cité in : Revue internationale P.M.E : économie et gestion de la petite et moyenne entreprise, vol. 21, n° 2, 2008,
- Thitapha Wattanapruttipaisan, «SME subcontracting as a bridgehead to competiveness: an assessment of supply-side capabilities and demand-side requirements», cite in: Asia-Pacific Development Journal, Vol. 9, No. 1, June 2002
- Jean-Jacques JORDI, «une histoire de l'entrepreneuriat algérien», cité in : Histoire d'Entreprise Magazine, N°07, Juillet 2009,
- Sultana DAOUD, «Environnement institutionnel et politique de promotion de la PME», Cité in : Economies émergents et politiques de promotion de la PME : Expériences comparées, Ouvrage collectif, sous la direction de Driss GUERRAOUI et Xavier RICHET, l'Harmattan, Paris,

5. قواميس

❖ **باللغة العربية**

- ابن المنظور، معجم لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، دون سنة نشر.
- أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الأولى، المجلد الثالث، عالم الكتب، القاهرة، 2008،
- علي بن هداية و آخرون، القاموس الجديد، الطبعة السابعة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991،
- لويس معلوف، معجم المنجد في الأدب و اللغة و العلوم، الطبعة التاسعة عشر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1956
- مجدي وهبة، كامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة و الأدب ، مكتبة لبنان، بيروت، 1984
- مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2003، ص.767.

❖ **باللغة الاجنبية**

- Le petit larousse, édition 2008
- Oxford Learner's Pocket Dictionary, Third Edition, Oxford University Press, New York, 2009
- Oxford Dictionary of Economics, Fourth Edition, Oxford University Press, New York, 2012

6. مجلات ودوريات

❖ **باللغة العربية**

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، منشورات الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، 2012
- مديرية الثقافة لولاية قسنطينة، قسنطينة ذاكرة المدينة، محافظة المهرجان المحلي للفنون و الثقافات الشعبية، قسنطينة، 2011

❖ **باللغة الاجنبية**

- OCDE, «caractéristique et importance des PME», cité in : revue de l'OCDE sur les PME, N°5, 2004/2
- OCDE, promouvoir les PME dans l'optique du développement, Edition de l'OCDE, Paris, 2004

إستبيان الدراسة

المحور الأول : معلومات عن المؤسسة وعن المنشئ

1. **ماهي طبيعة نشاط مؤسستك**
2.

زراعي ☐ **خدمي** ☐ **صناعي** ☐ **حرفي** ☐

3. **ما هو جنسك؟**

ذكر ☐ **أنثى** ☐

4. **ما هو آخر مستوى تعليمي لك**

دون المستوى الثانوي	☐
مستوى التعليم الثانوي	☐
بكالوريا وأقل من ليسانس	☐
ليسانس فما فوق مع التحديد	☐

5. **هل قام أحد والديك بإنشاء مؤسسة؟**

نعم ☐ **لا** ☐

6. **هل لك أقارب آخرين قاموا بإنشاء مؤسسة؟**

نعم ☐ **لا** ☐

المحور الثاني : التأهيل والتكوين قبل إنشاء المؤسسة

7. **هل ساهم مشوارك الدراسي في؟**

	لم يساهم تماما	**لم يساهم**	**ساهم**	**ساهم بشكل كبير**
التفكير جديا في إنشاء مؤسسة	☐	☐	☐	☐
التفكير جديا في البحث عن وظيفة	☐	☐	☐	☐

8. هل تلقيت تكوينا مسبقا في مجال إنشاء المؤسسات؟

نعم ☐ لا ☐

9. هل ترى بأن التكوين في مجال إنشاء المؤسسة مهم في التحفيز على اتخاذ قرار إنشاء مؤسسة؟

10. كيف يكون شكل هذا التكوين؟

عرض تجارب لأشخاص قاموا بإنشاء مؤسسة	نعم	☐	لا	☐
تجسيد مشروع فعلي أو افتراضي أثناء الدراسة	نعم	☐	لا	☐
تلقي دروس و محاضرات حول إنشاء مؤسسة	نعم	☐	لا	☐
أخرى (حددها).....				

11. هل كانت لديك خبرة مسبقة في مجال نشاط المؤسسة التي أنشأتها؟

المحور الثالث : التحضير لإنشاء المؤسسة

12. هل قررت إنشاء مؤسسة أولا ثم بحثت عن فكرة؟ ☐ وجدت فكرة أولا ثم حولتها إلى مؤسسة ☐

13. ما هي الأسباب التي دفعتك لإنشاء مؤسستك؟ حدد أهمية كل عامل من العوامل التالية:

	غير مهم تماما	غير مهم	مهم	مهم جدا
تحسين المستوى الاجتماعي و نظرة المجتمع لك	☐	☐	☐	☐
ضمان المستقبل	☐	☐	☐	☐
استغلال فرصة أتيحت لك لإنشاء مؤسسة	☐	☐	☐	☐
الاستقلالية في العمل	☐	☐	☐	☐
تجسيد إبداعك	☐	☐	☐	☐
لا بديل آخر للحصول على منصب عمل	☐	☐	☐	☐
الاستمرار في نشاط العائلة (وراثة المهنة)	☐	☐	☐	☐

14. هل واجهتك صعوبات عندما قمت بإنشاء مؤسستك؟

نعم ☐ لا ☐

15 . ما طبيعة هذه الصعوبات

نقص المعلومات	☐
طول آجال إنشاء مؤسسة	☐
تعقد الملف الإداري	☐
نقص الموارد المالية	☐
الرشوة	☐
صعوبة إيجاد العقارات و المحلات اللازمة	☐
أخرى حددها.....	

15. هل حصلت على دعم أو مرافقة من قبل الدولة؟

نعم ☐ لا ☐

16. ما هي الهيئة التي تم اللجوء إليها؟

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	☐
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC	☐
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	☐
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM	☐
الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطةANDPME	☐
برنامج MEDA	☐
أخرى (حددها).....	

17. لماذا لجأت لهذه الهيئات؟

الحاجة لاستشارة لإنشاء مؤسسة	☐
الحاجة للأموال	☐
الرغبة في الاستفادة من الامتيازات الجبائية و الشبه جبائية	☐
الإغراءات التي تبث عبر وسائل الإعلام	☐
أخرى (حددها).....	

	غير كفؤة تماما	غير كفؤة	كفؤة	كفؤة جدا
المساعدة في إيجاد فكرة المشروع	☐	☐	☐	☐
تقديم معلومات تتعلق بالسوق و الزبائن	☐	☐	☐	☐
تقدير الحاجات المالية	☐	☐	☐	☐
الحصول على تمويل بنكي	☐	☐	☐	☐
تكوين و تدريب مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	☐	☐	☐	☐
تقديم الاستشارة القانونية	☐	☐	☐	☐
إيجاد الموردين	☐	☐	☐	☐

18. هل تعلم أنه هناك هيئات دعم و مرافقة أخرى؟

19. كم دامت مهلة دراسة مشروعك؟

أقل من 03 أشهر	☐
من 03 إلى 06 أشهر	☐
من 06 أشهر إلى سنة	☐
أكثر من سنة	☐

20. هل تعتبر هذه المدة؟

غير طويلة تماما ☐ غير طويلة ☐ طويلة ☐ طويلة جدا ☐

المحور الرابع : واقع وأفاق المؤسسة

21. ما مدى تطابق توقعات رقم أعمالك المرتقب مع الواقع؟

أقل ☐ نفسها ☐ أكثر ☐

22. من هم زبائنك؟

الإدارات، الهيئات العمومية	☐
المؤسسات العمومية	☐
المؤسسات الخاصة	☐
الأفراد و العائلات	☐

23. هل رقم أعمالك موزع على؟

زبون واحد	☐
زبونين	☐
من 03 إلى 10 زبائن	☐
عدد كبير من الزبائن	☐
عدد كبير من الزبائن مع وجود البعض منهم مهم جدا	☐

24. هل عرفت العوامل التالية تغيرات عميقة منذ إنشائك لمؤسستك؟

	غير تماما عميقة	غير عميقة	عميقة	عميقة جدا
طبيعة سوقك (طبيعة الزبائن المستهدفين)	☐	☐	☐	☐
حجم حصتك السوقية	☐	☐	☐	☐
الموقع الجغرافي لزبائنك	☐	☐	☐	☐
طبيعة منتجاتك أو خدماتك	☐	☐	☐	☐
منافسة المؤسسات المنتجة او المقدمة للخدمة المباشرة التي تواجهها	☐	☐	☐	☐
منافسة المنتجات المستوردة	☐	☐	☐	☐

25. هل تتوقع أن يحدث منتوجك التغييرات التالية على مستوى السوق؟

يتطور من حيث نوعية المنتجات	نعم	☐	لا	☐
يتطور من حيث التجديد في وسائل الإنتاج	نعم	☐	لا	☐
يحدث تجديد في مجال التسويق	نعم	☐	لا	☐
يحدث تجديد على مستوى التنظيم الداخلي لمؤسستك	نعم	☐	لا	☐

26. هل تتعرض مؤسستكم لأخطار مختلفة؟

نعم ☐ لا ☐

27. حدد طبيعة و حدة الأخطار التي تتعرض لها مؤسستكم؟

	غير قوية تماما	غير قوية	قوية	قوية جدا
أخطار منافسة المنتجات المستوردة	☐	☐	☐	☐
أخطار منافسة القطاع غير الرسمي Marché informel	☐	☐	☐	☐
أخطار عدم القدرة على تحصيل أموالكم من الزبائن	☐	☐	☐	☐
أخطار عدم القدرة على تسديد القروض البنكية و فوائدها المتراكم	☐	☐	☐	☐
أخطار عدم القدرة على تسديد مستحقات الموردين في الآجال	☐	☐	☐	☐
أخطار عدم القدرة على تسيير مؤسستك و نموها	☐	☐	☐	☐
أخطار مع الشركاء	☐	☐	☐	☐
أخرى (حددها).....				

27. هل تتوقع أن عدد زبائنك سيرتفع كثيرا في المدى المتوسط؟

نعم ☐ لا ☐ لا أدري ☐

28. هل أنت راض عن إنشائك لمؤسستك؟

غير راضي تماما ☐ غير راضي ☐ راضي ☐ راضي جدا ☐